أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
25 أغسطس 2025
2 ربيع أول 1447م
العدد 42

صورة مع العدم

في معسكر «أبو شوك»، تتناثر الجثث على الطرقات وتحت الأنقاض، فيما يواجه المحاصرون الجوعى الموت والخوف معًا. العائلات تُفتَك بها الهواجس والرعب، بينما تفقد أعزاءها الواحد تلو الآخر. الحرب تُعمق الكارثة الإنسانية في الإقليم المنكوب ومخيمات النزوح، دون أن تلوح في الأفق أي بوادر لنهايتها.

وعـود هبـاء

في الغرف الباردة بجنيف، وأمام المبعوثين الذين يتقاطرون على بورتسودان، يتفنن عبد الفتاح البرهان في توزيع وعود جوفاء عن «استعادة الفضاء المدني» و«تهيئة المناخ السياسي». لا يجرؤ الرجل على مواجهة السودانيين بوعوده مباشرة، لأنه يدرك تمامًا أن الشارع فقد ثقته فيه منذ زمن بعيد، بل ينظر إليه باعتباره امتدادًا لمنظومة الإنقاذ التي قادت البلاد إلى الخراب. البرهان يعرف جمهوره: دبلوماسيون يبحثون عن كلمات مطمئنة أكثر من بحثهم عن حقائق الواقع، ومبعوثون دوليون يكتفون بالصور التذكارية والتقارير المنمقة، فيما يتوارى خلفهم الخراب الكبير الذي يلتهم حاضر السودان ومستقبله.

لكن ما إن تنتهي الاجتماعات المغلقة، حتى تسقط الأقنعة. الحقيقة على الأرض لا تحتاج إلى بيانات أو خطابات، بل تظهر في كل مدينة وقرية وشارع، قمع متصاعد، انتهاكات ممنهجة، عودة أدوات البطش القديمة نفسها التي ظن السودانيون أنهم دفنوها مع سقوط الإنقاذ. البرهان يتحدث بلغة «التحول» لكنه يحكم بعقلية الطغيان، يعد بالمدنية بينما يزرع الرعب في المجتمع، يرفع شعار الاستقرار بينما يفتح أبواب المعتقلات ويطلق يد الأجهزة الأمنية في مطاردة الناشطين.

من أم درمان، إلى بورتسودان التي تحولت إلى عاصمة اضطرارية تأوي سلطة عاجزة، ومن كسلا على الحدود الشرقية إلى الأبيض في عمق كردفان، تمتد يد القمع بلا هوادة. الاعتقالات التعسفية عادت كروتين يومي، والبلاغات الكيدية صارت وسيلة انتقام، والمحاكمات الشكلية تُدار وكأنها مسرحية هزلية بلا قاضٍ عادل ولا قانون محترم.

أبشع فصول هذا القمع تُكتب في معسكرات الاحتجاز السرية، وعلى رأسها «سركاب» سيء السمعة، الذي تتواتر الشهادات بأنه أصبح مقبرة صامتة. هناك تُكسر الأجساد تحت سياط التعذيب، وهناك تنطفئ الأرواح دون أن يعرف ذووها مصيرهم. أمهات يترددن على أبواب السلطات يومًا بعد يوم بحثًا عن أبنائهن المختفين قسريًا، وآباء يتنقلون بين المكاتب بلا جواب سوى الصمت أو التهديد، كل ذلك يحدث بينما البرهان يبتسم في وجه من يلتقيه واعدًا بإجراءات وشيكة تمهد لاستعادة «المناخ السياسي». أي مناخ هذا والدموع تحولت إلى لغة يومية للأسر المكلومة؟

وليس «سركاب» إلا رمزًا واحدًا لشبكة أوسع من المعتقلات السرية التي تدار خارج أي إطار قانوني، حيث تُمارس أبشع الانتهاكات. هذه الممارسات ليست انحرافًا عابرًا، بل سياسة متعمدة، تعكس حقيقة أن السلطة الحالية ترى في القمع الوسيلة الوحيدة لإطالة عمرها.

أما ما يُعرف بـ«الخلية المشتركة»، فهي الوجه الأكثر فجاجة لهذه العقلية. قوة غامضة، بلا تعريف قانوني ولا ولاية دستورية، لكنها اليوم الذراع الأشد بطشًا بيد النظام. من يقودها؟ ومن يحاسبها؟ لا أحد يعلم. كل ما هو واضح أن عناصرها ينتمون إلى الحركة الإسلامية وفلول المؤتمر الوطني الذين وجدوا في الحرب فرصة ذهبية للعودة إلى صدارة المشهد. هؤلاء لم يتغيروا؛ نفس العقول، نفس الذهنية الانتقامية، نفس الرغبة في سحق أي صوت حر. ما تغير فقط هو أنهم باتوا أكثر شراسة بعد أن رأوا في انهيار الدولة فرصة لإعادة تشكيلها وفق هواهم.

البرهان نفسه، الذي يزعم أنه يقود معركة «الحفاظ على السودان»، لم يعد يخفي تحالفه مع هؤلاء. لقد فتح لهم الأبواب على مصراعيها، وأعطاهم الغطاء الأمني والسياسي ليعودوا إلى مواقع القرار. وهم اليوم لا يضيّعون لحظة لإعادة إنتاج نفس أدوات السيطرة التي أطاحت بها ثورة ديسمبر. كل من رفع صوته في الماضي ضد الإنقاذ، وكل من يدعو اليوم إلى السلام أو المدنية، صار هدفًا مشروعًا لهم. إنها تصفية حسابات شاملة، تستند إلى منطق الكراهية والانتقام، لا إلى أي رؤية وطنية. فالرجل الذي يعيد تمكين الإسلاميين ويطلق يد أجهزتهم في قمع الشعب، لا يمكن أن يكون جادًا في أي مسار مدني. حديثه عن «الانتقال» ليس سوى محاولة لإقناع الخارج بتركه في مقعد السلطة، بينما الداخل يُدار بعقلية شمولية أكثر قسوة من ذي قبل.

إن الإسلاميين الذين احتموا بالبرهان ليسوا شركاء سياسيين عاديين، بل هم عقل الانقلاب وروحه، وهم المستفيدون الأوائل من هذه الحرب. والبرهان، الذي لم يتردد في إعادة تدوير رموزهم في أجهزة الدولة والأمن، صار أسيرًا لهم، إن لم نقل شريكًا كاملًا في مشروعهم. لهذا فإن أي رهان على وعوده ليس سوى تضليل جديد، وسقوط في فخ الأكاذيب التي خبرها السودانيون طيلة ثلاثة عقود ونصف.

لقد أثبتت التجربة أن الحرية لا تُمنح بوعود في الغرف المغلقة، ولا تُصان بابتسامات أمام المبعوثين. الحرية تُنتزع من بين أنياب القمع، والعدالة لا تتحقق إلا بكسر حلقة الإفلات من العقاب التي يرعاها البرهان وحلفاؤه. أما دون ذلك، فكل ما يُقال في جنيف وبورتسودان مجرد هباء، كلمات تذروها الرياح، لا تساوي شيئًا أمام صرخات المعتقلين، ولا أمام دماء الشهداء التي لم تجف بعد.

البرهان والإسلاميون يظنون أنهم قادرون على إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، لكن التاريخ لا يعود. الشارع الذي أسقط البشير لن يقبل بإعادة تدوير نظامه تحت أي لافتة جديدة. والشعب الذي خرج في ديسمبر بصدور عارية سيخرج من جديد، لأن الكرامة لا تُشترى بالوعود، ولأن الحرية لا تُباع في أسواق المبعوثين. وما لم يُحاسب القتلة وتُفكك أدوات القمع ويُفتح المجال لعمل سياسي حر، فإن السودان سيظل أسير دائرة الشر نفسها.

أما العالم، فعليه أن يدرك أن تصديق أكاذيب البرهان هو خيانة لقيم الحرية والديمقراطية. المبعوثون الذين يكتفون بالابتسامات في بورتسودان عليهم أن يسمعوا صوت الأمهات اللواتي ينتظرن أبناءهن من المعتقلات، وعليهم أن يروا بعيونهم ما يحدث في «سركاب» وغيره من المعسكرات. أما إذا اختاروا أن يدفنوا رؤوسهم في الرمال، فسيكونوا شركاء في الجريمة.

أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732
KAMPALA GPO

الغلاف

تقرير «عـــرس» في سرادق عزاء مفتوح 4-6

تقرير تحالف تأسيس: التفاوض هو المخرج الوحيد من الحرب 11-12

انتهاكات معسكر «أبو شوك».. جثث على الطرقات وتحت الأنقاض 13-16

دراسة تحـت خـط الفقـر.. فـوق خطـوط المـوت 21-23

تقرير آخر قس في الفاشر المحاصرة.. صمودٌ وسط الجوع والرصاص 30-32

وداع رحيل مباغت للناقد أبو القاسم قور وشهادات عنه 55-57

حوار حكايـة المصـورات.. الكتـب التي لـم تحتـرق 64-66

حوار المخرج ربيع يوسف الحسن: المسرح التفاعلي واحد من أهم الخيارات المناسبة لجمهورنا 46-49

رياضة يصطدم بمفاجآت مدغشقر.. 90 دقيقة تفصل صقور الجديان عن نهائي «شان» الأول 69-70

وجهات نظر

أسرار سويسرا.. توتر بورتسودان البرهان و«الكيزان».. من يسبق ينجو
عثمان فضل الله 7-10

السودان حروب وحروب
طاهر المعتصم 17-18

شهداء بدرجة VIP وآخرون على الهامش!
حيدر المكاشفي 19-20

الذهب في السودان ثروة بين النهب والتهريب أم أداة للتعافي بعد الحرب؟
عمر سيد أحمد 24-26

السلام بين ضجيج البنادق وصرير الأقلام
د. عصام عباس 27-29

البرهان والإسلاميون: تفكيك أم تحالف خفي يعيد إنتاج الأزمة؟
حاتم أيوب أبو الحسن 33-34

تاريخ الحروب في السودان(3-3)
مناضل الحلاوي 35-37

الفِجّـــة
عثمان يوسف خليل 38-39

تصعيد إثيوبي إريتري والسودان في عين العاصفة
م. فؤاد عثمان عبد الرحمن 40-42

هل سيتسبب ملف الأسرى والمفقودين في تمزق السودان
ندى أبو سن 43-45

«عـــرس»
في سرادق عزاء مفتوح

ملخص

أثارت إقامة الإسلاميين ما يُعرف بـ«عرس الشهيد» لمهند فضل، القيادي في كتيبة «البراؤون»، جدلًا واسعًا، حيث رأى البعض أنها محاولة لإحياء خطاب التسعينيات القائم على تمجيد الموت وتوظيفه سياسيًا.

هذا الطقس الدعائي ليس جديدًا؛ فقد استخدمته الإنقاذ خلال حرب الجنوب، حين حُولت العزاءات إلى مهرجانات دينية تُشرعن الموت وتدفع المزيد من الشباب للجبهات، بينما جنى قادة الحركة الإسلامية السلطة والثراء.

عودة هذه الممارسات اليوم اعتُبرت من قِبل ثوار ديسمبر دليلاً على أن الإسلاميين لم يتعلموا شيئًا، وأن خطابهم لا يزال يخلط بين الدين والسياسة ويستثمر في الدماء لإعادة إنتاج مشروع سقط مع الثورة.

في النهاية، بدا «عرس الشهيد» أقرب إلى رقص على مأتم وطن، إذ يُستغل موت الشباب وقودًا لحرب عبثية، فيما تبقى الحقيقة التي لا تغيب: الإسلاميون لم يغيّروا خطابهم ولا سياساتهم، وما زالوا يجرّون البلاد نحو العزلة والحروب.

أفق جديد - الزين عثمان

في مشهد أثار جدلًا واسعًا على منصات التواصل الاجتماعي، أقامت تيارات إسلامية في السودان ما يعرف بـ«عرس الشهيد» احتفاء بمقتل مهند فضل، أحد قادة مليشيا «البراؤون» وأمين الثقافة بالحركة الإسلامية، خلال مواجهات مع قوات الدعم السريع في كردفان.

المشهد أعاد إلى الأذهان ممارسات تسعينيات القرن الماضي، حين كانت السلطة تحوّل سرادق العزاءات إلى مهرجانات دعائية تمجد الموت وتستثمر في دماء الشباب.

وبينما اعتبره الإسلاميون تأسيسًا جديدًا لمشروعهم، رآه آخرون عودة مكشوفة إلى خطاب الحرب والدم بعد أن أسقطتهم ثورة ديسمبر.

سؤال الصبية: ماذا يعني «عرس الشهيد»؟

«شنو يعني عرس شهيد؟» سؤال طرحته صبية سودانية على صفحتها في «فيسبوك»، وهي تتبع اتجاهات «الترند». لكن في زمن الترند، يصر إسلاميو السودان على السير عكس اتجاه التاريخ، بمحاولتهم معاودة كتابة تاريخهم بالدم، كمن لم ينسَ شيئًا ولم يتعلم شيئًا. تعود الحركة الإسلامية السودانية للتحليق في عوالمها الخاصة، محاولة إعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

من تسعينيات الحرب إلى كردفان اليوم

في مشهد بدا وكأنه منقول من تسعينيات القرن الماضي، حين كانت حرب الجنوب تلتهم أرواح

الشباب بينما يردد لسان السلطة «هل من مزيد»، أقامت تيارات إسلامية في السودان «عرس الشهيد» احتفاءً بمهند فضل، الذي قتل في مواجهات مع قوات الدعم السريع بكردفان. مهند، أحد قادة كتيبة «البراؤون» وأمين الثقافة بالحركة الإسلامية، صوِّر كأيقونة جديدة لشهداء «معركة الكرامة».

غير أن معارضين اتهموه بأنه كان جزءًا من ترتيبات حرب هدفها إعادة الإسلاميين إلى السلطة بعد أن أسقطتهم ثورة ديسمبر.

«عرس الشهيد»: أداة دعائية قديمة

إقامة «عرس الشهيد» ليس جديدًا؛ فقد كانت إحدى أبرز أدوات المشروع الإسلامي في تسعيناته الأولى. بعد أن حولت الإنقاذ حرب الجنوب من صراع سياسي إلى حرب دينية، استثمرت في تفويج الشباب إلى الجبهات.

ولكي يكتمل الاستثمار كان لا بد من آلة دعائية تشرعن الموت، وهنا برزت ظاهرة «أعراس الشهداء».

تحولت سرادقات العزاء إلى مهرجانات تدفع المزيد من الشباب إلى المعارك. مئات الشباب وآلاف الأسر دفعوا الثمن. والمفارقة أن زعيم الحركة الإسلامية آنذاك حسن الترابي نفسه عاد لاحقًا ليقول إن قتلى حرب الجنوب ليسوا شهداء، بينما مضى الجنوب في سبيله كدولة مستقلة، تاركًا خلفه مشاهد «ساحات الفداء» شاهدة على الحقبة.

عودة أشباح التسعينيات

في عزاء مهند الفضل، عادت أناشيد التسعينيات الممجدة للموت، وعاد معها «التكبير والتهليل» من أصحاب اللحى البيضاء والجلاليب الناصعة. ذكرت المشاهد كثيرين بـ«لوثة» التسعينيات حين كانت البلاد تمجد الموت أكثر من الحياة، وتفرض الحروب بالمزيد من الحروب، فيما تحولت قيادات الصف الأول إلى رموز للثراء الفاحش، والإعلام الرسمي إلى بوق للحرب قبل أن يصفق للسلام لاحقًا.

ثوار ديسمبر: الموت لا يساوي الحرية

يقول أحد الديسمبريين: «يبدو أن الإسلاميين نسوا أن الرصاص الذي حصد الأرواح في المواكب ارتد لينغرس في أحشاء من أطلقوه أول مرة في ميادين حرب كرامتهم المفترضة».

ويضيف: «لا يمكن مقارنة ثراء الموت بثراء الدعوة للحرية والسلام والعدالة. هناك فرق. لكن ما لا يمكن تجاوزه هو أن تجار الدين لا يغيرون سلوكهم ولا خطابهم ولا سياساتهم».

خطاب الحرب: محاولة إنعاش مشروع ساقط

يفسر محللون عودة الإسلاميين لهذا النهج بأنه جزء من الخطاب الإعلامي للحرب، غايته إعادة الزخم لمشروع قضت عليه ثورة ديسمبر.

يقدم الإسلاميون أنفسهم كـ«مخلصين» وحماة للحمى، ثابتين في مواجهة المليشيات. لكن المفارقة أن المنصة التي تسوق لهذا الخطاب هي ذاتها مليشيا أيديولوجية ملطخة بالدماء.

الإعلام المحسوب على الإنقاذ سارع لتصوير مقتل مهند ورفاقه كتأسيس جديد لمسيرة «الجهاد والفداء»، وربط صمود «معسكر المدرعات» في الخرطوم ببطولاتهم، بينما ترافقت الرواية مع أناشيد وفيديوهات تعد بالعودة «بالدم والفداء».

حرب الكيزان للعودة إلى السلطة

في المقابل، يرى آخرون أن ما يجري ليس سوى حرب الكيزان من أجل العودة، تحت ستار الكرامة وخلف عباءة الجيش. لكنهم لا يعيدون إلا الزمن الأسود: «عرس الشهيد»، وشرطة النظام العام، وقمع الحريات، والمتاجرة بالدين والدم. عودة تعني عزلة دولية، عقوبات اقتصادية، وحروباً أهلية جديدة.

مأتم وطن كامل

ما جرى عقب مقتل مهند كان بمثابة «تيرمومتر» لقياس حضور الكيزان في المجتمع. لكن الحقيقة أن ما فعلوه لم يكن سوى الرقص في أعراس ضحاياهم من الشباب المغسولة أدمغتهم بمعسول الكلام، فيما أبناؤهم ينعمون بالعيش في الخارج.

عادوا ليرقصوا في مأتم وطن كامل، يدفع شعبه ثمن حرب لم يجْن ذنبًا فيها. ينقلونه من مشاهد المعارك الدامية إلى مشاهد الرقص في سرادق العزاء، على أنغام الموت والدم، في سبيل العودة للنهب والإفقار.

الحقيقة التي لا تغيب

يشعلون الحروب ويحرمون الأمهات من حق الحزن الطبيعي، يقيمون «أعراسًا» لشهداء جدد دون أن يقدموا جوابا لأهالي من أقاموا لهم أعراس حرب الجنوب. لكن الخارطة الناقصة تجيب كاملة: إنهم تجار دين ووطن ودماء، ولم ولن يتغيروا.

أسرار سويسرا.. توتر بورتسودان

البرهان و«الكيزان».. من يسبق ينجو

عثمان فضل الله

ملخص

يتناول الكاتب المشهد السوداني الراهن من زوايا متشابكة تجمع بين الداخل المأزوم والتدخلات الخارجية، وأصفا الحرب في السودان كعاصفة غامضة دمّرت المدن وحاصرت الناس بين القتل والتصفيات، حيث تحوّل الحياد إلى تهمة، وأضحى الموت جزءاً من الحياة اليومية.

يستعرض ما كشف عن خطة أمريكية سابقة لوقف الحرب عبر «تقاسم عادل» لثروات السودان (ذهب، نفط)، ما يكشف نظرة دولية ترى السودان كمورد لا كدولة ذات سيادة، وأن الحلول تُدار خارجياً على حساب إرادة الشعب.

يوضح التناقض بين خطاب قادة السلطة (البرهان ومالك عقار) في بورتسودان، حيث يتأرجح الموقف بين التهديد بالحرب والدعوة للمصالحة، في وقت تنمو فيه الكتائب الإسلامية كحليف ثقيل للجيش، ما يضع البرهان على «حبل مشدود» بين الاعتماد عليهم والخوف من ثمنهم.

يرسم الكاتب صورة مركبة تُظهر أن الحرب ليست فوضى عابرة، بل مشروع مدروس لإعادة تشكيل السودان عبر صراع داخلي وتقاطعات إقليمية ودولية، مع قناعة متزايدة بأن الإسلاميين لن يكون لهم مكان في مستقبل البلاد.

حرب بلا ملامح واضحة، غامضة، مفترسة، اجتاحت السودان كعاصفة عمياء. لا أحد يدري بالضبط كيف اشتعلت، ولا من أوقد شرارتها، ولا لماذا تحرقنا جميعًا. فجأة، استيقظ السودانيون ليجدوا أنفسهم وسط جحيم لم يختاروه، جحيم يُطلب منك فيه أن تختار معسكرًا لتنجو، فإن ترددت أو رفضت، وُصِمت بالخيانة، ووُضعت على قوائم التصفيات. ليس أمامك سوى الموت، رصاصة في الرأس، أو إذلال لا يوصف — كما هدّد بذلك أحدُ أولئك الملتحين الذين يدّعون نصرة الجيش.

الحياد أصبح تهمة، والنجاة مشروطة بالولاء الأعمى، والحقيقة باتت محاصرة بين فوهات البنادق. الناس يركضون في الشوارع المحطمة، يفتّشون عن بقايا أمان، عن وجوه أحباب لم تُرَ منذ شهور، عن بيوت لم تعد تشبه البيوت. الموت أصبح عادياً، يُوزّع يوميًا كوجبة باردة، بلا دمعة، بلا دفن، بلا وداع.

ملامح مشروع

ورغم وحشية المشهد، وانغماس البلاد في رعب لا يتوقف، لم يعد هناك شك: ما يحدث ليس عبثًا، ولا مجرد صراع على السلطة. كل يوم يمضي يكشف أن ما يُدار هو مشروع واضح المعالم، حتى لو تنكّر في ثوب الفوضى. مشروع يقوم على تمزيق السودان، وسحق مجتمعه، وإعادة تشكيله بالقوة والعنف. لم تعد الأمور غامضة، بل باتت الجريمة عارية، تُنفّذ على أنقاض المدن، فوق دماء الأبرياء، وعلى جثث الأطفال وأحلام الأمهات.

في خضم هذا الغموض والدمار، كشف الصحافي الأمريكي من أصول عراقية، حسين عبد الحسين، في الرابع من أغسطس الحالي، معلومات صادمة حول أول مشروع أمريكي لوقف الحرب. ففي مقال نشره على موقع منظمة الدفاع عن الديمقراطيات، قال إن إدارة ترامب كانت تعتزم طرح خطة سلام مستوحاة من اتفاق رواندا–جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقوم على «تقاسم عادل» لثروات السودان المعدنية الهائلة — التي تقدَّر، بحسب المقال، بـ350 مليار دولار من احتياطيات النفط، و80 مليار دولار من الذهب.

ويمضي عبد الحسين في مقاله قائلًا إن إلغاء اجتماع «الرباعية» حينها، أدى إلى تأجيل هذه الخطة «الحكيمة»، على حد وصفه، إلى أجل غير مسمّى. ورغم أهمية ما ذكره، إلا أن عبد الحسين لم يُفصح عن مصدر أرقامه حول حجم الثروات، ولا مَن المقصود بأطراف ذلك «التقاسم العادل»، لكنه اعتبر أن إلغاء الاجتماع كان خطأً استراتيجياً، أضاع على السودان فرصة كان من الممكن أن تغيّر مسار الحرب.

هذا الطرح الأمريكي - بحسب من تحدثنا اليهم - لا يكشف فقط عن رؤية «براغماتية» باردة تتعامل مع المأساة السودانية كمجرد أزمة يمكن حلّها عبر محاصصة الثروات، بل يعرّي كذلك طبيعة النظرة الدولية للسودان: بلد غني بالذهب والنفط، فقير بالقرار والسيادة. لم يُطرح وقف الحرب من بوابة العدالة أو الكرامة أو إنقاذ المدنيين، بل من زاوية «التقاسم العادل»، وكأن الدماء لا تُغسل إلا بالدولار، وكأن ما يُقتل يوميًا في شوارع السودان هو فائض سكاني لا بشر لهم حق الحياة.

فغياب التفاصيل في مقال عبد الحسين ليس مجرد ثغرة صحفية، بل انعكاس لحقيقة مرعبة: أن ثروات السودان تُقدَّر وتُوزَّع في الغرف المغلقة، دون أن يُستشار أصحاب الأرض، ودون أن يكون للشعب أي حضور في تقرير مصيره. من هم هؤلاء الذين سيقتسمون الذهب والنفط؟ هل هم قادة الميليشيات؟ الجنرالات؟ حلفاؤهم الإقليميون؟ أم الشركات العابرة للقارات التي لا يهمها من يحكم، ما دام التصدير مستمرًا؟

محاولة تدوير

الخطورة في هذا المشروع لا تكمن فقط في محتواه، بل في توقيته وطريقة تفكيره. فالمبادرة – كما طُرحت – لا تنبع من قراءة جذرية للأزمة السودانية، بل من محاولة لتدويرها بما يخدم استقرار مصالح الخارج، لا استقرار السودان. ما يُراد هو إدارة الحرب لا إنهاؤها، احتواؤها لا تفكيك أسبابها، ضمان سلاسة تقاسم الموارد لا إعادة بناء الدولة.

كل هذا يطرح سؤالًا أكبر: هل يقبل الداخل السوداني بأي «تسوية» تُفرض عليه من فوق؟ من دون عدالة؟ من دون محاسبة؟ من دون أن يُمنح صوتُ الضحايا أي فرصة للحديث؟ من دون أن يُسأل الشعب عمّن سرق عمره ومستقبله؟

السودان اليوم ليس كما كان قبل الحرب. المدن تهدمت، الثقة تكسّرت، والوعي الشعبي تغيّر. آلاف القصص من النزوح والانتهاكات والمذابح لا يمكن أن تُطوى بتوقيع فوق طاولة في واشنطن أو أبوظبي أو أديس أبابا. الحرب أعادت تعريف العلاقة بين المواطن والدولة، بين المركز والهامش، بين من يحكم، وبأي شرعية، ولمصلحة من، ولذلك، فإن أي خطة «سلام» لا تنبع من الداخل، ولا تحترم إرادة السودانيين الحقيقية، ستكون مجرد هدنة هشّة

أخرى، تؤسس لجولة جديدة من الصراع. لأن الحل لا يمكن أن يكون اقتصادياً فقط، ولا أمنياً فقط، ولا دولياً فقط. لا بد أن يكون سياسياً، شعبياً، جذرياً - يعيد بناء الدولة من الأساس، لا فقط ترتيب الغنائم فوق أنقاضها.

مشهد مفتوح

على الضفة الأخرى وفي أم درمان، يبدو المشهد دراماتياً كأنه مسرح مفتوح على كل الاحتمالات: مالك عقار، نائب رئيس مجلس السيادة، يقف أمام «مبادرة رموز المجتمع» ليبشّر الحضور بأن الحرب شارفت على نهايتها، مستخدماً لغة «الكلاش» كرمز لإسكات البنادق، داعياً إلى مصالحات تعيد ترميم السودان. لكن، وفي اليوم ذاته، ومن المدينة نفسها، يعلو صوت البرهان غاضباً متوعداً: «المتمردون دمّروا السودان، ولن يكون هناك تعايش معهم أبداً... سنثأر للشهداء». هذان التصريحان، المتناقضان حتى التنافر، بدَوا كأنهما مرآة لارتباك يضرب كابينة القيادة في بورتسودان، حيث المقر المؤقت للسلطة منذ اندلاع الحرب. خلف الأبواب المغلقة هناك، تدور همسات عن لجنة سياسية شكّلها البرهان لرسم خارطة حوار سوداني . سوداني يُفترض أن يُتوّج بمؤتمر جامع. لكن البرهان، الذي اعتاد أن يقول شيئاً ويفعل نقيضه، بدا كمن ينسج خيوطاً متعارضة: خطاب حرب في العلن، وتهيئة لمصالحة خلف الكواليس، فلا هو مع السلام ولا هو ضده، لاهو يريد ان يدفع فاتورة التحالف مع الإسلاميين ولا يريد الفكاك منهم، فبورتسودان التي اختارها مستقرًا لم تعد تلك المدينة الحالمة التي كانت تنام على وقع الموج وتستيقظ على نداء البواخر، ولا هي تلك التي كانت تردد أهازيج عمّال الأرصفة مع شروق كل شمس. تبدّلت ملامحها بفعل تقلباته، كأنما اجتُثّ قلبها ودُفِن تحت ركام المؤامرات. الغربان وحدها ما زالت تصرخ، والبحر يزفر أنينه في صمتٍ حذر، كأنّه يراقب المشهد من بعيد. صفّارات البواخر أصبحت نادرة، خجولة، كأنها تخشى أن تزعج الموت المنتظر

توجس وخوف

المدينة الآن متوجسة، تنام بعين وتترك الأخرى مفتوحة لرصد الخطر. أزقتها تهمس بما لا يُقال، وميناؤها العظيم تحوّل من شريان حياة إلى ساحة صراع مكتوم. لم يعد فيها مكان لمن لا يحمل بندقية، فالسلاح صار تصريح الإقامة في هذا الجحيم المستعر. الإسلاميون، والبرهان، وفلول حركات جوبا، يتناوبون على رقعة شطرنج ضيّقة، بينما انسحب من لا يملك قطعة سلاح يلعب بها، فلم يعد للسيد جعفر الميرغني صوتٌ يسمع ولا محمد وداعة يتجول بين فنادقها، ولا نبيل أديب يؤانس قادة الجيش في لياليها.

بورتسودان الآن تعيش على حافة البارود. لا تنتظر خلاصًا، بل انفجارًا. المدينة التي لم تعتد الكتمان، باتت تضجّ بالأسرار، والكل فيها يترقب الضربة الأولى - لأن من يسبق، ينجو.

فمنذ أن سقطت الخرطوم في قبضة الحرب، بدأت بورتسودان تتلوّى تحت ثقل ما لا تطيقه، ولم يعد السؤال فيها عن علاقة البرهان بالإسلاميين مجرد جدل نخبوي، بل تحوّل إلى لعنة حاضرة في كل ركن من أركان المدينة، جرحٌ مفتوح في خاصرة الدولة، تراه في نظرات الجنود المتناثرين على الحواجز، وتلمسه في خطوات الناس المرتبكة داخل مدينة لم تعد تعرف وجهتها في بلد لايدري مصيره.

فطر سام

نبتت الكتائب الإسلامية كالفطر السامّ: «البراء بن مالك»، «البرق الخاطف»، وسواها من التشكيلات التي استُحضرت من أرشيف الدم، كأن الماضي يصرّ على أن يعيد نفسه دون حياء، والمبرر الجيش احتاج الدماء، والإسلاميون قدّموا «الولاء»، وكان الزواج على مذبح الوطن، ووسط هذا الخراب، كان البرهان يتقن لعبته المزدوجة: في العلن يعلن رفضه لعودة المؤتمر الوطني، وفي السر يحيك لهم خيوط الإنقاذ مجددًا داخل ثكنات الجيش وأروقة الإدارة. والحقيقة التي يعرفها الجميع هنا، ولا يبوح بها أحد، أن البرهان لم يعد يملك رفاهية الاختيار: فإمّا أن يستند إلى حلفائه الإسلاميين، ويتحمل فاتورتهم الثقيلة، أو يفتك منهم باحتمالات مفتوحة، فالرجل بدونهم جسد أعزل، ومعهم جثة مُحنّطة بأيديولوجيا منفّرة. وحيث كل شيء معلق على الحافة، يتقاطع الخوف مع المكر: قائد الجيش يخشى أن تنمو الكتائب خارج سيطرته، والإسلاميون يخشون أن يُضحَّى بهم على مذبح التسوية. وبين هذا وذاك، تتحوّل بورتسودان إلى غرفة انتظار طويلة، لا تُضاء إلا بأزيز المؤامرات.

حبل مشدود

اليوم يقف البرهان على حبل مشدود فوق حفرة من نارين: نار الحرب التي تأكله ببطء، ونار الشرعية التي تُحرّمه من حلفائه. والدرس القديم ما زال

حاضرًا في ذاكرته: كل من فتح الباب للإسلاميين، دخلوه، ثم أحرقوه، أو تركوه خلفهم في الظلام، فالواضح أن بورتسودان اليوم ليست مدينة آمنة. بل نقطة اشتعال. فالمدينة، التي كانت يوماً ميناءً للوطن، صارت الآن مرآة لخيبة كاملة، وساحة مفتوحة لمعركة لم تُحسم بعد، لكنها بدأت.

في كل زاوية من المدينة حديثٌ يتهامس به الناس جهراً، كأن الأسرار لم تعد أسراراً. رئيس الوزراء المعيَّن حديثاً وجد نفسه عالقاً في دوامة عاتية، لا يقوى على مجابهة أمواجها، فغدا مجرد صدى يتردد لما يقوله قائد الجيش. أما الأخير، فيلعب على كل الحبال، والحبال نفسها بدأت تلتف حول عنقه، في جنيف، بعيداً عن عيون الخرطوم وضجيج بورتسودان، جلس الفريق أول عبد الفتاح البرهان أمام رجل البيت الأبيض المرسل خصيصاً: مسعد بولس. لم يكن اللقاء بروتوكولاً عابراً ولا جلسة مجاملة دبلوماسية، بل أقرب إلى مناظرة مغلقة بين من يملك السلاح على الأرض ومن يملك مفاتيح القرار في واشنطن.

القاعة الهادئة في فندق سويسري فخم بدت كأنها مسرحًا مصغرًا للصراع ساعات طويلة انقضت، والأوراق تتناثر بين الطرفين: وقف إطلاق نار شامل، ممرات إنسانية، البحر الأحمر، الذهب، ممرات التهريب، والإرهاب وتوازنات الإقليم. كان كل ملف يفتح كأنه حجر يُلقى في بحيرة راكدة.

البرهان بدا بحسب المصادر أكثر صرامة وهو يكرر أن الدعم السريع لن يكون جزءاً من مستقبل الحكم، بينما كان بولس ينصت ببرود المحترف، يدوّن ثم يرفع بصره ليذكّر أن واشنطن لن تمنح دعماً بلا انتقال مدني واضح. كان المشهد أشبه بلعبة شطرنج، كل طرف يحرك قطعته بحذر، والساعة تقترب من نهاية اليوم.

وعندما غادر البرهان القاعة متوجهاً إلى المطار، كانت وجوه مرافقيه مشدودة، يدركون أن ما قيل في جنيف لن يبقى في جنيف. وحين هبطت طائرته في بورتسودان فجراً، سبقته الأخبار إلى الأسافير: ، تسريبات، وشائعات تتطاير كالنار في الهشيم. المدينة التي لا تعرف الكتمان التقطت الهمس وحولته إلى صخب، لتصبح الرحلة السرية حديث العلن.

في الداخل، حمل اللقاء رسائل متشابكة: الجيش يقدم نفسه ضامناً للأمن والاستقرار، مقابل اعتراف دولي بدوره، بينما الأميركيون يلوّحون بالعقوبات والضغوط، ويغزلون خيوطاً دقيقة من سياسة العصا والجزرة. وفي الميدان، كانت المدافع تحسم لصالح الجيش في عدد من المواقع، لتمنحه أوراقاً إضافية على الطاولة، لكنها هي أيضًا مشروطة.

أما البحر الأحمر، فظل حاضراً كالشبح في كل سطر من المحادثات: ممرات التجارة العالمية، الموانئ، الاستثمارات، والمخاوف من نفوذ إيراني يتسلل عبر المياه. بدا واضحاً أن معركة السودان لم تعد معركة مدن فقط، بل معركة أمواج ومضائق وممرات بحرية لا تقل خطورة عن توازنات السياسة الداخلية نفسها.

مشهد بلا إسلاميين

في النهاية، خرج اللقاء برسالة واحدة: السودان عاد إلى قلب رادار البيت الأبيض، لكن بملف مفتوح على كل الاحتمالات؛ شراكة مشروطة، حسم ميداني، أو صفقة استراتيجية كبرى. والمدينة . مثل عادتها . ستظل تنسج حكاياتها: بين همس الليل في جنيف، وضجيج الصباح في بورتسودان.

في تطور لافت ومن واشنطن، يدوّن المحلل السياسي الأمريكي كاميرون هدسون تغريدة يقول فيها: «كل من تحدثت إليهم، من واشنطن إلى بورتسودان إلى أبوظبي، يتفقون أن لا مكان للإسلاميين في مستقبل السودان». ويستشهد بمقال آخر للباحث حسين عبد الحسين، طلب فيه من المجتمع الدولي تصنيف جماعة الإخوان في السودان كمنظمة إرهابية. صوتٌ آخر من المنفى يقرع الجرس: الإسلاميون، بحسب عبد الحسين، هم «وقود الحرب» وتحالفهم مع الجيش ليس إلا رباطاً هشّاً يحافظ على نار الصراع متقدة، وذاك موقف جديد من واشنطن التي كانت ترى في المبتدأ ان الحرب يمكن انهائها بتقاسم الثروات، لتعود الى المبتدأ ان الحرب ينهيها ابعاد الإسلاميين عن المشهد.

وتبدأ خطوات عملية في القاهرة، يعتقل الأمن المصري المصباح أبوزيد، قائد ميليشيا «البراء» الموالية للإسلاميين، الخبر يقع كالصاعقة على حلفاء الخرطوم، ويكشف أن حتى أكثر الداعمين التقليديين بدأوا يتوجسون من هذا التحالف، ولم يكد الإسلاميون يفيقون من ضربة المصباح لتصلهم رسالة عبر حليفهم القوي قطر، ان لامكان لكم في مشهد مابعد الحرب، الانزواء في الصفوف الخلفية افضل لكم وللسودان.

المشهد الأخير يبقى مفتوحاً: خطة السلام مؤجلة، الذهب والنفط رهائن تحت الركام، والأطراف المتنازعة تحفر خنادقها أكثر فأكثر. لكن هناك قناعة واحدة تتردد في أروقة السياسة والإعلام: لا مستقبل للإسلاميين في السودان، وإن تجاهل العالم ذلك، فستبقى الحرب دائرة بلا نهاية.

تحالف تأسيس: التفاوض هو المخرج الوحيد من الحرب

ملخص

الحرب في السودان خلّفت أوضاعًا إنسانية كارثية، وصفتها الأمم المتحدة بأنها «الأسوأ في العالم»، مع تفشي الجوع والكوليرا، وانقسام البلاد فعليًا بين الجيش والدعم السريع.

تحالف «تأسيس» يرى أن التفاوض هو المخرج الوحيد من الحرب، لكنه يشدد على ضرورة معالجة جذور الأزمة ومنع عودة الإسلاميين الذين يعتبرهم السبب في إشعال الحروب وإفشال السلام سابقًا.

المتحدث باسم التحالف علاء الدين نقد انتقد البرهان وقراراته الأخيرة واعتبرها مناورات لخدمة الإسلاميين، كما اتهم الجيش باستخدام المدنيين دروعًا بشرية في الفاشر التي تعيش حصارًا خانقًا منذ أشهر.

وجّه نقدًا للمجتمع الدولي لفشله في إدراك طبيعة الأزمة، لكنه أشار إلى وعي متزايد بخطر الإسلاميين على السودان والمنطقة، مؤكدًا أن السلام لن يتحقق إلا عبر تفاوض جاد يقطع الطريق أمام عودتهم.

في ظل استمرار الحرب وتضاؤل فرص الحل السلمي، وتدهور الوضع الإنساني بشكل مستمر في السودان، فإن الأوضاع الأمنية والإنسانية تمضي نحو الهاوية، بسبب سوء التغذية الحاد والجوع.

وتسببت الحرب وفق الأمم المتحدة في «أسوأ أزمة إنسانية في العالم»، وأدت إلى انقسام البلاد بحكم الأمر الواقع بين المتحاربين، إذ يسيطر الجيش السوداني على الوسط والشرق والشمال، في حين تسيطر قوات الدعم السريع على القسم الأكبر من إقليم دارفور وأجزاء من الجنوب.

ورغم الوضع الكارثي فإن الأطراف المتحاربة لا تسمح بانسياب المساعدات الإنسانية وقوافل الإغاثة إلى الجوعى بسرعة ودون عوائق، وبحسب منظمة أطباء بلا حدود، يشهد السودان أيضًا أسوأ تفشٍ للكوليرا منذ سنوات مدفوعا بالحرب المستمرة.

أكد المتحدث باسم تحالف السودان التأسيسي «تأسيس»، علاء الدين نقد، أن التحالف يرى أن التفاوض هو المخرج الوحيد من الحرب، لكنه شدد على أن «أي عملية تفاوض يجب ألا تكرر أخطاء الماضي وألا تتيح عودة تنظيم الإخوان والمؤتمر الوطني إلى السلطة»، واصفاً إياهم بـ«التنظيم الإرهابي» المسؤول عن إشعال الحروب وتخريب جولات السلام السابقة.

وأوضح نقد أن رؤية التحالف ترتكز على «الميثاق السياسي والدستور الانتقالي لجمهورية السودان 2025»، اللذين يهدفان لمعالجة جذور الأزمة السودانية منذ الاستقلال، بما في ذلك الاعتراف بمسؤولية الانقلابات العسكرية عن تعطيل المسار الديمقراطي، وتجريمها بصورة صريحة. وأضاف أن الجيش، بعد أن جرى «تدجينه» من قبل الإسلاميين منذ انقلاب 1989، أصبح أداة سياسية بيد المؤتمر الوطني، ما يجعل أي محاولة للسلام ناقصة دون معالجة هذه الحقيقة.

وحول قرار مجلس الأمن الرافض لتشكيل حكومة موازية، قال نقد إن «شرعية حكومة السلام نابعة من دعم الجماهير التي خرجت بالملايين لتأييدها»، معتبراً أن موقف التحالف يمثل التزاماً أخلاقياً تجاه الشعب، في مواجهة ما وصفها بـ«الشرعية الزائفة» لسلطات بورتسودان.

وفي 13 أغسطس، أعلن أعضاء مجلس الأمن الدولي، رفضهم تشكيل قوات الدعم السريع، سلطة حكم موازية بالسودان، وحثوا جميع الدول على «الامتناع عن التدخل الخارجي الذي يسعى إلى تأجيج الصراع».

أما بشأن أوضاع مدينة الفاشر المحاصرة، فقد أكد أن التحالف يسعى إلى تحريرها «من قبضة المؤتمر الوطني وحلفائه»، مشيراً إلى أن قواته أخرجت آلاف المدنيين إلى مناطق آمنة، لكن الجيش وحلفاءه منعوا كثيرين من المغادرة لاستخدامهم كدروع بشرية.

وخلال الأيام الماضية، تكررت هجمات قوات الدعم السريع على مدينة الفاشر، التي تفرض عليها حصارًا منذ 10 مايو/ أيار 2024، رغم التحذيرات الدولية من خطورة المعارك في الفاشر باعتبارها مركز العمليات الإنسانية لولايات دارفور الخمس.

ووصف المتحدث قرارات قائد الجيش عبد الفتاح البرهان الأخيرة، القاضية بإخضاع القوات المساندة لقانون الجيش، بأنها «مناورة هدفها ترتيب البيت الداخلي للإسلاميين وخداع المجتمع الدولي»، مشيراً إلى أن «القرار الفعلي للجيش يظل بيد المؤتمر الوطني».

وفي 17 أغسطس الجاري أصدر رئيس مجلس السيادة، عبد الفتاح البرهان قائد الجيش السوداني، قرارا بإخضاع القوات المساندة العاملة مع الجيش وتحمل السلاح لأحكام قانون الجيش السوداني.

وعن خطاب الكراهية والعنصرية المتصاعد، حمّل نقد الإسلاميين المسؤولية، قائلاً إنهم يستخدمون «الدين والعنصرية كسلاح لإشعال الحروب وإطالة أمد بقائهم في السلطة»، مؤكداً أن سياساتهم تمثل خطراً على بقاء الدولة السودانية نفسها.

وانتقد المتحدث أداء المجتمع الدولي، معتبراً أنه «فشل في تعريف الأزمة السودانية بصورة صحيحة»، لكنه أشار إلى أن مؤشرات جديدة ظهرت باتجاه إدراك خطورة دور الإسلاميين وتهديدهم للأمن الإقليمي والدولي، خاصة في البحر الأحمر والقرن الأفريقي والساحل والصحراء.

وختم نقد بالتأكيد على أن «وقف الحرب لن يتحقق إلا من خلال تفاوض جاد يعالج جذور الأزمة ويقطع الطريق أمام عودة الإسلاميين، حتى تكون هذه آخر الحروب في السودان».

معسكر «أبو شوك».. جثث على الطرقات وتحت الأنقاض

ملخص

معسكر أبو شوك شمال الفاشر يواجه كارثة إنسانية، حيث الجثث مكدسة في الطرقات والنازحون يعيشون الخوف والجوع والعطش وسط انعدام الأمن. منذ أغسطس نزح المئات فيما بقي الآلاف تحت القصف والمعاناة.

وثّقت تقارير وصور أقمار صناعية قصفًا مدفعيًا متكررًا على السوق داخل المعسكر ومحيطه، أوقع عشرات القتلى بينهم أطفال ونساء، إضافة إلى اختطاف وإعدامات ميدانية نسبت لقوات الدعم السريع.

الأوضاع الصحية والغذائية متدهورة بشدة؛ المطابخ توقفت، محطات المياه خرجت عن الخدمة، والمجاعة والأمراض تحصد أرواح النازحين يوميًا، رغم وصول قوافل إغاثة محدودة.

مأساة أبو شوك تعكس أزمة دارفور الأكبر، حيث يواجه ملايين النازحين خطر الجوع والموت، فيما تحذر الأمم المتحدة من أن السودان مقبل على أسوأ كارثة إنسانية وجوع في العالم.

أفق جديد

رائحة الموت في معسكر «أبو شوك» للنازحين في محيط مدينة الفاشر بولاية شمال دارفور تفوح في كل مكان، وتُترك الجثث ملقاة على الطرق أو تحت الأنقاض، ويشعر الناس هناك بأنهم منسيون ويائسون ووحيدون، ويعيشون من ساعة إلى أخرى خائفين من الموت في كل ثانية.

في 11 أغسطس الجاري أعلنت فرق التقييم الميداني التابعة لمصفوفة تتبع النزوح عن فرار نحو 500 شخص مع معسكر «أبو شوك» للنازحين في محلية الفاشر بسبب تزايد انعدام الأمن، وذكرت في بيان أن النازحين انتقلوا إلى مواقع أخرى داخل مدينة الفاشر بولاية شمال دارفور، بينما لا يزال الوضع متوترًا وسريع التغير.

ويعتبر معسكر «أبو شوك» الذي تأسس في العام 2003 لإيواء الفارين من الحرب التي اندلعت في العام 2003، واحدًا من أكبر مخيمات النزوح في إقليم دارفور غربي السودان، ويضم عشرات الآلاف من المدنيين الذين يعانون من الجوع والأمراض ويفتقرون إلى أبسط مقومات الحياة، ويبعد المعسكر من الفاشر حوالي خمسة كيلومترات شمالًا.

وبينما قالت وزيرة الصحة بحكومة ولاية شمال دارفور د. خديجة موسى في تصريح مقتضب لـ«أفق جديد»، إن «الأوضاع الصحية مستقرة»، أفاد شهود عيان أن الأوضاع الإنسانية وصلت إلى مرحلة حرجة تتطلب تدخلًا عاجلًا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

وطبقًا لشهود العيان الذين تحدثوا لـ«أفق جديد»، فإن مخيمات النزوح في دارفور تعاني شح الغذاء والخدمات الأساسية خاصة الدواء والمياه.

وحسب الشهود، فإن الناس يموتون في الطرقات وتحت الأنقاض بسبب القصف العشوائي المتكرر، ونقص الطعام وسوء التغذية والمياه الصالحة للشرب وانعدام الدواء.

وكشف مختبر الأبحاث الإنسانية بكلية الصحة العامة في جامعة «ييل» عبر صور أقمار صناعية التقطت بين 11 و 18 أغسطس 2025، وقوع قصف مدفعي استهدف سوق نيفاشا داخل معسكر «أبو شوك» للنازحين بولاية شمال دارفور.

وبحسب تقارير ميدانية، أسفر قصف مدفعي شنته قوات الدعم السريع في 12 أغسطس عن مقتل 9 مدنيين وإصابة 13 آخرين في سوق نيفاشا ومناطق شمال غربي الفاشر.

كما أعلنت شبكة أطباء السودان أن قصفًا آخر في 16 أغسطس الجاري أودى بحياة 31 شخصًا على الأقل، بينهم متطوع من غرفة طوارئ أبو شوك، وسبعة أطفال وامرأة حامل، إضافة إلى إصابة 13 آخرين.

وأظهرت صور الأقمار الصناعية ثلاثة مواقع متضررة نتيجة القصف داخل السوق، بينما أفادت مصادر مفتوحة بينها لجان مقاومة مدينة الفاشر بوقوع عمليات اختطاف وإعدامات ميدانية بحق مدنيين بعد توغل قوات الدعم السريع في المعسكر.

وانتشر مقطع فيديو يظهر جُنديًا يطلق النار على رجل أعزل بعد استجوابه حول انتمائه القبلي، لكن صحة الفيديو لم يتم التحقق منها بشكل مستقل.

التقارير الميدانية أوضحت أن القصف أدى إلى نزوح واسع من شمال المعسكر نحو وسط المدينة أو إلى مناطق أخرى مثل طويلة وجبل مرة وكتم ومليط.

كما ذكرت غرفة طوارئ معسكر «أبو شوك» أن 21 شخصًا توفوا خلال الـ45 يومًا الماضية بسبب المجاعة والأمراض.

وأشار التقرير إلى أن القوات المسلحة السودانية والقوات المشتركة لم تعد قادرة أو غير راغبة في حماية المدنيين بالمعسكر، في وقت يتعرض فيه السكان لمخاطر متزايدة من الجوع والإصابات والاختطاف والعنف الجنسي والموت.

وسبق أن كشفت تنسيقية لجان المقاومة بالفاشر عن بدء قوات الدعم السريع، في التسلل والتوغل داخل معسكر «أبو شوك» للنازحين شمال مدينة الفاشر.

واتهمت التنسيقية، في بيان قوات الدعم السريع بتنفيذ عمليات تصفية مباشرة لعدد من المواطنين دون سبب أو مقاومة، كما اعتقلت عددًا آخر من السكان واقتادتهم إلى جهات مجهولة دون معلومات عن مصيرهم حتى الآن.

من جهتها، كشفت مصادر مقربة من القوات

المشتركة عن مقتل 20 شخصًا في معسكر «أبو شوك» بالفاشر صباح أمس، جراء القصف المدفعي الذي شنته قوات الدعم السريع.

كما قُتل 14 آخرون جراء قصف المصلين داخل مسجد في حي «أبو شوك» شمال غرب المدينة، بينما قُتل أربعة أشخاص جراء قصف حي «درجة أولى»، وأشارت المصادر إلى أن المدينة لم تشهد هجمات أو اشتباكات مباشرة.

وخلال الأيام الماضية وصلت قافلة مساعدات غذائية ضخمة، تقدر بـ 440 طنًا متريًا (18 شاحنة)، إلى محلية المالحة بولاية شمال دارفور، وذلك بعد معاناة طويلة من نقص الإغاثة.

وقال مدير عام الرعاية الاجتماعية ومنسق الشؤون الإنسانية بحكومة إقليم دارفور، المهندس عبدالباقي محمد حامد، في تصريحات إعلامية، إن المساعدات مقدمة من برنامج الغذاء العالمي عبر معبر الطينة، وتهدف إلى تخفيف المعاناة الإنسانية التي يعيشها النازحون في المنطقة.

وكشفت تنسيقية لجان مقاومة الفاشر (نشطاء) عن تعرض أحد المطابخ الجماعية للقصف المدفعي، وأوضحت أن قوات الدعم السريع تستهدف حتى المطابخ الجماعية التي بالكاد توفر لقمة تسد رمق الجوعى تحت الحصار بعد أن دمرت الأسواق والمستشفيات، وطالبت التنسيقية باستمرار دعم هذه المطابخ.

وأشارت الغرفة إلى حاجة المواطنين الملحة، خاصة الأطفال وكبار السن لتقديم الخدمات الإنسانية خاصة خلال شهر رمضان، ونبهت إلى أن نازحي معسكر أبو شوك، وزمزم فضلًا عن مواطني قرى ريفي الفاشر، يعانون من عدم توفر الغذاء والخدمات الأساسية خاصة المياه.

وأفادت بتوقف المطابخ الجماعية في المعسكر منذ يناير الماضي، الأمر الذي يضع آلاف النازحين في مواجهة شبح المجاعة، مناشدة المنظمات الإنسانية بضرورة الإسراع في التدخل العاجل لإنقاذ أرواح المواطنين.

وقالت إن معظم محطات المياه في معسكر «أبو شوك» خرجت عن الخدمة، نتيجة لانعدام وغلاء الوقود، وقطع غيار المولدات الكهربائية اللازمة لتشغيل تلك المحطات.

وأوضحت أن القصف المستمر والممنهج على المعسكر، يمنع المواطنين من الخروج لممارسة أنشطتهم الحياتية، في سبيل كسب لقمة العيش، وناشدت المنظمات الطوعية الوطنية والدولية العاملة في المجال الإنساني، بضرورة تقديم الدعم لبرامج المطابخ الجماعية التي توقف عملها في الفترة الماضية بسبب الحصار المفروض على مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور وندرة السلع الاستهلاكية اليومية وارتفاع أسعارها علاوة على عدم توفر الدعم المادي، والقصف المدفعي المستمر الذي تنفذه قوات الدعم السريع على معسكرات النازحين.

وقالت غرفة طوارئ معسكر «أبو شوك» إن المدنيين المحاصرين في المعسكر يواجهون الموت والخوف كل يوم إثر عمليات التدوين المدفعي المتتالية التي تستهدف الأحياء السكنية، وأن العائلات تعيش حالة من الرعب وهي تقف عاجزة بينما أعزاءها يغادرون الحياة.

وفي 17 أغسطس الجاري قالت تنسيقية لجان المقاومة بمدينة الفاشر، إن قوات الدعم السريع نفذت "عمليات تصفية مباشرة لعدد من المواطنين داخل مخيم «أبو شوك» للنازحين شمالي المدينة.

كما ذكرت تنسيقية لجان المقاومة بمدينة الفاشر أن قوات الدعم السريع نفذت عمليات تصفية مباشرة لعدد من المواطنين دون أي سبب أو مقاومة، كما قامت باعتقال عدد آخر من السكان واقتادتهم إلى جهات مجهولة دون أي معلومات عن مصيرهم حتى الآن، وذلك بعد أن تسللت وتوغلت داخل معسكر «أبو شوك» للنازحين.

وفاقمت الحرب من حدة الأزمة الإنسانية في إقليم دارفور، خاصة في مخيمات النازحين، إثر تسبب الاشتباكات الناجمة عنها في تعطيل وصول المساعدات الإنسانية الدولية إلى الإقليم.

وخلفت الحرب الدائرة في السودان منذ منتصف أبريل/نيسان 2023 أكبر أزمة إنسانية على المستوى الدولي، إذ اضطر الناس إلى تناول أعلاف الحيوانات وأوراق الأشجار في دارفور، لعدم توفر الغذاء في مخيمات النزوح البالغة عددها 51 في ولايات دارفور الخمس.

وأُنشئت مخيمات اللجوء في دارفور عندما نزح السكان من القرى إلى المدن الكبيرة بحثا عن الأمان بعد اندلاع الحرب في الإقليم 2003 بين القوات الحكومية وفصائل مسلحة متمردة.

ويشهد إقليم دارفور منذ 2003 نزاعًا مسلحًا بين القوات الحكومية وحركات مسلحة متمردة، أودى بحياة نحو 300 ألف شخص، وشرد نحو 2.5 مليون آخرين، وفق الأمم المتحدة.

وتقول الأمم المتحدة، إن السودان الذي كان، حتى قبل الحرب، من أفقر بلدان العالم، يشهد «واحدة من أسوأ أزمات النزوح في العالم، وهو مرشح لأن يشهد قريبًا أسوأ أزمة جوع في العالم».

السودان حروب وحروب

طاهر المعتصم

ملخص

يتناول الكاتب عرضًا وتقييمًا لكتاب «السودان.. حرب وحروب» للدكتور صلاح عوض، باعتباره امتدادًا لكتابه الأول «السودان.. ثورة وقضايا معاصرة، موضحا أنه يمثل إضافة مهمة للتوثيق والفهم السياسي والاجتماعي لمراحل السودان المختلفة وصراعاته الراهنة والمحتملة.

يشير إلى أن المؤلف يوثق تاريخ الحروب في السودان منذ تمرد توريت 1955، مرورًا بحروب الجنوب ودارفور وجبال النوبة، وصولًا إلى حرب أبريل 2023، مع تحليل عميق لقضية التهميش.

ويوضح أن الكتاب يتناول ثورة ديسمبر 2018، مجزرة القيادة العامة، مسار الوثيقة الدستورية، الحكومات الانتقالية، ثم انقلاب أكتوبر 2021، باعتبارها محطات قادت إلى الحرب الراهنة.

يرى أن المؤلف بطرح أربعة سيناريوهات لمستقبل السودان: استمرار الحرب وتفكك الدولة، حسم عسكري جزئي، تسوية سياسية بوساطة دولية، أو انهيار الأطراف وصعود قوة جديدة.

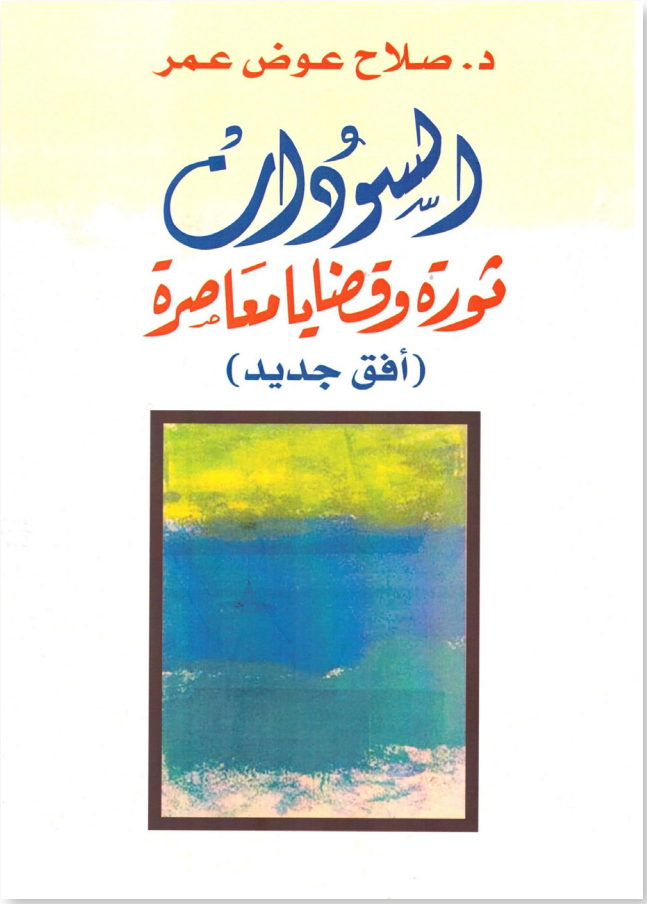

قبل عامين وصلني كتاب (السودان.. ثورة وقضايا معاصرة) للدكتور صلاح عوض، استخدم فيه طرق التحليل المعروفة وتحديدًا التحليل البنيوي لمجتمعنا السوداني، كانت حرب الخامس عشر من أبريل لم تمر عليها شهور، وأغلب أهل السودان يتجرعون كأس الذل والمأساة مهجرين قسرًا، فانتهزت فرصة قراءة الكتاب لأغوص مع الكاتب في تحليلات للجانب السياسي، والاجتماعي، والثقافي، والبناء التحتي المعروف بالاقتصادي، وتعريف الدولة المدنية المرجوة، في سياق تناول للتاريخ السوداني، ورد على سؤال إثبات إمكانية قيام ديمقراطية مستمدة تواءم الحالة السودانية.

يوم السبت الماضي سعدت باستلام نسخة من الكتاب الثاني للمؤلف، بعنوان (السودان.. حرب وحروب) الصادر عن نفس دار نشر الكتاب السابق (مركز معارف للدراسات الإستراتيجية) في 323 صفحة، وتصميم يغلب عليه اللون الأسود، يقع الكتاب في 7 فصول.

يتناول المؤلف تعريف الحروب لدى المفكرين والفلاسفة، من ابن خلدون الذي وصفها بأنها (أمر طبيعي في البشر)، ومرورًا بألبرت أينشتاين وسيغموند فرويد وغيرهم، مع إيراد قائمة بالحروب منذ العصور القديمة وحتى حرب السودان الحالية.

ثم نشأة السودان الحديث وأول حرب داخلية انطلقت قبل استقلال السودان بسنة في مدينة توريت بجنوب السودان سنة 1955م، وكيف انتهت باتفاقية أديس أبابا 1972م، وكيف اشتعلت حرب جنوب السودان بعد حوالي عشر سنوات، لتضع أوزارها في 2005م باتفاقية نيفاشا، وكيف أدى الاستفتاء على تقرير المصير إلى انفصال جنوب السودان، وميلاد الدولة رقم 193 في ترتيب دول العالم.

أفرد الكاتب فصلًا كاملًا عن التهميش في السودان، واضعًا الأطر المفاهيمية والمفهوم الشعبي للتهميش في السودان، وكيف استخدم كراية ترفع في الحركات الاحتجاجية، ودلف بنا المؤلف إلى الحرب الثالثة في بلادنا، حرب دارفور التي اندلعت في سنة 2003، مع استعراض مفصل للتاريخ الجيوسياسي لدارفور الكبرى، مع ربطها مع الحرب الكبرى حرب أبريل 2023.

لتلحق بها حرب جبال النوبة، يغوص المؤلف ملخصًا لتاريخها السياسي، وظهور الحركة الشعبية شمال بقيادة الراحل يوسف كوة، وتطورها إلى أن أضحت مؤسسة في تحالف تأسيس بقيادة عبدالعزيز الحلو.

ويقودنا المؤلف تحت عنوان (ثورة وحرب) في الفصل قبل الأخير نحو التاريخ القريب لثورة ديسمبر 2018م، ومساراتها وانعطافتها، في تناول جزء من كتابه الأول سابق الذكر، مع الاستفاضة للتوثيق لمجزرة العصر في محيط القيادة العامة للجيش، والطريق نحو الوثيقة الدستورية، التي تأسست على ضوئها الحكومة الانتقالية، مع استصحاب تقييم موضوعي للحكومة الأولى والثانية والقوى السياسية، ثم يعرج بنا نحو انقلاب 25 أكتوبر 2021، وكيف أدى صراع قادته إلى حرب أبريل 2023.

تحت عنوان (حرب لم تنتهِ بعد)، أهم ما استرعى انتباهي التكلفة الاقتصادية لهذه الحرب، وانهيار البنيات الأساسية في أهم مدن السودان، وتوثيق لمواقف القوى السياسية المختلفة، وما تحقق من خطوات نحو أهدافها المعلنة.

ويختم بنا في استشراف سيناريوهات مستقبلية، ألخصها في توقع السيناريو الأول، استمرار الحرب وتفكك الدولة، مع تصاعد موجات النزوح والهجرة، والانقسام الفعلي لمناطق نفوذ، وتوسع الجريمة المنظمة والاقتتال الأهلي، وتحول السودان إلى ساحة حرب بالوكالة، والسيناريو الثاني حسم عسكري جزئي لطرف لن ينهي الحرب بل يغير شكلها، والسيناريو الثالث تسوية سياسية بوساطة دولية، السيناريو الرابع انهيار أطراف الحرب وصعود قوة جديدة.

في تقديري أن الكتاب إضافة للمكتبة السودانية، ولا غنى عنه للباحثين، بما حواه من توثيق مهم لفترات وأحداث، واستشراف للمستقبل.

شهداء بدرجة VIP وآخرون على الهامش!

حيدر المكاشفي

ملخص

يتناول الكاتب ظاهرة التمييز بين الشهداء في الحرب السودانية، حيث يُحتفى ببعضهم باعتبارهم «VIP» بينما يُدفن آخرون بصمت.

أوضح أن هذا النمط قديم منذ حرب الجنوب، حيث كان الاحتفاء بالشهداء يتم وفق الانتماء السياسي أو الاجتماعي.

أشاد الكاتب بلحظة ثورة ديسمبر التي جسدت «الشهادة الجامعة» بلا فرز قبلي أو حزبي، فصار كل شهيد رمزاً للحرية والكرامة.

انتقد عودة التمييز في الحرب الحالية، حيث تُستثمر صور بعض القتلى دعائياً، بينما يُهمَّش آلاف المدنيين والجنود، لتبقى الشهادة رهينة الولاء لا التضحية.

في الحرب المنتنة والمهلكة الجارية حتى الآن التي التهمت الأرواح بلا رحمة، يطفو على السطح سؤال مزعج لا يريد الكثيرون التوقف عنده، هل هناك شهيد درجة أولى وشهيد درجة ثانية وشهيد سوبر وشهيد عادي وشهيد من الناس النقاوة وشهيد من ناس قريعتي راحت؟ وهل الشهادة، وهي في الأصل مقام إيماني ووطني رفيع أصبحت سلعة توزع على أساس الانتماء السياسي أو القبلي أو الحزبي، حتى كأننا أمام تصنيفات فندقية، فندق خمس نجوم، أربع نجوم، ومجرد لوكندة شعبية.. منذ اندلاع الحرب، تمتلئ الشاشات ومنصات التواصل بالمناحات وبيانات التمجيد. نسمع عن فلان الشهيد البطل المغوار الذي تقام له مراسم ضخمة، وتُعلق صوره، وتُدبج حوله المقالات والخطب وتقام المناحات، بينما آلاف آخرون قضوا في نفس المعركة أو في نفس القصف، لكنهم يُدفنون بصمت، كأن موتهم لم يكن أكثر من رقم إضافي في سجل طويل من الضحايا. هنا يظهر التمييز، بأن هناك (شهداء النخبة) الذين يملكون خلفية سياسية أو مكانة اجتماعية أو قرباً من قادة الحرب ومشعليها والضالعين فيها، وهناك (شهداء العامة) الذين لا نصيب لهم إلا الدفن المستعجل وصمت النسيان.. الظاهرة ليست جديدة في تاريخنا السياسي السوداني، فقد رصدناها منذ حرب الجنوب، كان هناك دائماً (شهداء رمزيون مميزون) يعلو ذكرهم، تقام لهم احتفالات ما يسمى عرس الشهيد، حيث يتقاطر القوم إلى منزل الشهيد وهم يطلقون الرصاص بكثافة، ويختلط دوي الرصاص بالهتاف بالأناشيد الجهادية بمكبرات الصوت، وتنتظم حلقات الرقص والعرضة وتنطلق حناجر النساء بالزغاريد وتهليل وتكبير الرجال إيذاناً بزف الشهيد إلى إحدى حوريات الجنة، وتنصب منصة عالية يتبادل من فوقها الخطباء المفوهون الحديث عن كرامات ومآثر ومجاهدات الشهيد وكيف أن جثمانه الطاهر كانت تفوح منه روائح المسك والعنبر والزعفران.. لكن في ثورة ديسمبر اختلف الأمر وكانت الشهادة جامعة، حين صار أي شهيد أيقونة للحرية والكرامة. لم يسأل أحد عن قبيلة الشهيد، أو حزبه، أو ولائه، كان يكفي أنه خرج يطالب بوطن أفضل وسقط في الطريق إليه. لذلك حمل الناس صور كل الشهداء بلا فرق ولا تمييز في كل مدن السودان، ورددوا أسماءهم كجزء من سردية وطنية جامعة.. أما في الحرب الحالية فقد عاد الحال إلى ما كان عليه في حرب الجنوب، إذ صار فيها شهداء VIP وآخرون هامشيون من العوام، فصار دم الشهيد نفسه خاضعاً لتقييم سياسي إذا كان ينتمي إلى معسكر معين، نُسجت حوله بطولات أسطورية، المفارقة أن الموت في ساحة الحرب لا يفرق، الرصاصة التي قتلت ابن القرية البسيط هي نفسها التي أسقطت الضابط الرفيع أو القائد البارز. ومع ذلك، تختلف المراسيم، ويختلف الخطاب. بل وصل الأمر أن بعض وسائل الإعلام تصف بعض القتلى بالشهداء الأبرار ولا تأتي على الإطلاق لمجرد ذكر أسماء آخرين، رغم أن الجميع قد سقطوا في نفس المستنقع الدموي. هذا التمييز في موت الناس يعكس جوهر الأزمة السودانية عقلية تقوم على الفرز والاصطفاف، حتى في أقدس ما يملكه الإنسان وهو حياته. يتحول الشهيد إلى علامة تجارية، تُستثمر صورته لتغذية الدعاية الحربية أو السياسية. وتصبح جنازته مهرجاناً للخطابة، بينما أسرته ربما تُترك بعد أسابيع لمواجهة الجوع والعوز وحدها. والأدهى من ذلك أن هذا التصنيف يفرغ معنى الشهادة من قيمتها الإنسانية والدينية. فالشهادة في التراث الإسلامي تعني التضحية بالنفس دفاعاً عن الحق أو الوطن أو الكرامة، لكنها في واقع السودان اليوم صارت بطاقة انتماء حزبي. هل يعقل أن تكون قيمة الإنسان بعد موته رهينة بما إذا كان قد حمل بطاقة حزب معين أو انخرط في مليشيا بعينها، لم يعد الشهيد (شهيد وطن) بل صار (شهيد معسكر). تُرفع صورته داخل جغرافيا سياسية محدودة، هنا شهيد الجيش، وهناك شهيد البراؤون، وأولئك شهداء الدراعة والمشتركة، وبينهم آلاف من الجنود وضباط الصف الذين لا يذكرهم أحد. دعك من المدنيين الذين لا يذكرهم أحد فحسب، بل إن بعضهم يتعمد محو ذكر قتلى المدنيين تماماً، باعتبارهم (خسائر جانبية) أو (أضرار حرب)، رغم أنهم الضحايا الأكثر براءة في هذا الصراع.. والنتيجة النهائية أن آلاف الأرواح ذهبت سدى بلا اسم ولا ذكر، بينما يجرى تضخيم (شهداء) بعينهم، ليصيروا أيقونات في مشهد مشوه. هذه الازدواجية تكشف مأساة السودان الراهنة، بلد فقد بوصلته حتى في الموت، وصار يوزع صكوك الشهادة وفق الولاء لا وفق التضحية. إن السؤال المرير الذي يجب أن يواجهه السودانيون هو، هل نريد أن نحول شهداء الحرب إلى مجرد درجات ورتب ومقامات، مثلما قسمتنا السياسة والقبيلة والطائفة؟ أم نريد أن نستعيد إنسانيتنا ونعترف بأن كل قطرة دم سودانية أُريقت في هذه الحرب تستحق نفس القدر من الاحترام والذكر، حتى يحدث ذلك، سيظل مشهد (الشهداء بدرجة VIPقائماً)، وستظل جنازات بعضهم مهرجانات، وجنازات آخرين مجرد كفن من طرف السوق وحفرة سريعة على أطراف المقابر وينتهي العزاء بانتهاء مراسم الدفن.

أما في ديسمبر 2018، فقد عادت «الشهادة الجامعة» مرة أخرى، حين صار عبد العظيم الكنين وغيره من شهداء الثورة أيقونات للحرية والكرامة. لم يسأل أحد عن قبيلة الشهيد، أو حزبه، أو ولائه؛ كان يكفي أنه خرج يطالب بوطن أفضل وسقط في الطريق إليه. لذلك حمل الناس صورهم في كل مدن السودان، ورددوا أسماءهم كجزء من سردية وطنية جامعة.

تحت خط الفقر.. فوق خطوط الموت

ملخص

تكشف دراسة لجنة المعلمين أن جميع العاملين في السودان يعيشون تحت خط الفقر المدقع، حيث لا يتجاوز راتب مدخل الخدمة ثلاثة دولارات شهريًا، مقابل تكلفة معيشة تقارب 485 دولار لأسرة صغيرة.

هذا الواقع يضع السودانيين أمام معضلة: كيف يعيشون في ظل حرب عطّلت الرواتب ورفعت الأسعار بشكل جنوني.

ساهمت الحرب في اتساع دائرة الفقر، إذ تحولت موارد البلاد إلى ساحات عمليات، وتعرضت الثروة الحيوانية للنهب والتدمير، بينما لجأ الناس إلى «التكايا» طلبًا للطعام. المفارقة أن من كانوا يتبرعون لها صاروا اليوم ينتظرون عونها، في انعكاس للتحولات الاجتماعية العميقة التي سببتها الحرب.

انهيار الجنيه السوداني وتوقف الإنتاج والصادرات فاقم الأزمة، فيما تواصل الدولة الإنفاق على الحرب وسط فساد مالي وإداري متفش. ورغم تشكيل لجنة طوارئ اقتصادية لمواجهة التدهور، فإن سياساتها وقراراتها لم تتجاوز كونها محاولات عقيمة في اقتصاد هش قائم على «التصديقات» والمحسوبية.

يخلص إلى أنه لم تُفقِر الحرب وحدها السودانيين، بل أيضًا حكومة وُصفت بأنها «حكومة اللصوص والسماسرة»، عبر سياسات الجبايات والفساد المنظم، ما جعل المواطن يكابد بين راتب لا يكفي للحد الأدنى من الطعام، وأسواق تتحكم فيها المحسوبية، ليبقى فعليًا تحت خط الفقر وفوق خطوط الموت.

بحسب دراسة نشرتها لجنة المعلمين السودانيين فإن جميع العاملين في السودان وبلا استثناء يقعون تحت خط الفقر المدقع، وهي الحالة التي يعجز فيها الإنسان بالوفاء بأدنى متطلبات الحياة.

اللجنة نشرت تعميمًا صحفيًا للدراسة التي أجرتها عبر مكتبها الاجتماعي، وأجرت من خلالها مقارنة الأجر المتحصل عليه من العمل في مقابل القيمة المطلوبة لتسيير يوميات الحياة.

تقدر الدراسة راتب العامل في مدخل الخدمة بـ «3» دولارات فيما تبلغ كلفة المعيشة لأسرة مكونة من خمسة أفراد بـ «485» دولار شهريًا وهو الأمر الذي يعيد طرح السؤال كيف يعيش السودانيون؟ بالكاد يوفر الراتب للعامل الحصول على نصف كيلو جرام لحمة، هذا في حال التزمت الحكومة بتوفير الدولارات الثلاثة في مواعيدها في ظل الحديث حول تأخر الرواتب وربطها بين حين وآخر بالموقف من الحرب الدائرة في البلاد، لجهة أن الحكومة في بورتسودان هي التي تدفع الرواتب.

حسنًا وقبل أن تعمم لجنة المعلمين دراستها الاجتماعية المتعلقة بتمدد الفقر كانت قد أصدرت بيانًا انتقدت فيه قرارًا لوزير التربية والتعليم في السودان، بخصوص إعفاء أبناء شهداء المعركة الدائرة الآن والمشاركين فيها من دفع الرسوم، ما عدته اللجنة أعترافًا بمشاركة الأطفال القصر في الحرب، التي تعد عاملاً أساسيًا في تمدد الفقر وفي ازدياد «المسغبة» حيث يتحول الفقر نفسه لمجرد حالة عرضية في بلاد يواجه معظم سكانها خطر الموت «جوعًا» وفقًا للأرقام التي تقول بها المنظمات المتخصصة، حيث تعدو حتى الدولارات الثلاثة بلا قيمة حين لا تجد ما يمكن أن تشتريه بها في الأسواق في بلاد يتغذى فيها الناس بذات الطعام الخاص بالحيوانات.

كانت «التكايا» التي توفر الوجبات للسودانيين التعبير الأبلغ عما وصل إليه حالهم مع الحرب، كما أنها كانت الصورة الأكثر وضوحًا على تمدد ظاهرة العوز في كامل البلاد المفارقة المحزنة، أن من كانوا يدعمون التكايا منذ أول وهلة انتهى بهم الحال في آخر المطاف لانتظار ما يأتيهم من ذات التكايا وهو ما ينبئ عن القدر الكبير من التحولات التي ضربت المجتمع السوداني نتيجة لتمدد الحرب، أمر يمكن تفسيره من خلال أن الراتب نفسه يساوي نصف كيلو جرام من اللحم الذي ارتفعت أسعاره لأن مراعي الثروة الحيوانية في كردفان ودارفور تحولت لمسارح عمليات، بينما أجهزت عمليات النهب المنهج على الثروة الحيوانية في مناطق البطانة الجزيرة وسنار وقبلها الخرطوم.

الدراسة تنطلق أيضًا من نقطة مهمة تتعلق في هذا الاتجاه بتآكل قيمة العملة الوطنية

لجنة المعلمين السودانيين
Sudanese Teachers' Committee

الدرجة	الراتب الاساسي	القيمة بالدولار 2022	القيمة بالدولار 2025	الدرجة	الراتب الاساسي	القيمة بالدولار 2022	القيمة بالدولار 2025
القطاع الاول	96000	215.5	30	الدرجة العاشرة	25817	57.9	8
القطاع الثاني	86048	193.2	26.8	الدرجة الحادي عشر	23140	51.9	7.2
القطاع الثالث	77127	173.2	24.1	الدرجة الثانية عشر	20741	46.5	6.4
الدرجة الاولى	69132	155.2	21.6	الدرجة الثالثة عشر	18591	41.7	5.8
الدرجة الثانية	61965	139.1	19.3	الدرجة الرابعة عشر	16664	37.4	5.2
الدرجة الثالثة	55541	121.9	17.3	الدرجة الخامسة عشر	14936	33.5	4.6
الدرجة الرابعة	49783	111.7	15.5	الدرجة السادسة عشر	13388	30.0	4.1
الدرجة الخامسة	44622	98	13.9	الدرجة السابعة عشر	12000	26.9	3.75
الدرجة السابعة	35850	80.5	11.2	//////////	//////////	//////////	//////////
الدرجة الثامنة	32134	72.2	10.0	//////////	//////////	//////////	//////////
الدرجة التاسعة	28802	64.6	9	//////////	//////////	//////////	//////////

جدول يوضح أثر انخفاض قيمة الجنيه السوداني على الهيكل الراتبي

• هذا ينقص القوة الشرائية للأجور، لأكثر من ثمان مرات، مما يهدد كل العاملين بالدولة وأسرهم، بعدم القدرة على شراء أبسط حاجياتهم الأساسية، ويجعلهم تحت خط الفقر المدقع، وهي مرحلة أسوأ من حد الفقر العالمي، حيث يعد الإنسان تحت خط الفقر إذا كان دخله ١.٩ دولار في اليوم، وهذا المبلغ لا يحصل عليه أي عامل في الدولة.

لجنة المعلمين السودانيين
Sudanese Teachers' Committee

دراسة تكلفة المعيشة لأسرة مكونة من خمسة افراد خلال شهر أغسطس للعام 2025م

الرقم	البند	تكلفة اليوم	تكلفة الشهر
1	ايجار		300000
2	ماء /كهرباء		20,000
3	غاز		62,000
4	افطار	10000	300,000
5	غداء	15000	450,000
6	خبز	5000	150,000
7	حليب	3000	90,000
8	مواصلات	15000	45,000
9	سكر / شاي		90,000
10	منظفات		30,000
11	تعليم		15,000
12	علاج		90,000
13	كسوة		10000
	اجمالي		1,652,000

هذه الدراسة مصممة لأسرة مكونة من خمسة أفراد (أم-أب-ثلاثة اطفال) .

. • تم حساب التكاليف أعلاه بالحد الأدنى لأسعار السوق خلال شهر أغسطس2025م

• لم تشمل الدراسة الاتصالات والفواكه والطوارئ والمساهمات الاجتماعية وركزت على الأساسيات فقط.

• اجمالي تكلفة المعيشة خلال الشهر هي 1,652,000 جنيه.

• تكلفة التعليم، وضعت بافتراض أن التلاميذ يدرسون بمدارس حكومية لا تفرض عليهم أي رسوم.

وفي التراجع الكبير لقيمة الجنيه السوداني في مقابل العملات الأخرى، وهو تراجع منطقي وموضوعي بحسب خبراء الاقتصاد، ويعبر بشكل كبير عن عدم توازن بين الصادرات والواردات، ستنهار العملة في بلد توقفت فيها كل مشاريع الإنتاج وفقدت سلطتها السيطرة على المداخل والمخارج. لا زراعة ولا مسارات آمنة للثروة الحيوانية في طريقها نحو التصدير، مرتبطًا كل ذلك بالصرف العالي على عملية الحرب وبشكل يومي، مقرونًا كل ذلك بالمشكلات الخاصة بالجهاز المصرفي وتفشي الفساد في هذا الواقع سيتواصل انهيار العملة.

في ظل استمرار تآكل العملة الوطنية وهو أمر يشكل ضغطًا جديدًا على السودانيين يبشر رئيس مجلس الوزراء كامل إدريس بتشكيل لجنة للطوارئ الاقتصادية وقراراتها لمواجهة تدهور العملة، وهي قرارات تتعلق بتنظيم الصادر والوارد وإنشاء محفظة موحدة للذهب بغرض محاربة التهريب، معتبرًا أن مكافحة التهريب يمثل أهم المطلوبات في هذا الاتجاه في وقت يتحدث فيه البعض عن عودة الحملات الأمنية لمطاردة تجار العملة في بورتسودان التي نقلوا نشاطهم إليها عقب خراب الخرطوم، كتأكيد على استمرار ذات النهج القديم وانتظار نتائج مغايرة.

الفقر الناتج عن تآكل العملة بسبب تمدد التهريب يعيد طرح ذات الأسئلة القديمة عن المهربين أنفسهم، وفي المقابل عن عجز الدولة عن مقاومتهم ووضع نهاية لنشاطهم وعن هل يتم التهريب بعيداً عن الدولة أم بدعم الدولة وتحت عيونها، وكيف يمكنك أن تنهيه دون أن تضع نهاية للواقع الملتبس بسبب الحرب. ولجنة الطوارئ الاقتصادية التي تم تشكيلها لن تستطيع تغيير شيء من الواقع ولا تعدو سوى كونها طلقات فارغة عاجزة عن الوصول لجسد الأزمة الحقيقية، حيث يستحيل أن يتم تطبيق سياسات ولوائح في اقتصاد قائم على أساس الأوامر و«التصديقات».

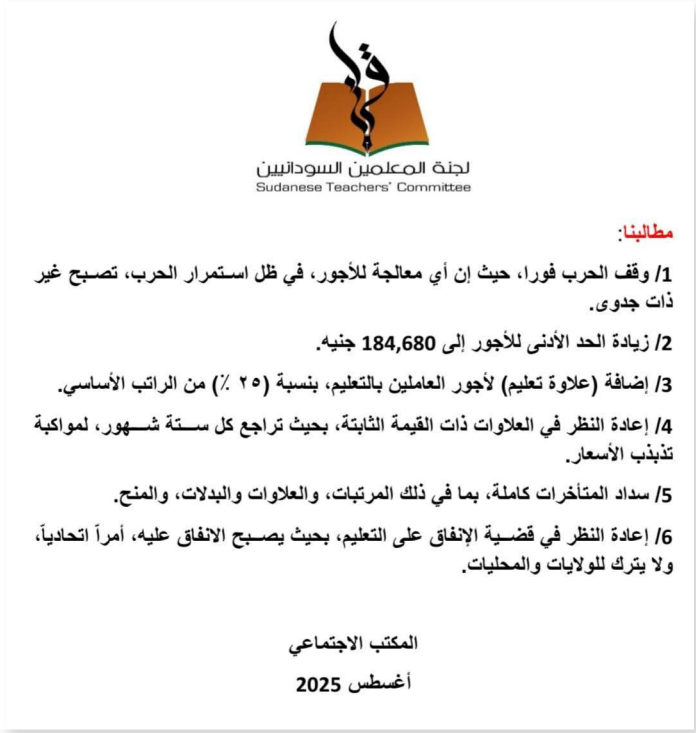

عند التساؤل عمن أفقر السودانيين تأتيك الإجابة ليست الحرب وحدها بل معها حكومة «اللصوص والسماسرة» والتوصيف هنا لمحسوبين على تيار سلطة الأمر الواقع نفسها في سياق انتقادهم لما يعرف بسياسات الإجرام واللصوصية المنظمة التي تتم خلف الأبواب المغلقة وفي المكاتب، وهي تتعلق هنا بـ «التصديقات» التي يمكن الحصول عليها من المتنفذين وفقًا لمنهج «ادفع ومشي أمورك» وهو السلوك الأكثر بروزاً في الفترة الأخيرة، حيث تلاحق المسؤولين اتهامات بالفساد والمحاباة، وتحويل التوقيعات الرسمية على التصديقات من أجل تحقيق مصالح ذاتية. دون إهمال الجوانب المتعلقة بزيادة الضرائب والجمارك والجبايات غير الخاضعة إلا لقانون من يسعى لتحصيلها.

يتحدث الكثيرون عن بضائعهم المكدسة في الميناء بسبب الزيادات التي تمت على قيمة الجمارك بواسطة وزارة المالية، وبالطبع عجزهم عن تخليصها بسبب زيادة القيمة لكن سرعان ما يتبرع آخرون لهم بالحلول المتمثلة في ضرورة الوصول إلى «متنفذ» يفتح للبضائع طريقها نحو الخروج للأسواق بعد الدفع وهي الصورة التي تعبر عن الحال في سودان الحرب.

بعيداً عن أسواق الحكومة وفي أسواق «الشعب» يمكنك أن تقرأ الفقر في وجوه الناس، دون الحاجة للحصول على الورقة التي أعدتها لجنة المعلمين يمكنك أن تقرأ الفقر في وجه «معلم» يجاهد من أجل الحصول على راتبه الشهري، وقبل أن ينتهي من الجهاد الأصغر يدخل إلى السوق حيث الجهاد الأكبر وهو الحصول على الحد الأدنى من المتطلبات «فول عدس ودقيق»، وحين يعجز عن شرائها يمضي مع آخرين نحو «التكايا» للحصول على وجبة تجعله قادرًا على الجلوس تحت خط الفقر وبالطبع على الوقوف خلف خطوط الموت.

الذهب في السودان ثروة بين النهب والتهريب أم أداة للتعافي بعد الحرب؟

عمر سيد أحمد

ملخص

يتناول المقال قضية الذهب في السودان بوصفه ثروة حضارية قديمة تحولت في العقود الأخيرة إلى مورد للفوضى والتهريب وتمويل الحرب بدل أن يكون رافعة للتنمية.

يوضح كيف أصبح التعدين العشوائي والهيمنة العسكرية والمليشياوية سببًا في ضياع العائدات، وتدمير البيئة والمجتمعات المحلية، وكذلك تهديد المواقع الأثرية النوبية.

ويطرح الكاتب رؤية لإنقاذ القطاع عبر استعادة الدولة للسيطرة بإنشاء بورصة ومصفاة وطنية وتوجيه العائدات للتنمية، معتبرًا أن الذهب اليوم هو اختبار لسيادة السودان ومستقبله الاقتصادي والسياسي.

يخلص إلى أن الذهب يمثل امتحانًا حقيقيًا لسيادة السودان: فإما أن تتمكن الدولة من استعادته وإدارته بعقلية حديثة تحوله إلى مورد داعم للإعمار والتنمية، أو يظل رهينة للفوضى والميليشيات، فيستمر دوره كوقود للحرب ومصدر لنهب الموارد وتدمير الذاكرة الحضارية.

هذا المقال مُجتزأ من ورقة بحثية موسعة بعنوان «الذهب بين النهب والتهريب ودعم التعافي والتنمية بعد الحرب»، قُدمت إلى منتدى غرب أستراليا الثقافي (أغسطس 2025).

الذهب: من مورد حضاري إلى وقود للصراع

منذ آلاف السنين ارتبط الذهب بهوية السودان، من ممالك كوش ونبتة إلى النقوش التي خلّدها الفراعنة وهم يحاولون السيطرة على «أرض الذهب». لكن المفارقة أن هذه الثروة التاريخية، التي كان يُفترض أن تكون رافعة للتنمية، تحولت في العقود الأخيرة إلى مصدر للفوضى والتهريب وتمويل الحرب.

فبعد انفصال الجنوب عام 2011 وتراجع عائدات النفط، قفز الذهب ليصبح المورد الأول للنقد الأجنبي. إلا أن غياب الرقابة الرسمية فتح الباب واسعًا أمام التعدين العشوائي، وشبكات التهريب، وسيطرة المليشيات المسلحة على المناجم.

طفرة الذهب.. وولادة اقتصاد موازٍ

التعدين الأهلي بات يشغّل أكثر من مليون سوداني، يشكّلون شبكة إنتاج ضخمة تمتد من نهر النيل حتى دارفور. غير أن أدوات الحفر البدائية

وغياب التنظيم جعلت هذه «الحمّى الذهبية» خطرة على البشر والبيئة. ومع دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة، وارتباط بعضها بنفوذ سياسي وعسكري، تعمّق طابع القطاع الموازي.

التقديرات الرسمية تحدثت عن إنتاج تجاوز 100 طن سنويًا في بعض السنوات، لكن نصفه أو أكثر يختفي عبر التهريب. تقارير دولية مثل Global Witness أكدت أن ما بين 50% و80% من الإنتاج يُهرَّب سنويًا إلى مصر وليبيا وتشاد والإمارات، ما حرم السودان من مليارات الدولارات.

الذهب يلتهم الذاكرة الحضارية

غير أن المفارقة المأساوية أنّ نفس المواقع التي شكّلت قلب الحضارات النوبية القديمة، مثل صلب، كدرمة، وجزيرة صاي، أصبحت اليوم مهددة بالتدمير بسبب التعدين العشوائي. ففي هذه المناطق التي تحتضن نقوشًا ومعابد عمرها آلاف السنين، تتجاور الحفريات الأثرية مع حفر التنقيب غير المنظم، حيث تُستباح المواقع التاريخية بحثًا عن الذهب الخام.

الخبراء يحذّرون من أن استمرار هذا النمط يعني فقدان السودان جزءًا من ذاكرته الحضارية غير القابلة للتعويض، تمامًا كما يفقد موارده المالية عبر التهريب. وهكذا يتضاعف النزيف: ذهب منهوب وتاريخ مُدمَّر.

الذهب والسلطة... تمويل للحرب بدل التنمية

تحوّل الذهب إلى شريان تمويل للأجهزة العسكرية والمليشيات. قوات الدعم السريع سيطرت على مناجم جبل عامر بدارفور، وصدّرت كميات ضخمة إلى الخارج بعيدًا عن البنك المركزي. ومع اندلاع الحرب بين الجيش والدعم السريع في أبريل 2023، أصبح الذهب الوقود الأساسي لاستمرار المعارك، حيث تُستخدم عائداته لشراء الأسلحة.

بهذا المعنى لم يعد الذهب مجرد سلعة اقتصادية، بل صار أداة سياسية وعسكرية تعيد رسم موازين القوة داخل السودان.

ثمن باهظ: البيئة والمجتمع

وراء بريق المعدن الأصفر تكمن كلفة بيئية واجتماعية باهظة. استخدام الزئبق والسيانيد في عمليات الاستخلاص تسبب في تلوث التربة والمياه وانتشار أمراض خطيرة، كما أدت أنشطة التعدين إلى تهجير مجتمعات رعوية وزراعية، واندلاع نزاعات قبلية حول الموارد.

ولا تقتصر الآثار السلبية للتعدين على البيئة والصحة العامة، بل تمتد إلى المجتمع والذاكرة الثقافية:

- على الصعيد البيئي: تلوث المياه والهواء، تدمير الأراضي الزراعية، تصحر واحتطاب واسع.
- على الصعيد الصحي: انتشار أمراض الكلى والجهاز العصبي بسبب الزئبق، حالات تسمم ونفوق حيوانات، وارتفاع الإصابات بالأمراض المعدية.
- على الصعيد الاجتماعي: تفكك الأسر وهجرة الشباب، عمالة الأطفال في المناجم، تفشي الإدمان والجريمة، ونزاعات قبلية دامية حول المناجم.
- على الصعيد الثقافي والحضاري: تدمير مواقع أثرية نوبية مثل صلب، كدرمة، وجزيرة صاي، ما يعني ضياع جزء من الذاكرة التاريخية غير القابلة للتعويض.

بين الفوضى والسيادة: ما العمل؟

يرى خبراء أن إنقاذ قطاع الذهب يتطلب إعادة سيطرة الدولة عبر:

- احتكار البنك المركزي لشراء وتصدير الذهب.
- إنشاء بورصة وطنية ومصفاة حكومية معتمدة.
- سن قوانين صارمة ضد التهريب والتلاعب بالعقود.
- إطلاق أدوات سيادية مثل السندات الذهبية والسبائك الاستثمارية.
- تأسيس «مدينة الذهب السودانية» كمجمع صناعي وتمويلي يضيف قيمة محلية.

الأهم أن تتحول العائدات إلى التنمية المحلية في مناطق التعدين، عبر صناديق بيئية واجتماعية، بدل أن تظل وقودًا للحرب.

خاتمة: الذهب اختبار السيادة

الذهب في السودان اليوم هو امتحان للسيادة: إما أن يُدار بعقلية الدولة الحديثة فيتحول إلى أصل مالي داعم للإعمار، أو يظل رهينة لاقتصاد الظل والميليشيات. التجارب في دول مثل غانا وإثيوبيا أثبتت أن بناء بورصات وطنية ومصافي شفافة قادر على تحويل الذهب من لعنة إلى فرصة.

وبين خيار الفوضى وخيار السيادة، يتحدد مستقبل السودان الاقتصادي والسياسي.

السلام بين ضجيج البنادق وصرير الأقلام

د. عصام عباس

ملخص

يستعرض المقال جذور الأزمة السودانية من زاوية فشل الدولة في إدارة التنوع واعتمادها المتكرر على الحسم العسكري، مبينًا أن الحرب لم تنتج سوى الخراب وإعادة إنتاج الصراع.

و يتناول تجربة قوات الدعم السريع كنموذج لفساد نظام التشغيل الذي صنع من المقاتلين أداة للعنف بلا مساءلة،موضحا أن وهم الانتصار العسكري قاد إلى تدخلات إقليمية وتمليش واسع يهدد السودان بالتحول إلى غابة من العصابات.

ويشير الكاتب إلى أن التجربة التاريخية أثبتت أن الحسم العسكري وهمٌ يقود لمزيد من التمليش والفوضى. لذلك لا مخرج إلا عبر تفاوض جاد يقوم على العدالة الانتقالية والمحاسبة وجبر الضرر، كطريق وحيد لبناء سلام مستدام يرمم الثقة بين المجتمع والدولة.

ويخلص إلى أن الحل الحقيقي هو التفاوض الجاد المرتبط بالعدالة الانتقالية، باعتبارها السبيل الوحيد لترميم النسيج الاجتماعي وتحقيق سلام مستدام.

مدخل

تُثبت التجارب التاريخية في السودان أن البندقية لم تنتج سوى الخراب والدمار، وأن ما تحققه من استقرار زائف سرعان ما ينهار لتعود البلاد إلى نقطة البداية. فمنذ تمرد 1955 وحتى حرب دارفور وما تلاها، ظل السودان يدور في حلقة مفرغة من الدماء والخراب، ثم ينتهي الأمر إلى التفاوض الذي كان من الممكن أن يكون خيار البداية. حروب السودان المتتالية أوضحت بجلاء أن جوهر المشكلة ليس في المقاتلين وما يرتكبونه من جرائم، فهذه مقدور عليها وتطالها العدالة متى ما استقرت الأمور، ولكن يكمن التحدي في نظام الدولة الذي ظل يعيد إنتاج الحرب ويفشل في إدارة التنوع.

إن أخطر ما يهدد الوصول إلى السلام ليس فقط استمرار المعارك، بل العقلية البوليانية (BOOLEAN) المتحجرة التي ترى طرفًا خيرًا مطلقًا وآخر شرًا مطلقًا. بينما الحقيقة أن الخير والشر يتحددان بمدى عدالة النظام وإدارته، لا بخصال الأفراد أو المجموعات.

الدعم السريع: نموذج لفشل نظام التشغيل

خرجت قوات الدعم السريع من رحم الجنجويد، واستخدمها نظام الإنقاذ أداة للبطش والتخويف، ثم ألبسها ثوب الشرعية بالقانون والمال والإعلام. قطعًا لا يمكن القول إن جميع أفرادها بطبيعتهم مجرمون، فالكثير منهم ينحدرون من مجتمعات عُرفت تاريخيًا بالانضباط العسكري والصلابة في ساحات القتال، وظلوا عماد الجيش السوداني المعروف بانضباطه وكانوا عضد الثورة المهدية ويدها التي اقتلعت بها الاستعمار التركي في السودان.

لكن حين تدار أية قوة عسكرية بعقلية النهب والإفلات من المساءلة، فإنها تتحول إلى أداة قمعية مهما كانت خلفيات أفرادها. هنا تكمن المعضلة: المشكلة ليست في الجينات الاجتماعية للمقاتلين، بل في نظام تشغيل فاسد صنع منهم آلة عنف ظلت حبيسة إقليم دارفور النائي، وحينما اندلعت حرب أبريل 2023 تمددت جغرافية العنف والانتهاكات إلى مناطق ما كانت ترى أو تحس بأفعال هؤلاء المنفلتين فتكشفت سوءاتهم وظهر الشر الحقيقي الذي كان يتعمد إعلام النظام الإسلاموي إخفاؤه.

التجربة وتكرار الفشل

هنالك عبارة منسوبة للعالم الفيزيائي الشهير ألبرت أينشتاين تقول «الجنون هو أن تفعل الشيء نفسه مرارًا وتكرارًا وتتوقع نتائج مختلفة». إن الرهان على الحسم العسكري وهمٌ تكرر عبر التاريخ وفشل دومًا. فالحرب اليوم ليست فقط مواجهة بسيطة بين الجيش وقوة متمردة، بل تحولت إلى صراع معقّد بأبعاد سياسية واجتماعية، تغذيه التدخلات الإقليمية وحروب الوكالة. ومع تمدد ظاهرة التمليش واعتماد الجيش نفسه على قوى مساندة غير منضبطة، يزداد خطر انفلات السلاح من يد الدولة وتحول السودان إلى غابة من العصابات المسلحة. هذه الحقائق تجعل من الحسم العسكري وصفة لإبادة متبادلة لا نهاية لها.

التفاوض ضرورة وطنية وأخلاقية

أمام هذا الواقع، يصبح التفاوض ليس خيارًا سياسيًا فقط، بل ضرورة وطنية وأخلاقية لا مفر منها. وهو قطعًا لا يعني مكافأة على الجرائم، بل إطارًا لإنهاء الحرب وفتح الباب أمام بناء نظام عدالة وضمانات تحول دون تكرار المأساة، وإعادة بناء نسيج المجتمع السوداني، تاريخنا السياسي مليء بمحاولات بناء السلام إلا أنها اقتصرت على رغبات النخب وانتهت باتفاقيات لتقاسم السلطة بعيدًا عن قضايا الضحايا ومطلوباتهم. التفاوض الجاد الذي ننشده لا يقوم على طمس الجرائم أو إغفال الضحايا، بل على مواجهة الحقيقة كاملة. العدالة الانتقالية بشقيها الجزائي والترميمي توفر قاعدة صلبة لإعادة الثقة بين الدولة والمجتمع. فهي تعني:

- المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب: عبر تحقيقات مستقلة ومحاكمات عادلة تحدد المسؤوليات الفردية والمؤسسية.
- جبر الضرر والاعتراف بالضحايا: بوضع الضحايا في قلب العملية ومنحهم التعويضات والاعتراف العلني بمعاناتهم.
- حق الضحايا في تقرير المصير العدلي: سواء بالمطالبة بالقصاص أو قبول العفو، وفق خياراتهم لا قرارات النخب.

بهذا فقط يمكن للمجتمع أن يشفى من جراحه ويغلق الباب أمام إعادة إنتاج العنف. فالحرب مزقت لحمة المجتمع، والسلام المنشود يجب أن يرمم الثقة المهدورة بين المكونات السودانية. المصالحة الوطنية الحقيقية لا تعني إنكار الماضي، بل الاعتراف به وتجاوزه عبر آليات العدالة والإنصاف. حينها فقط يمكن للسودانيين أن يستعيدوا شعورهم بالأمان ويعيدوا بناء علاقاتهم على أساس الثقة المتبادلة.

فلنضيء الشموع عوضًا عن لعن الظلام

الخروج من الحرب وصناعة السلام يقتضي الإقرار ابتداء بفشل الماضي وتحويل الدروس المستفادة منه إلى طاقة دفع لبناء المستقبل. في مقدمة الدروس المستفادة ضرورة تجاوز المحاصصات التنظيمية والموازنات السياسية وحتمية العدالة الشاملة التي تسد باب الإفلات من المساءلة. دعونا ننطلق بقوة في تنفيذ مشروع يعالج جذور الصراع: التهميش، غياب العدالة، التنمية غير المتوازنة، وانهيار المؤسسات. هذا المشروع هو الطريق الوحيد نحو استقرار دائم.

إن السودان لن ينهض بانتصار طرف على آخر، بل بالاعتراف أن الوطن يسع الجميع. فلنخرج من ضيق البنادق إلى رحابة العقول، ومن روح الانتقام إلى سماحة العدالة، ولنجعل من شموع السلام نورًا يبدد الظلام.

آخر قس في الفاشر المحاصرة.. صمودٌ وسط الجوع والرصاص

ملخص

القس دارامالي أبو ديجين، آخر كاهن باقٍ في الفاشر المحاصرة، يواصل رسالته وسط الجوع والقصف، محافظًا على أبواب كنيسة القديس ماثيو مفتوحة أمام الباحثين عن الأمان الروحي. ورغم فقدانه أفرادًا من رعيته، يصر على البقاء إلى جانب من تبقى من المجتمع المسيحي.

تحت حصار قوات الدعم السريع، تحولت الفاشر إلى مدينة موت يومي، حيث تعجز الأسواق عن تلبية احتياجات السكان، فيما ينهش الجوع الأطفال والعائلات. القس يروي كيف يفقد الناس حياتهم بسبب الجوع والمرض لغياب الغذاء والدواء.

مخيمات النازحين القريبة، مثل أبو شوك وزمزم، تعيش مآسي متواصلة مع سقوط عشرات الضحايا في الغارات الجوية والمجاعة التي تحصد الأطفال. وحتى الكهنة لم يسلموا من الموت، إذ قُتل القس لوكا جومو برصاصة طائشة، ما جعل أبو ديجين الكاهن الوحيد المتبقي في المدينة.

من جذوره في جبال النوبة حتى صموده في الفاشر، يجسد أبو ديجين صورة رجل يقف في وجه المستحيل، محاطًا بالحرمان ونقص الموارد. وهو يوجه نداءً عاجلًا للعالم لإنقاذ المدنيين بالغذاء والدواء، مؤكدًا أن الجوع يفتك بالناس أكثر من القنابل.

بقلم: فريدريك نزويلي

في قلب مدينة الفاشر، عاصمة شمال دارفور ، المحاصرة منذ أكثر من عام، يواصل القس دارامالي أبو ديجين الدفاع عن بقايا المجتمع المسيحي الذي يوشك أن يندثر تحت القصف والجوع. في مدينة تحولت إلى مسرح للموت اليومي، يصر القس البالغ من العمر 44 عامًا على إبقاء أبواب كنيسة القديس ماثيو مفتوحةً أمام كل من يبحث عن مأوى روحي وأمان مفقود.

رغم أن أغلب القساوسة والكهنة فروا من دارفور مع تصاعد الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، اختار أبو ديجين أن يبقى. يقول: «بعد مقتل خمسة من أفراد رعيتي في مايو الماضي إثر إطلاق نار عشوائي على مجمع الكنيسة، فكرت في المغادرة، لكنني عدت عن قراري. كلما فقدنا شخصًا أشعر بحزن شديد، لكن وجودي بينهم واجبي.»

منذ أبريل/نيسان 2023، تعيش الفاشر تحت حصار قوات الدعم السريع التي شددت قبضتها على المدينة بعدما أعلنت ميليشيات محلية ولاءها للقوات المسلحة السودانية. ونتيجة لذلك، باتت الأسواق شبه مشلولة، والرصاص الطائش والقنابل العشوائية تقتحم المنازل في أي لحظة. يقول القس: «قد يفقد الإنسان حياته في أي وقت... لا مكان آمن هنا.»

الحصار لم يقتصر على تقييد الحركة، بل قطع شرايين الحياة. المواد الغذائية نادرة وباهظة الثمن، وغالبية السكان لا يملكون المال لشرائها. «الطعام موجود في السوق، لكن الناس لا يستطيعون شراءه. الجوع يفتك بالناس يوميًا، وخاصة الأطفال»، يضيف أبو ديجين.

موت يطارد الأطفال

في مخيمي النازحين أبو شوك وزمزم القريبين من الفاشر، يواجه عشرات الآلاف أوضاعًا كارثية. ففي أبريل الماضي، أسفرت غارة جوية عن مقتل أكثر من 100 شخص بينهم 20 طفلًا و10 من عمال الإغاثة. وفي 11 أغسطس، سقط 57 قتيلًا، كان 40 منهم من سكان أبو شوك.

تقول تقارير الأمم المتحدة إن المجاعة تضرب مخيم زمزم منذ العام الماضي، غير أن المساعدات الإنسانية لم تصل بسبب إغلاق طرق الإمداد. الأطفال يعانون من سوء تغذية حاد، وبعضهم يموت يوميًا أمام أعين ذويهم. «بينما أتحدث معكم فقدنا طفلًا بسبب الجوع، وطفلين آخرين بسبب المرض لغياب الأدوية»، يروي القس بحزن.

القس أبو ديجين ليس وحيدًا في فقدانه. ففي يونيو/حزيران الماضي، قُتل القس لوكا جومو، راعي كنيسة كاثوليكية في المدينة، برصاصة طائشة أثناء هجوم لميليشيات مسلحة. حاولت كنيسته إخراجه من الفاشر، لكنه ظل محاصرًا حتى فارق الحياة. هذه الحادثة عمّقت عزلة أبو ديجين، الذي بات

الكاهن الوحيد المتبقي في المدينة، يجمع المصلين من مختلف الطوائف المسيحية في مكان واحد لحمايتهم من القصف.

جذور نوبية

أبو ديجين وُلد في جبال النوبة، وهي منطقة لطالما عُرفت بمقاومتها، وموطن لمئات الآلاف من اللاجئين السودانيين. رُسِم كاهنًا عام 2010، ومنذ ذلك الحين كرّس حياته لخدمة مجتمعه. اليوم يجد نفسه في مواجهة واحدة من أقسى الاختبارات: قيادة رعية محاصرة، في مدينة فقدت الأمن والغذاء والدواء.

لكن صموده لا يعني أن التحديات أقل وطأة. فالكنيسة نفسها تعاني من نقص الموارد. يقول: «كانت الكنيسة ترسل لي 200 ألف جنيه سوداني شهريًا (ما يعادل 330 دولارًا سابقًا)، أما الآن فالمبلغ لا يكفيني ليومين. لا أملك ما أقدمه للناس.»

أمام هذه الصورة القاتمة، يوجه أبو ديجين نداءً عاجلًا إلى المجتمع الدولي والكنائس في العالم: «نحن بحاجة إلى تحرك سريع لإنقاذ الناس في الفاشر. الطعام والدواء هما الحاجتان الأكثر إلحاحًا. الوضع يتدهور يومًا بعد يوم، والجوع يقتل أكثر من القنابل.»

في الفاشر، حيث الموت يتربص بكل شارع وزاوية، اختار هذا القس أن يكون شاهدًا على المعاناة، وصوتًا لا يزال يصرخ في صمت الحرب. وبينما

يودع ضحايا الجوع والرصاص، يواصل تمسكه برسالته: البقاء مع رعيته حتى النهاية.

.....

فريدريك نزويلي

صحفي مقيم في نيروبي، كينيا. كتب لأكثر من 15 عامًا في مجالات الدين والسياسة والسلام والصراع والتنمية والأمن والبيئة والحياة البرية. نشرت مقالاته في مؤسسات إعلامية دولية، منها: ذا تابلت، وكريستيان ساينس مونيتور، وناشيونال جيوغرافيك، وصحف كينية محلية، بالإضافة إلى ذا ستاندرد، وبيبول ديلي.

البرهان والإسلاميون: تفكيكُ أم تحالف خفي يعيد إنتاج الأزمة؟

حاتم أيوب أبو الحسن

ملخص

يرى الكاتب أن قرارات البرهان الأخيرة داخل الجيش لم تُقرأ كتعديلات إدارية عادية، بل كجزء من معركة سياسية مرتبطة بعلاقة المؤسسة العسكرية بالحركة الإسلامية، حيث أُحيل ضباط بارزون للمعاش في خطوة أثارت جدلاً واسعاً.

يشير إلى أن هناك من يرى أن البرهان يسعى لتقليص نفوذ الإسلاميين وبناء جيش أكثر مهنية بعد تجربة الدعم السريع، بينما يعتقد آخرون أن ما يجري هو تفاهم خفي مع جناح علي كرتي لتمكين الإسلاميين من العودة التدريجية.

يوضح أن هذا التوازن الهش يضع البرهان بين خيارين: الاعتماد على الإسلاميين كقاعدة داخلية لكنه بذلك يواجه عزلة دولية وعقوبات أوسع، أو الانفتاح على مسار مدعوم دولياً يمنحه دعماً إنسانياً وسياسياً لكنه يضعفه داخلياً.

يخلص إلى أن مستقبل العملية السياسية في السودان مرهون بقدرة البرهان على الحسم: إما إعادة إنتاج الأزمة القديمة بتحالف مع الإسلاميين، أو فتح الباب أمام انتقال مدعوم دولياً يوقف الحرب ويمهد لدولة مدنية.

لم تعد قرارات الفريق عبد الفتاح البرهان الأخيرة داخل الجيش مجرد تعديلات إدارية، بل بدت وكأنها جزء من معركة سياسية كبرى تعكس طبيعة المأزق السوداني الراهن. فالإحالات الواسعة للمعاش لم تُقرأ كإجراءات روتينية، بل كخطوة تعيد صياغة العلاقة التاريخية المعقدة بين المؤسسة العسكرية والحركة الإسلامية التي تمددت في أوصالها لعقود.

جزء من المراقبين يرى أن البرهان يسعى لتقليص نفوذ الإسلاميين وإعادة هندسة الجيش بما يجعله أكثر مهنية وتماسكاً، خصوصاً بعد التجربة الكارثية مع قوات الدعم السريع. وفق هذا التصور، فإن إحالة ضباط بارزين إلى التقاعد تحمل رسالة بأن الجيش لم يعد أسيراً لتيار بعينه، وأن الأولوية الآن هي بناء مؤسسة قومية قادرة على حماية الدولة من الانقسام.

لكن قراءة أخرى لا تقل وجاهة تضع القرارات في خانة التفاهم غير المعلن مع جناح علي كرتي، الذي يمثل الامتداد الأقوى للإسلاميين بعد سقوط البشير. فالحرب الممتدة تفرض على القيادة العسكرية البحث عن حاضنة سياسية واجتماعية قادرة على التعبئة وتوفير الدعم اللوجستي، وهو ما يجيده الإسلاميون أكثر من غيرهم. مقابل ذلك، يحصلون على فرصة العودة التدريجية إلى المشهد السياسي تحت غطاء عسكري، وربما المشاركة في أي تسوية انتقالية قادمة.

المفارقة أن التفسيرين قد يلتقيان معاً؛ فالمشهد السوداني يقوم على توازنات هشة تدفع البرهان للسير في منطقة رمادية بين طموح بناء جيش قومي وبين حاجة عملية إلى قاعدة الإسلاميين. غير أن هذا التوازن لا ينفصل عن الضغط الدولي المتصاعد. فالمجتمع الدولي - من مجلس الأمن إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي - يتعامل مع الحرب في السودان كأكبر كارثة إنسانية في العالم اليوم، وهو ما يضع البرهان تحت مجهر المحاسبة.

إذا مضى البرهان في خيار التحالف مع الإسلاميين، فمن المرجح أن يواجه:

تصعيد العقوبات: خاصة من واشنطن التي تضع الحركة الإسلامية في خانة القوى المعرقلة، وقد تشمل العقوبات توسيع القوائم لتطال قادة عسكريين وسياسيين.

عزلة دبلوماسية أوسع: حيث قد يتم تهميش أي حكومة يشكلها البرهان أو يُرعى تحت سلطته في المحافل الدولية، مما يضع السودان في خانة الدول المنبوذة.

تضييق اقتصادي وإنساني: مع تراجع المساعدات الإنسانية والتنموية وربطها بمدى التزام الجيش بخط التسوية السياسية.

أما إذا حاول البرهان فعلاً تحجيم الإسلاميين والانفتاح على مسار سياسي مدعوم دولياً، فقد يفتح ذلك الباب أمام:

إعادة دمج السودان تدريجياً في المجتمع الدولي عبر دعم مشروط بوقف الحرب والدخول في عملية انتقالية مدنية.

توسيع فرص الوساطة الإقليمية والدولية، خصوصاً عبر الآلية الثلاثية أو الاتحاد الإفريقي، مما يمنح السودان هامشاً لإنهاء العزلة.

تدفق دعم إنساني واستثماري يربط نجاح أي اتفاق بجدية بناء مؤسسات مدنية ومهنية بعيداً عن التمكين الأيديولوجي.

الخيارات إذن متناقضة: التحالف مع الإسلاميين قد يمنح البرهان حاضنة داخلية في المدى القصير لكنه سيُفقده الغطاء الدولي، بينما الابتعاد عنهم قد يفتح الطريق أمام دعم خارجي لكنه يتركه مكشوفاً داخلياً في معركة عسكرية مفتوحة.

وهنا يتحدد مصير العملية السياسية: فإما أن يغامر البرهان بإعادة إنتاج الأزمة القديمة في نسخة أكثر عزلة وضغطاً، أو ينحاز لمشروع وطني مدعوم دولياً يوقف الحرب ويفتح أفق الانتقال الديمقراطي، ولو على حساب تفكيك التحالف التاريخي بين الجيش والإسلاميين. والسؤال الحاسم: هل يملك البرهان القدرة على اتخاذ هذا القرار في وقت ما زالت فيه بنادق الحرب هي التي تحدد ملامح السياسة.

تاريخ الحروب في السودان(3-3)

مناضل الحلاوي

ملخص

في الحلقة الثالثة والأخيرة يتناول المقال نشأة وتطور حركة «أنانيا ون» في جنوب السودان منذ تمرد توريت عام 1955 وحتى توقيع اتفاقية أديس أبابا عام 1972.

يسلط الضوء على القادة البارزين مثل أميليو تافانق وجوزيف لاقو، ودورهم في توحيد الفصائل المسلحة،كما يعرض المحطات الرئيسية للحركة، ونهايتها بعد الاتفاقية، ثم يربط إرثها باندلاع «أنانيا تو» والحركة الشعبية لتحرير السودان وصولاً إلى انفصال الجنوب عام 2011.

يذكر أن الحركة شهدت تطوراً تدريجياً من مجموعات متفرقة إلى تنظيم أكثر انضباطاً، خاصة بعد تأسيس جناحها السياسي. وبرزت كأول تجربة منظمة للمقاومة المسلحة في الجنوب، مطالبة بالحكم الذاتي أو الانفصال.

يؤكد أن إرث «أنانيا ون» استمر عبر الحركة الشعبية لتحرير السودان، التي قادت حرب الاستقلال الثانية حتى انفصال الجنوب عام 2011، مؤكدة أن جوهر القضية كان يتعلق بمركزية السلطة في الخرطوم أكثر من كونه نزاعاً جنوبياً بحتاً.

من هم مؤسسو «أنانيا ون»؟

لم يكن لحركة «أنانيا ون» مؤسس واحد بالمعنى التقليدي، بل نشأت كتجمع للعديد من الحركات والمجموعات المسلحة التي تشكلت كرد فعل على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في جنوب السودان قبل وبعد الاستقلال. ومع ذلك، برز بعض القادة الذين لعبوا أدوارًا رئيسية في توجيه الحركة وتوحيد صفوفها مع مرور الوقت. من أبرز القادة المرتبطين بحركة «أنانيا ون»:

أميليو تافانق (Emilio Tafeng): كان من القادة الأوائل والمؤثرين في الحركة.

جوزيف لاقو (Joseph Lagu): يُعتبر شخصية محورية في تاريخ «أنانيا ون». في عام 1970، تمكن لاقو من توحيد فصائل مختلفة من «أنانيا» تحت قيادة مركزية، وتنحية اللواء أميليو تافانق، مما عزز قوة الحركة وجعلها أكثر تنظيمًا. كما كان له دور كبير في التنسيق مع الجناح السياسي للحركة «حركة تحرير السودان».

أبرز محطات «أنانيا ون»:

النشأة (1955):

اندلعت ثورة توريت في أغسطس 1955 كتمرد من جنود جنوبيين في قوة دفاع السودان قبل أشهر قليلة من استقلال السودان. هذه الثورة هي التي شكلت الشرارة الأولى لما أصبح لاحقًا «أنانيا ون» والحرب الأهلية الأولى.

بدأ التمرد بشكل عفوي وغير منظم إلى حد كبير في البداية، ولكنه سرعان ما تطور إلى حركة

مسلحة تهدف إلى الدفاع عن حقوق الجنوبيين وتحقيق الحكم الذاتي أو الانفصال.

التطور والتوحيد (الستينيات وأوائل السبعينيات):

في السنوات الأولى، كانت «أنانيا ون» عبارة عن مجموعات متمردة متفرقة تفتقر إلى القيادة المركزية والتنسيق.

مع مرور الوقت، ومع استمرار الحرب، بدأت تظهر الحاجة إلى هيكل قيادي أكثر تنظيمًا.

1970: يُعتبر هذا العام نقطة تحول عندما تمكن جوزيف لاقو من توحيد الفصائل المختلفة تحت قيادته، مما أعطى الحركة قوة دفع أكبر وقدرة على التفاوض. كما ارتبطت الحركة بجناحها السياسي، «جبهة تحرير أنانيا» (Anyanya Liberation Front)، والتي تغير اسمها لاحقاً إلى «حركة تحرير جنوب السودان».

اتفاقية أديس أبابا (1972):

بعد سنوات طويلة من الصراع، أدت المفاوضات التي رعتها منظمات دولية (مثل المجلس العالمي للكنائس ومجلس كنائس أفريقيا) إلى توقيع اتفاقية أديس أبابا في مارس 1972 بين الحكومة السودانية وحركة «أنانيا ون».

كانت هذه الاتفاقية بمثابة نهاية للحرب الأهلية السودانية الأولى. وقد منحت الجنوب حكمًا ذاتيًا إقليميًا ضمن دولة سودانية موحدة، وتم دمج جزء من مقاتلي «أنانيا ون» في القوات المسلحة السودانية.

النهاية والإرث:

بانتهاء الحرب الأهلية الأولى وتوقيع اتفاقية أديس أبابا، توقفت «أنانيا ون» عن الوجود كحركة مسلحة مستقلة.

ومع ذلك، فإن إرثها لم ينتهِ. عندما نقض الرئيس جعفر النميري اتفاقية أديس أبابا في أوائل الثمانينيات (بتقسيم الجنوب وفرض قوانين الشريعة)، ظهر جيل جديد من التمرد تحت اسم «أنانيا تو» (Anyanya Two)، الذي كان بمثابة الشرارة للحرب الأهلية السودانية الثانية (1983-2005).

كانت «أنانيا ون» تمثل أول تجسيد للمقاومة المسلحة المنظمة في جنوب السودان ضد الحكومة المركزية، ومهدت الطريق للحركات اللاحقة، وأبرزها الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) التي قادت حرب الاستقلال الثانية وأدت في النهاية إلى انفصال جنوب السودان عام 2011

في ختام مقالنا.. نلاحظ أن الحرب استمرت سبعة عشر عامًا وشهدت فترتين ديمقراطيتين 1956-1958 و 1964-1969.

كما شهدت نظامين عسكريين من 1958-1964. والنظام العسكري الثاني في مايو 1969 الذي شهد توقيع اتفاقية أديس أبابا في 1972 التي أوقفت الحرب حتى 1983.

لم نجد في كل تلك الفترات خطوات جادة في التعامل مع قضية الجنوب والتي وصفها الراحل د. جون قرنق لاحقًا بأنها ليست قضية الجنوب وإنما هي قضية مركز السلطة في الخرطوم. وقد كانت أبرز المحطات هي مؤتمر المائدة المستديرة، وقد كان لندوات جامعة الخرطوم دور كبير في تحفيز الوعي العام حول خطورة قضية الجنوب، وضرورة إيجاد حل سياسي وسلمي لها، بعيدًا عن الحل العسكري الذي كان يتبناه نظام عبود. ورغم أن هذه الأفكار لم تؤدِ إلى حل جذري وفوري للقضية في ذلك الوقت، إلا أنها شكلت الأساس الذي بُنيت عليه لاحقًا العديد من المبادرات والاتفاقيات التي سعت لإنهاء الحرب في جنوب السودان

تباين المواقف حول قضية الجنوب: فشلت القوى السياسية الشمالية في تقديم رؤية موحدة وحقيقية لمستقبل الجنوب. كانت بعض الأحزاب تدعو للحكم الذاتي، بينما كانت أخرى ترفض أي شكل من أشكال اللامركزية وتصر على وحدة السودان بشكل مركزي. هذا التضارب في الرؤى أضعف موقف الحكومة في التفاوض.

تعقيد القضية: كانت «قضية الجنوب» متشابكة بشكل كبير، إذ لم تكن مجرد قضية سياسية، بل كانت تتضمن أبعادًا عرقية ودينية وثقافية عميقة، تراكمت عبر سنوات طويلة من سياسة «المناطق المغلقة» الاستعمارية. كان حلها يتطلب أكثر من مجرد مؤتمر، بل تغييرًا في الذهنية السياسية للنخبة الحاكمة.

يمكن القول إن فشل الديمقراطيتين الأولى والثانية يعود إلى مزيج من ضعف الحكومات، وغياب الإرادة السياسية لدى النخبة الحاكمة، وعجزها عن تقديم حلول حقيقية تلبي مطالب الجنوبيين وتتجاوز عقلية الهيمنة. كانت هذه العوامل مجتمعة هي التي أدت إلى استمرار الحرب حتى تم التوصل إلى حل في فترة الشمولية، التي كان لديها القدرة على فرض السلام بشروطه الخاصة، ويقفز هنا سؤال محوري لماذا تفشل الأنظمة الديمقراطية في الوصول إلى حلول حقيقية حول قضية الجنوب بينما تنجح الأنظمة الشمولية في الوصول لاتفاقيات أديس أبابا 1972 ولاحقا نيفاشا 2005.

الفِجّــة

عثمان يوسف خليل

ملخص

يتناول الكاتب غنى اللغة الشعبية في السودان من خلال مثال واحد هو كلمة «تفتيش»، موضحًا كيف أن هذه الكلمة الواحدة تتشعب معانيها بين الزراعة في مشروع الجزيرة، والمدارس، والقرى، ومحطات الطرق.

يبرز قدرة اللهجة السودانية على حمل صور الحياة اليومية بما فيها من جدّ ومرح، تعب وضحك، ليجعل من «التفتيش» رمزًا لثراء المفردات وتجذرها في تفاصيل المجتمع.

ويذكر أن كلمة «تفتيش» في السودان ليست مجرد مفردة، بل عالم واسع من المعاني؛ ففي مشروع الجزيرة تعني المفتش الزراعي و«الفتاشين» الذين يطاردون بقايا القطن، ويوم التفتيش هناك قد يكون يومًا شاقًا يقرر مصير المزارع بين الفرح أو إعادة الجهد من جديد.

يخلص إلى أن كلمة صغيرة مثل «تفتيش» لتتنقل بين الحقل والمدرسة والطريق، مضحكة حينًا ومرهقة أحيانًا، لكنها تظل شاهدة على غنى لهجتنا وحكايات حياتنا اليومية في السودان.

في البدء يبقى السؤال المهم: من أين يأتي أهلنا في القرية البسيطة بكل هذا الثراء في المفردات والتعابير؟ خذ مثلاً كلمة واحدة مثل تفتيش، تجد لها عشرات المعاني والاستعمالات. في لغة الجزيرة نسمع عن المفتّش والتفاتيش، وهناك أيضاً الفتاشين، وهؤلاء ليسوا موظفين رسميين، بل أشخاص يبحثون عمّن يكدّس سيقان القطن أو يخزّن بقاياه، لأنها تصبح مرتعاً لدودة القطن عدو «الذهب الأبيض». ويوم التفتيش في الحواشة يوم ثقيل على المزارع، فمن حولك منهم الشامت ومنهم الودود، والنتيجة تعتمد على حظك وجهدك: إما أن تعود لبيتك فرحاً بعدما أجاز المفتش عملك، أو تُجبر على إعادة كنس ما تبقّى من حصاد القطن. ومن العجيب أن مشروع الجزيرة مقسم إلى تفاتيش، ألم أقل لكم إن التفتيش أمر مهم عندنا.

أما في المدارس، فللتفتيش رهبة أخرى. يوم السبت مثلاً كان يوماً يهابه التلاميذ، إذ يبدأ الأستاذ بالتفتيش من الرأس حتى أخمص القدمين، مروراً بالملابس الداخلية! وتخيل أن ينسى أحد التلاميذ سترته في ذلك اليوم، فحينها لا مهرب من موجة الضحك التي تنهال عليه من زملائه وربما من الأستاذ نفسه.

والمفارقة أن كلمة تفتيش لا تقف هنا، فهناك قرية تحمل اسم «فتاشة»، وعلى الطرقات السريعة في أقاليم السودان تنتشر محطات التفتيش التي يعرفها كل مسافر.

كلمة صغيرة مثل تفتيش تتقافز بين الحواشة والمدرسة والطريق، فتُضحكنا حيناً وتُرهقنا أحياناً، لكنها تظل شاهداً على غنى لهجتنا وحياتنا اليومية. ولك أن تقول: في بلد مثل السودان، حتى الكلمات عندها «تفتيش»!

مع محبتي،

المملكة المتحدة

تصعيد إثيوبي إريتري والسودان في عين العاصفة

م. فؤاد عثمان عبد الرحمن

ملخص

شهدت العلاقة بين إثيوبيا وإريتريا تصعيدًا خطيرًا بعد تصريحات أسياس أفورقي التي وصف فيها طموحات آبي أحمد البحرية بالجنون، واتهم أديس أبابا بالتحضير للحرب، مؤكدًا أن أسمرة لا تريد القتال لكنها مستعدة للدفاع عن نفسها.

هذا التصعيد ترافق مع حشود عسكرية من الطرفين، وتداخل مع الانقسامات داخل تيغراي، حيث برز تحالف غير متوقع بين إريتريا وبعض قادة الجبهة ضد الحكومة الإثيوبية، في ظل تاريخ طويل من العداء والتقلبات بين الطرفين.

في المقابل، انخرطت أديس أبابا وأسمرة في التنافس داخل السودان؛ إثيوبيا عبر منظمة «إيغاد» وسعيها لتقديم نفسها وسيطًا إقليميًا، بينما اتجهت إريتريا إلى بناء تفاهمات ثنائية مع مصر وبورتسودان، متجاوزة آليات الإيغاد.

انعكست هذه الاستقطابات على الأرض عبر وجود مقاتلين تيغراويين مدعومين من أسمرة داخل السودان، ومليشيات تلقت تدريبًا في إريتريا، ما يجعل السودان ساحة مفتوحة لصراعات القرن الأفريقي، ويضاعف أعباء حربه الداخلية.

«خطاب أسياس أفورقي ينذر بالخطر». بهذه العبارة لخّص المحلل السياسي أبيل أباتي ديميسي من معهد «تشاتام هاوس» في أديس أبابا، ما اعتبره تحولًا فارقًا في الموقف الإريتري تجاه إثيوبيا. فرئيس إريتريا، ولأول مرة منذ أشهر من التوتر والشكوك، قدّم مقابلة مفصلة عبّر فيها عن قطيعة رسمية مع أديس أبابا، مؤكدًا أن العلاقة وصلت إلى نقطة اللاعودة.

جاء هذا الموقف في مقابلة مع الإعلام الرسمي الإريتري بتاريخ 19 يوليو الماضي، حيث اتهم أفورقي الحكومة الإثيوبية بالتحضير للحرب، ووصف طموح رئيس الوزراء آبي أحمد لتأمين منفذ إلى البحر الأحمر بأنه «خطة شخص مجنون» و«استفزازات صبيانية». وأضاف أن رسالة إريتريا واضحة: «لا! ومن الأفضل أن تبقى في مكانك»، في إشارة مباشرة إلى آبي أحمد. وتساءل كيف يمكن لإثيوبيا اتهام إريتريا بينما تقوم يوميًا بشراء الأسلحة وتعزيز استعداداتها العسكرية. وأكد أن بلاده لا تسعى للحرب لكنها مستعدة للدفاع عن نفسها إذا فُرضت عليها.

هذا التصعيد اللفظي ترافق مع مؤشرات ميدانية مقلقة؛ إذ أعلنت إريتريا في فبراير الماضي تعبئة عسكرية شاملة، فيما حشدت إثيوبيا معدات وقوات قرب الحدود في مارس، ما زاد من حدة التوتر.

لكن الخلاف بين الجارتين لا يقتصر على ملف البحر الأحمر، بل يتشابك مع الانقسامات العميقة في إقليم تيغراي. فبحسب تقارير، نشأ تحالف جديد بين بعض عناصر جبهة تحرير تيغراي ومسؤولين في أسمرا ضد الحكومة الفيدرالية الإثيوبية، تحالف غير متوقع بالنظر إلى الحرب الدامية التي خاضها الطرفان قبل اتفاق بريتوريا عام 2022. وقد أكد قيتاشو ردا، زعيم الفصيل الموالي للحكومة من جبهة تيغراي، أن الجبهة تسعى للاستيلاء على السلطة بالقوة، واصفًا الحلف بين النظام الإريتري والفصيل المنشق بـ«غير المقدس»، ومحذرًا من أنه قد يقود إلى حرب جديدة على شعب تيغراي.

تاريخ العلاقة بين جبهة تحرير تيغراي والقيادة الإريترية مليء بالتقلبات. ففي سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، تحالفت الحركتان ضد نظام منغستو حتى سقوطه واستقلال إريتريا عام 1993. لكن الأمور انقلبت جذريًا مع حرب الحدود (1998–2000)، لتتحول العلاقة إلى عداوة مفتوحة. واليوم، بعد ربع قرن من الصراع، نشهد اصطفافات جديدة، إذ يقف النظام الإريتري إلى جانب فصيل دبرصيون قبرميكائيل في مواجهة الحكومة الإثيوبية، في ظل انقسام التيغراويين إلى جناحين متناحرين.

لفهم خلفية هذا التحول، لا بد من التذكير بأن حرب تيغراي (2020–2022) شهدت تحالفًا بين أديس أبابا وأسمرا ضد جبهة تحرير تيغراي. انتهت الحرب باتفاق بريتوريا الذي استثنى إريتريا رغم مشاركتها الفعلية، وأبقى قواتها لفترة في مناطق متنازع عليها، ما أثار قلق أسمرا وأشعرها بأنها خارج حسابات ما بعد الحرب. ومع استعادة الحكومة الإثيوبية زمام المبادرة، برزت من جديد طموحات آبي أحمد التوسعية، وأبرزها المطالبة

بمنفذ بحري، الأمر الذي أجج الخلاف مع إريتريا والصومال على حد سواء.

ورغم التهدئة المؤقتة بين إثيوبيا والصومال بوساطة تركية أواخر 2024، يرى مراقبون أن احتمال اندلاع حرب بين أديس أبابا وأسمرا لا يزال قائمًا، خاصة في ظل دعم كل طرف لمعارضي الآخر؛ إذ فتحت أسمرا قنوات مع قوات الفانو في أمهرا وبعض العفر الإثيوبيين، بينما تحتضن أديس أبابا معارضين إريتريين وتوفر لهم الدعم.

السودان كساحة تنافس جيوسياسي :

رغم أن الحرب السودانية اندلعت في الأصل من داخل تناقضات الدولة الوطنية المازومة، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى ساحة تجاذب إقليمية. وأحد أبرز مظاهر ذلك التنافس الإثيوبي - الإريتري المتصاعد، فكل من أديس أبابا وأسمرا ينظر إلى المشهد السوداني باعتباره مساحة لتعزيز النفوذ الاستراتيجي وتأمين الحدود وتوظيف الفاعلين المحليين في حسابات إقليمية أعقد. فمنذ اندلاع الحرب في السودان منتصف أبريل 2023، انخرطت العاصمتان في مقاربتين متباينتين لمسارات الأزمة، تعكس كل منهما حسابات جيوسياسية أوسع.

منذ البداية، حاولت أديس أبابا استثمار عضويتها الفاعلة في منظمة «إيغاد» لتقديم نفسها كمنصة للوساطة، معتبرة الصراع السوداني فرصة لتعزيز دورها القيادي في الإقليم. مستعيدة في ذلك تجربتها السابقة بعد سقوط البشير عام 2019، حين لعبت دورًا محوريًا في التوسط بين قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي، وصولًا إلى توقيع الوثيقة الدستورية. حاولت إثيوبيا تكرار هذا الدور، طامحة إلى الظهور مجددًا كوسيط قادر على جمع الفرقاء السودانيين إلى طاولة التفاوض، بما يمنحها زخمًا سياسيًا داخليًا وخارجيًا.

في المقابل، تعاملت إريتريا مع «إيغاد» بحذر شديد، معتبرة أن آلياتها تصاغ ضمن توازنات تميل لتعزيز نفوذ أديس أبابا ونيروبي، وربما تخضع لتأثيرات غربية لا تنسجم مع رؤيتها للأمن القومي. لذلك، تبنت أسمرة مسارًا موازياً، يقوم على بناء تفاهمات ثنائية مع قوى إقليمية وازنة، في مقدمتها مصر – الخصم التقليدي لإثيوبيا – والانفتاح المباشر على السلطة القائمة في بورتسودان، متجاوزة إطار «إيغاد». هذا النهج عكس اصطفافًا إريتريًا مع المقاربة المصرية الداعمة للمؤسسة العسكرية السودانية، ضمن شبكة أوسع من التحالفات المناوئة للمحاور المدعومة من الدوحة وأنقرة، والمتوجسة من الانخراط في أجندات تعتبرها أسمرة «مصممة خارج المنطقة».

هذا التباين في الرؤى جعل من السودان ساحة تنافس غير معلن بين الجارتين؛ إذ ترى أديس أبابا في تحركات أسمرة مع القاهرة وبورتسودان تهديدًا لدورها كقوة وسيطة، بينما تنظر أسمرة إلى المسعى الإثيوبي بوصفه محاولة لترسيخ الهيمنة الإقليمية، بما ينعكس لاحقًا على ملفاتها الحساسة مع إثيوبيا، من الخلافات الحدودية إلى مساعي الأخيرة للحصول على منفذ بحري عبر الأراضي الإريترية.

وقد تُرجمت هذه المقاربات على الأرض؛ إذ أشارت تقارير متواترة إلى وجود فصيل من مقاتلي تيغراي الموالين للسلطات في أسمرة داخل الأراضي السودانية، بترتيب وتنسيق إريتري، وبدعم من حكومة الأمر الواقع في بورتسودان، في سياق يتقاطع مع الصراع ضد مقاتلي الدعم السريع. كما رُصدت مليشيات سودانية تلقت دعمًا وتدريباً في إريتريا، أُعلن عنها بشكل محدود، وقد تجد نفسها لاحقًا منخرطة في جبهات جديدة. هذه المعطيات تثير تساؤلات حول توظيف الساحة السودانية في صراعات إقليمية أوسع، خاصة مع الدعم العلني الذي يقدمه الرئيس الإريتري أسياس أفورقي للقائد العام للقوات المسلحة السودانية عبدالفتاح البرهان، الذي تتوقع أسمرة – عند الحاجة – أن يردّه البرهان بموقف مماثل، ما قد يزيد تعقيد المشهد الأمني والعسكري الداخلي.

إزاء هذا التقارب الإريتري – السوداني، تحركت إثيوبيا بقلق لافت، حيث قام مدير المخابرات الإثيوبي رضوان حسين، برفقة القيادي السابق في جبهة تحرير تيغراي الموالية للحكومة الفيدرالية قيتاشو ردا بزيارة إلى بورتسودان قبل أشهر قليلة، في خطوة تحمل رسائل سياسية واضحة ومخاوف معلنة وغير معلنة في ظل الأوضاع المضطربة.

ختامًا، فإن أي انفجار جديد في العلاقة الإثيوبية – الإريترية سيترك أثرًا مباشرًا على السودان الغارق في حربه المدمرة. فالتوترات في القرن الأفريقي ستعيد رسم التحالفات، وتزيد تدفقات السلاح والمقاتلين، كما ستستنزف جهود الوساطة الإقليمية والدولية لوقف الحرب السودانية عبر انشغال الوسطاء الرئيسيين بأزمة جديدة في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، فإن أي اضطرابات على الحدود الشرقية للسودان ستضاعف التحديات الأمنية والإنسانية، خاصة في ظل هشاشة الأوضاع في الولايات الحدودية، وتراجع الدعم الإنساني من المانحين إلى مستويات خطيرة.

هل سيتسبب ملف الأسرى والمفقودين في تمزق السودان

ندى أبو سن

ملخص

الكاتبة تتساءل عن جدوى مناشدات قائد الدعم السريع لجنوده بعدم الاعتداء على المدنيين، بينما الجرائم تتواصل بلا رادع، وترى أن ذلك يعمّق صعوبة الحديث عن وحدة السودان بعد الحرب في ظل غياب المحاسبة.

تُبرز أن ملف الأسرى والمفقودين أخطر ما يواجه المجتمع السوداني اليوم، إذ شهدت المعتقلات انتهاكات بشعة من تعذيب وتجويع وترك الجثث بجوار الأحياء، فضلًا عن الاغتصاب واستهداف النساء والأطفال والشيوخ بلا ذنب سوى الشك.

تكشف الأعداد المهولة للمعتقلين التي قدرت بخمسين ألفًا في ظروف قاسية غير إنسانية، وتحمّل المسؤولية المباشرة لاستخبارات الدعم السريع، خاصة رئيسها عيسى بشارة، مؤكدة ضرورة المحاسبة الشرعية والقانونية لكل من تورط في تلك الجرائم.

ترى أن نفي الدعم السريع للانتهاكات لا يعفيه من المسؤولية، وأن استمرار هذه الجرائم بلا محاسبة يقوض أي حديث عن الديمقراطية أو السلام، ويهدد بتفتيت السودان كما تفككت التحالفات السابقة بفعل الإفلات من العقاب.

غير مفهوم بالنسبة لي وللعديد من المراقبين ما يقوم به قائد الدعم السريع وهو يطالب جنوده في كل خطاب بعدم الاعتداء على المدنيين، رغم علمه أنهم لا يطيعونه ويعودون لارتكاب جرائم أكبر تجاه المواطن الأعزل، ويظل يكتفي فقط بهذه المناشدات دون أي إجراءات رادعة لهؤلاء المخالفين لتعليماته.

من الصعب علي وقد كنت إحدى اللواتي تصدن لخطاب الكراهية طوال فترة الحرب حرصًا على وحدة السودان، أن أكون مضطرة إلى الحديث عن أن الوحدة بعد نهاية الحرب ستكون أمرًا صعبًا بسبب عدم محاسبة وردع جنود الدعم السريع ميدانيًا على جرائمهم في حق الضحايا من المدنيين.

تحدثت في مقالات سابقة عن أن المتأسلمين قد دربوا قوات الدعم السريع على قمع الشعب السوداني، وهو ما قامت به هذه القوات فعلًا خلال فترة الحرب وما قبلها ومنذ نشأتها، وقد ظل عدد كبير من الوطنيين السودانيين ينادي بوحدة السودان برغم المرارات والجرائم والانتهاكات، غير أن هناك ملفًا من الصعب الانتظار على اتخاذ قيادة الدعم السريع لإجراءات فيه حتى تضع الحرب أوزارها، وهو ملف الأسرى والمعتقلين قسريًا، الملف المعقد والصادم لكل المجتمع السوداني.

إذ إن هنالك جوانب إنسانية دقيقة تستدعي الحديث عنه والحث على التحرك لاتخاذ إجراءات فورية في هذا الملف الخطير لطبيعة الجرائم غير المسبوقة، الذي يخالف القوانين الدولية والدينية وترفضها الفطرة البشرية التي حكى عنها الناجون عكست ممارسات السجانين التي لا تمت للإنسانية بصلة ولا يتصورها عقل. وكان أحد أكثر الروايات سوءًا وتهز ضمير أي آدمي ما حكاه أحد المعتقلين عن أن الجثث تبقى في العنبر لعدة أيام وسط المعتقلين الأحياء، وعليهم أن يأكلوا ويشربوا بجانبها، بالإضافة إلى ما قد حدث في سجن سوبا بعد ازدياد عدد الوفيات فيه نتيجة للجوع عندما تم إطلاق سراح بعض الأسرى وهم هياكل عظمية لا تقوى على الحركة، وقد توفي معظمهم بمجرد إطلاق سراحه بعد يوم أو يومين.

ممارسات لم نسمع بمثلها من قبل تخبرك عن أن مرتكبيها من طينة شاذة عن البشرية.

بالإضافة إلى استهداف النساء بالاغتصاب داخل المعتقلات وخارجها وحتى الأطفال فعل بهم وحرموا من الطعام ولم ينجوا من الموت في معتقلات الدعم السريع.. والمعتقلون كانوا من كافة المراحل العمرية حتى الشيوخ لم يشفع لهم كبر السن أمام معتقليهم.. وتمت معظم الاعتقالات لمجرد الشك بأنهم تابعين لاستخبارات الجيش ودون أي أدلة.. يحتجز الأشخاص تحت مبرر الشك فقط.

هكذا اعتقلوا نصف سكان الخرطوم من المدنين أثناء حربهم على الكيزان كما يدعون.

أعداد قدرت بخمسين ألف معتقل احتجزت في معتقلات الدعم السريع التي انتشرت في مدن الخرطوم الثلاث. بالإضافة إلى ظروف الاعتقال نفسها حيث يقدم للأسرى فقط كمشة أرز وثلاث أكواب من الماء يوميًا يشرب ويقضي منها كافة حاجاته، لا ملابس لا ادوات صحية.

وفي كل يوم كان يزداد عدد الوفيات والجثث تتحلل وتتداعى أمام ناظريهم ولا تحرك فيهم ساكنًا.. وقد شاهد العالم بأسره منظر الأسرى الأحياء الذين تم إطلاق سراحهم من جبل أولياء وجثث المحتجزين الذين ماتوا جوعًا وعطشًا في أماكن احتجازهم، بالإضافة إلى من استشهدوا أثناء ترحيلهم إلى نيالا.

لا شك أن هذا أمر يستدعي المحاسبة الفورية وأن هناك مسؤولين عما حدث لهؤلاء الأسرى. وفي تقديري أن أول من يجب ان يسأل هو استخبارات الدعم السريع التي لابد أن تجيب، وكل المسؤولين عن المعتقلات حيث تقع المسؤولية المباشرة على رئيس الاستخبارات عيسى بشارة، وقد أدلى الأسرى بأسماء الكثير من المسؤولين عن هذه المعتقلات الذين استقصدوا بعض الأسرى ورفضوا إطلاق سراحهم إلى أن توفوا من الجوع و العطش. وقد جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن امرأة دخلت النار في هرة حبستها فلا هي أطعمتها وسقتها ولا هي أطلقتها فتأكل من خشاش الأرض». لذا لابد أن يحاسب هؤلاء على كل الجرائم والانتهاكات التي ارتكبت.

في فيديو تصفية أسير الفاشر الأخير الذي أحدث غضبًا كبيرًا في أوساط السودانيين والعالم، عكس الفيديو بوضوح قسوة وعنصرية وإرهاب مرتكب الجريمة البشعة، وكان الدعم السريع قد خرج ببيان ينفي فيه الحادثة وسارع المتحدث باسم تأسيس علاء نقد إلى نفي انتماء القاتل إلى الدعم السريع، فخرج القاتل ليؤكد انتمائه للدعم السريع وكان عند تصفيته للضحيه قد تلفظ بعبارات عنصرية يستعلي فيها على ضحيته، ولو إنك تمعنت في ملامح القاتل لوجدته يحمل نفس الملامح الأفريقية للمقتول، الاختلاف بينهما فقط في لون البشرة وهي ملامحنا جميعًا كسودانيين مما يثير التساؤل عن سبب الاستعلاء.

بكل تأكيد نفي وتبرير الدعم السريع المستمر لجرائم وفظائع منسوبيه لن تعفيه من المسؤولية القانونية والأخلاقية وإذا كان كيان تأسيس والدعم

السريع يحرصان فعلًا على وحدة السودان فلابد من إجراءات صارمة تجاه مرتكبي الانتهاكات ومحاكمتهم علنياً.

إذ كيف في ظل ما تم من ممارسات وجرائم أن يتوقع الدعم السريع أن يقنع أي جهة كانت بانه يريد جلب الديمقراطية وأن «تأسيس» حكومة سلام.

والحقيقة أن هذه الممارسات هي ذات الممارسات التي ارتكبتها مليشيات الجيش في حق الثوار والمواطنين الأبرياء وما حدث من اغتيالات للثوار داخل معتقلات الجيش، وهذه الجرائم جميعها قام أفراد الدعم السريع ومليشيات الجيش بتوثيقها ورآها كل السودانيين والعالم.

وفي ظني أن خوف قيادة الدعم السريع من تمرد القبائل إن تمت محاكمة أحد أبنائها هو ما يمنعها من محاسبة جنودها المجرمين، وإذا كان الأمر كذلك فإن هذه العقلية بالتأكيد لا تؤسس لقيام دولة ويتفتت تحالف كيان تأسيس كما تفتت تحالف بورتسودان.

(المسرح من أجل الحياة)

مقابلة مع المخرج ربيع يوسف الحسن

المسرح التفاعلي واحد من أهم الخيارات المناسبة لجمهورنا

لم يعد هناك مركز وهامش كلنا أصبحنا أطرافًا مجروحةً

محمد إسماعيل - أفق جديد

ربيع يوسف الحسن مخرج وناقد مسرحي قدم الكثير من العروض المسرحية داخل معظم مدن وقرى السودان، وله العديد من المشاركات المسرحية الدولية التي حصد فيها الجوائز، لكن سيرة ربيع الحسن المهنية لا تقتصر على صناعته وتجويده لعروضه المسرحية أو كتابته النقدية في الصحف والمجلات والمنصات السودانية والعربية، وإنما هو أحد أهم المسرحيين أصحاب المساهمات والمواقف في الشأن العام المسرحي، فهو مشغول بـ سوسيولوجيا المهن بقدر انشغاله بمشروعه الإبداعي، يأتي حوارنا معه هذه المرة لتغطية سيرة مهنية كبيرة راكمها وطورها أثناء نزوحه الطويل طيلة هذه الحرب.. إلى مداخل الحوار :

*** حدثنا عن تجربتك في المسرح التفاعلي داخل الولايات المتأثرة بالحرب؟**

أنا نزحت بداية الى ولاية الجزيرة التي كانت وقتها غير متأثرة بشكل مباشر بالنزاع إلا بقدر تَأَثر كل إنسان السودان بما جرى ويجري في عاصمته المثلثة، حيث نتجت آثار جديدة على كل ولايات السودان باعتبارها ولايات لزم على إنسانها أن يقاسم موارده وخدماته - المحدودة – النازحين من العاصمة، وهنا بدأت تنشأ أزمات إجتماعية واقتصادية رمت بظلالها على البنية النفسية للنازح والمجتمع المستضيف على حد سواء، نسبة لهذا الواقع الجديد شرعنا في طرح الأسئلة التي يجب أن يقاربها المسرح، أي مسرح الذي يفرضه هذا الواقع؟

وإجابة هذا السؤال فجرتها حقيقة أننا كمسرحيين لسنا استثناءً من باقي قطاعات المجتمع الأخرى، وأننا قبل أن نؤثر ونتدخل على هذا الواقع إنما يؤثر ويتدخل في حياتنا هذا الواقع، وأبلغ وأفدح تأثيراته وتدخلاته علينا هي فقدنا لهويتنا المهنية والإبداعية تلك التي كانت متعينة في واقع وجغرافيا الاستقرار لا النزوح.

بعد هذه المقدمات الضرورية أقول لك إن إجابتي المباشرة لسؤالك هي أن تجربتي في ولاية الجزيرة وولاية البحر الأحمر بعد أن نزحت إليها، تمحورت بداية في الحفاظ على هويتي المهنية والإبداعية (هويتي المسرحية)، لعدد من الأسباب أولها حتى لا أكون عبئا اقتصادياً واجتماعياً على من استضافني في تلك الولايات، بمعنى إنني انشغلت بالسؤال التاريخي بالنسبة لنا نحن مسرحيّو السودان وأعني: كيف للمسرح أن يشكل مورداً اقتصادياً لممارسيه وللمجتمع؟

ولمقاربة هذا السؤال شرعت وزملائي من مسرحي النزوح ومسرحي مدني في تصميم وصناعة عروض تجتذب رؤوس الأموال من منظمات المجتمع المدني، تلك التي تعمل على درء آثار الحرب والنزوح من انتشار لخطاب الكراهية، وتضاعف العنف على النساء والأطفال وتدهور البنية النفسية، وتهديد لحمة النسيج الاجتماعي، وغير ذلك من قضايا تعمل

المنظمات على معالجتها.

وبما أن المجتمعات المستهدفة من قبلنا ومن قبل شركائنا من المنظمات إنما هي مجتمعات بمراكز الإيواء حيث لا يتوفر أي شروط للمسرح بشكله التقليدي، عليه كان خيار المسرح التفاعلي واحدًا من أهم الخيارات المناسبة لجمهورنا المستهدف، فضلًا عن الضرورات المنهجية التي تحتاجها القضايا التي اشتغلنا عليها .

هكذا تبلورت تجربتنا المسرحية في النزوح مما مكننا من حماية هويتنا المسرحية التي بدورها وفرت لنا مصادر دخل نغالب بها احتياجاتنا ومطلوباتنا الأسرية، والأهم مكنتنا من المساهمة في قضايا واقعنا ومجتمعنا الجديد الذي فُرض علينا إكراهها.

***ما هي التحديات التي واجهتها في تقديم عروض مسرحية في بيئات نازحة أو هشة؟**

واجهنا تحدي التصديق من جهات أمنية

أهم التحديات بالنسبة لنا كانت مقاومة هويتنا كنازحين لصالح استعادة هويتنا المسرحية، بالضرورة تعلم أن الحرب طالتنا نحن المسرحيين كما طالت جميع قطاعات المجتمع الأخرى، ولا أظن أن أحدًا ينتظر من شخص يعاني ذات واقع الحرب والنزوح ويعاني نفس المآسي والفقد، أن يكون متوقعًا من هذا الشخص المساهمة في معالجة أو تخفيف آثار هذه المآسي عند غيره، وهو تحدٍ واجهناه بالصبر وتبديل الثأر الشخصي لفقدنا ولمآسينا لمبادرات نؤمن بأنها ستحول هذا التحدي لفرصة نجاح كبيرة، سيما لو نجحنا في التحرك الخلاق في المسافة ما بين سيرنا الشخصية وما بين سيرنا العامة، وقتها سيجد كل فرد من جمهورنا المستهدف سيرته في المعاناة وفي مقاومتها وبالتالي سيرته في النجاة الممكنة.

ثاني أكبر التحديات التي واجهتنا كانت توفير الموارد وكسب شركاء وهو تحدٍ عالجناه كما قلت في الإجابة على السؤال الأول بتصميم وصناعة عروض تجتذب رؤوس الأموال من منظمات المجتمع المدني.

أيضاً واجهنا تحدي التصاديق الأمنية من الجهات المسؤولة، فحتى يتسنى لنا الدخول لمراكز الإيواء كان مطلوب منا سلسلة من الإجراءات الرسمية والأمنية العقيمة، التي كنا نشرع في تنفيذها من وقت مبكر من التاريخ الذي ننوي تقديم عروضنا فيه، لن تصدق لو قلت لك إن أحد عروضنا وهو عرض (متاريس) وبعد تقديمه الأول انتظرنا ما يقارب الثلاثة شهور لنقدم باقي عروضه الأخرى، وذلك لأن جمهوره الذي خارج القاعة التي قدمنا فيه العرض كان أكثر من الجمهور داخلها، وأن استجابة هذا العدد الكبير

لا مستقبل ولا بناء لحركة مسرحية إن لم نرد الاعتبار لهذا التنوع الإثني والثقافي

لدعوتنا حضور العرض وهتافهم تفاعلاً مع العرض كلفنا ثلاثة شهور من لجان تجتمع وتنفض بلا قرار يسمح باستئناف تقديم عرضنا، ولولا تمسكنا بحقنا في التعبير والعمل لما نجحنا في تقديمه بعد ثلاثة أشهر .

***الفرق بين جمهور المركز وجمهور المناطق الطرفية أو المتأثرة بالنزوح؟**

لم يعد هناك مركز، كلنا صرنا أطرافاً مجروحةً، تبددت أوهام وادعاءات المراكز، تعرينا جميعاً وصارت عوراتنا مكشوفة لبعضنا البعض، إما أن نعمل على سترتها ومواجهتها أو ستحرقنا الشمس. هكذا وعيت المسرح بعد الحرب لذلك اجتهدت أن ينتمي ما سأفعله من مسرح لهذا التوحد المأساوي لهذه الأطراف المجروحة، إما أن تبدع مسرحاً يعزز هذا التوحد ويدعمه نحو الخروج من عمق المأساة، أو لن يكون هناك مراكز أو أطراف.

***هل يمكن للمسرح أن يؤدي وظائف علاجية في بيئات ما بعد الصدمة، وما حدود المسرح التفاعلي كأداة للتغيير وسط تلك البيئات؟**

على وجه العموم بقدر ما يمكن للمسرح وكل الفنون أن تكون أداة لنشر وتعزيز الوعي الحقيقي، بقدر ما يمكن أن يكون المسرح وكل الفنون أدوات لنشر وتعزيز الوعي الزائف، فالأمر يتعلق أولا بوعي ومعرفة الفنان لفنه ثم ما إن كان هذا الفنان منتمٍ للجماهير والمستضعفين أم للسُلط والحُكام، بمقدار انتمائه إلى المستضعفين بمقدار عمله لترسيخ الوعي الحقيقي والعكس صحيح، بمقدار تماهيه مع الطغاة بمقدار ترسيخه للوعي الزائف .

أما وعلى وجه الخصوص في ما يتعلق بمسرح يُنتظرُ منه وظائف علاجية فإجابتي أن نجاح تجاربَ مسرح المقهورين وتجارب السايكودراما في العالم تؤكد إمكانية أن تحقق تجاربنا ذات النجاح.

بالنسبة للشق الثاني من سؤالك أعتقد أن حيوية المسرح التفاعلي وفاعليته إحدى أسرارها تكمن في تذويب الحدود ما بين المؤدي وبين المتلقي للحد الذي

يجعل منهما شريكين في إنتاج وتخلق العرض هنا والآن، فكلما ضاقت المسافة بين المؤدين والجمهور كلما توسعت وتعددت فرص التغيير، ببساطة لأن مشاركة الجمهور الذي هو صاحب القضية المطروحة من قبل المؤدي إنما مشاركة تعني أنه لا حلول ولا وصاية فوقية وإنما ها هو (صاحب الوجعة) في قلب ميدان الوعي.

***مستقبل المسرح في السودان ما بعد الحرب.. رؤيتك لإعادة بناء الحركة المسرحية في البلاد؟**

اسمح لي بالإجابة عن هذا السؤال بالقول إنني في رحلة نزوحي هذه قدمت عددًا من العروض المسرحية بلغات سودانية عديدة دون أن أخضع لأوهام ضرورة ترجمة هذه اللغات بأي شكل من أشكال الترجمة، حيث قدمت عرض مسرحية (هسمني) التي تعني بلغة البداويت تخطي، في هذا العرض تحدثت شخصية (سند) البجاوية بلغتها الأم.

كذلك قدمت عرض (مشاوير) الذي تحدثت فيه شخصيات المسرحية بالتقراي وبالنوبية والهوسا والبداويت وبالعربية، تحاورت وتنازعت وتواصلت جميع هذه الشخصيات دون أن تحتاج أي منها التنازل عن لغتها الأم. أيضاً قدمت عرض (قومات) التي تعني بالتقراي مشورة، وهذا الأخير تحديداً كانت اللغة الأساسية فيه هي التقراي بينما العربية حضورها يكاد يكون هامشياً، وشاركتنا الجماهير الصمت والتأمل والضحك والبكاء، صفقنا لحضورهم الخلاق وبادلونا التحايا على أمل اللقاء مجدداً في عروض آخر.

قصدت بحكايتي لهذه التجارب القول إنه لا مستقبل ولا بناء لحركة مسرحية إن لم نرد الاعتبار لهذا التنوع الإثني والثقافي واللغوي، إن لم نعمل على أن تكون خشباتنا ومنصاتنا المسرحية والدرامية حافلة بهذا التنوع فيا لخيبتنا وتضييعنا للمستقبل.

***ما الذي تعلمته من العمل مع النازحين أو في بيئات صعبة؟**

اسمح لي بالضحك على نفسي فما تعلمته يثير سخريتي على نفسي وعلى كل من كان يتوهم معي من مسرحي المركز فرضيات نقدية ساذجة، أولى هذه الفرضيات تلك التي تدعي أن لغة مسرحنا السوداني يجب أن تكون بالعامية العربية أو بالعربية الفصحى ليتواصل معها الجمهور، هذه كذبة كبرى يا صديقي، كذبة أضاعت علينا كمسرحيين ألسنة ولغات غنية بالمجاز وبالشعر وبالفكر والعواطف، ما كان علينا إلا أن نجود ونصدق في عملنا المسرحي ووقتها لنتحدث بأي لغة فقط لتكن منّا.

كذلك تكسر عندي وهم سلطة الممثل النجم أو المعروف كشرط لنجاح العروض وإقبال الجماهير عليها، فقد عملت مع هواة وشباب كانت أعمالنا تجاربهم الأولى في المسرح إلا أنها بلا شك تجارب ستظل خالدة في ذهن ووجدان من شاهدوها سيما الأطفال في مراكز الإيواء .

*** نماذج من أعمالك التي تناولت الحرب أو عالجت آثارها النفسية والمجتمعية ؟**

توفقنا في نزوحنا إلى مدينة ود مدني ومدينة بورتسودان في تقديم الكثير من العروض المسرحية، بجانب الكثير من ورش العمل التدريبية والأنشطة الفكرية، من بين هذه الأعمال ما له علاقة وطيدة بسؤالك لذلك دعني أذكر لك عرض (هسمني)، حيث تكافح المهندسة الميكانيكية فطومة والفراشة النول في تثبيت وجودهن في الفضاء العام وممارسة مهنهن والتمتع بحق التنقل والحركة رغم تعنت وتسلط شخصية الخبوب ومحاولة منعهن الركوب معه في المواصلات، تلك المشكلة التي ينفجر بسببها العرض طارحاً أشكال التمييز والعنف ضد النساء وقضايا العدالة الإنتقالية .

أما المرأة والرجل الصامتان في عرض مسرحية (صمت) والجالسان لوحدهما في مكان موحش ومقطوع، حيث يثرثر بلا انقطاع الرجل ليحث المرأة على مشاركته الحديث دون أن ينجح إلا بعد دخوله في نوبة بكاء، مما يضطر المرأة لسرد وتقديم حكايتها مع الحرب والنزوح الأمر الذي يقلب الأمر ويجعل الرجل في صمت تام رغم محاولات المرأة حثه للكلام وتقديم حكايته، التي يتكهنها الجمهور بتدخل الممثل المايسترو، تكهنات تقترب من حكاية الرجل للدرجة التي تدفعه لسد فراغاتها وتكملتها بعد اطمئنانه أن هناك من يشاركه حكايته، إنما كان عرضاً عن وحول صدمة ما بعد الحرب والنزوح.

في مشوار نساء ورجال مختلفي الأعمار والسحنات واللغات ومن مناطق جغرافية مختلفة جميعهم يتحتم عليهم إنجاز مشوار محدد لا ينفع فيه تخلف أي واحد منهم لأن مهمة كل منهم في هذا المشوار مرتبطة بالآخر، وبالتالي عليهم التخلص من تحديات العنصرية والتمييز وخطاب الكراهية، مع التذكير أن من بينهم امرأة تعدى حملها الشهر العاشر ورغم ذلك يرفض جنينها الذي قالت إنه ناغمها وأخبرها برفضه الخروج من رحمها ما لم يتخلصوا من جميع من أوساخهم من عنف ضد النساء وخطاب كراهية... إلخ ، وبالفعل لا يفاجئ الحامل المخاض إلا بعد مواجهة أصحاب المشوار آخر تحدٍ لهم، لتكون نهاية العرض صوت الفتاة المولودة الجديدة.

هذه كانت بعض من تجاربنا في النزوح .

لجان المقاومة.. رحلة الأشواق طويلة

عن لجان المقاومة، النشأة والتنظيم والحراك السياسي

محمد طاهر أحمد النور

ملخص

يتناول المقال تجربة لجان المقاومة في السودان منذ نشأتها خلال ثورة ديسمبر 2018، مروراً بدورها في قيادة الحراك السياسي والميداني، وهيكلها التنظيمي الأفقي، وانتشارها في مختلف الولايات، إضافة إلى التحديات التي واجهتها مثل اعتمادها على الثقة والعلاقات الشخصية وما نتج عنه من انقسامات.

يوضح أن نشأة اللجان جاءت استجابة لدعوة التجمع في فبراير 2019، لتلعب دوراً محورياً في الحشد والتعبئة وتقديم الخدمات للأحياء، إضافة إلى بناء المتاريس وتوثيق الفعاليات. واعتمدت هيكلاً تنظيمياً أفقياً يضمن مشاركة الجميع في صنع القرار بعيداً عن التفويض الفردي.

توسعت اللجان سريعاً من الخرطوم إلى ولايات السودان كافة، وأسهمت بطبيعتها اللامركزية في تمديد رقعة الحراك وإضفاء طابع قومي على الثورة. غير أن اعتمادها على الثقة والعلاقات الشخصية في تكوين العضوية أدى لاحقاً إلى بروز مجموعات صغيرة ذات توجهات حزبية أو أيديولوجية.

يؤكد أنه رغم العثرات، أثبتت لجان المقاومة فاعليتها كأداة تغيير من القاعدة، ونجحت في تفكيك خطاب النظام البائد وكشف هشاشته على مستوى المجتمعات المحلية. وبرغم ما شاب التجربة من إخفاقات، فإنها تظل ابتكاراً سودانياً أصيلاً ورافعة حقيقية لنضال السودانيين نحو الديمقراطية.

المقال الأول: عن لجان المقاومة

مقدمة

بانطلاق زغرودة مواكب ديسمبر 2018 أعلن السودانيون الرغبة في إطلاق ثورة من أجل التغيير في البلاد، اختار السودانيون خوض هذا القتال رغم علمهم المسبق - أو على الأقل جزء منهم - بما يترتب عليه من تضحيات ودروب عسيرة لا بد من خوضها متحدين .

مثلت عملية التغيير التي قادها في ذلك الوقت تجمع المهنيين السودانيين حلماً للجميع، ركض خلفه الشباب السوداني المشارك في الثورة بقوة وبصورة واسعة، حيث بدأ من تنظيم مواكب الأحياء والفعاليات المعلن لها من قبل التجمع، مروراً بتشكيل التنظيمات المحلية الداعمة للتغيير - لجان المقاومة - ومن ثم الانخراط في إنتاج مواثيق سياسية والعديد من عمليات المناصرة الساعية لإحداث التغيير، ظل شباب السودان يعمل بكل كد رغم اصطدامهم بعواصف من التحديات.

النشأة والتكوين

كانت إحدى ابتكارات السودانيين المهمة في ثورة ديسمبر -إن لم تكن الأهم - هي إنشاء وتكوين لجان المقاومة والأحياء، كتنظيمات قاعدية مهمتها قيادة الحراك والسعي لنشره وسط المجتمعات، في 8 فبراير 2019 أطلق تجمع المهنيين السودانيين الدعوة لتشكيل لجان المقاومة وابتدأ الشباب الثوري مباشرة في الاستجابة للدعوة وتشكيل اللجان.

تحدث تجمع المهنيين في بيانه المنشور بتاريخ 11 مارس 2019 بعنوان (بناء لجان المقاومة وتنظيمها طريقنا لإسقاط النظام) عن أنه وبرغم توفير وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت لوسائل جديدة للحشد والاستنفار الشعبي إلا أنها تعد قاصرة في بلادنا، وأن عملية التغيير تعتمد بالأساس على قدرة الجماهير على المبادرة والتنظيم وهو ما يجعل عملية بناء لجان المقاومة واحدة من الحلقات المهمة في تنظيم الحراك الثوري وفقًا لرابط بيان التجمع على صفحته الرسمية على منصة «فيسبوك».

https://www.facebook.com/share/Xuptp2iWLK)
(ayzQUx/?mibextid=WC7FNe

بعد ذلك تحدث تجمع المهنيين السودانيين في بيان لاحق عن تعريف لجان المقاومة وأدوارها حيث قال في التعريف :

«لجان المقاومة هي أجسام صغيرة ومنظمة تقود عمل المقاومة السلمية للنظام من أجل إسقاطه في مكان السكن أو العمل، وهي تضم أي شخص رافض ومناوئ للنظام بغض النظر عن الانتماء السياسي لحزب محدد أو عدمه»

حدد البيان عددًا من المهام التي يمكن أن تؤديها لجان المقاومة متمثلة في توعية سكان الحي بضرورة الثورة والتغيير والمشاركة فيها، تقديم العون والخدمات لسكان المنطقة، تنظيم التظاهرات ضد النظام ووضع المتاريس والحواجز لحمايتها من القمع وتوثيق فعاليات عمل المقاومة السلمية ومهام أخرى.

ووضع البيان شكلاً من أشكال التنظيم وسمى عدد من المكاتب الضرورية لتشكيل اللجنة بها يمكن الاطلاع عليه من هنا.

https://www.facebook.com/share/F5MJEECXN(
)ptysnrM/?mibextid=WC7FNe

الهيكل التنظيمي:

الصورة المرفقة أعلاه هي من منشور تجمع المهندسين السودانيين «الذي يعد جزءا من مكونات تجمع المهنيين السودانيين .»في مارس 2019 بخصوص تنظيم لجان المقاومة وهيكلها، اشتمل الهيكل وفقاً لرؤية التجمع حينها على:

مسؤول تنظيمي: يقوم بمهام التنسيق بين أعضاء اللجنة ومتابعة إنجاز المهام

مسؤول مالي: يتولى مسؤولية جمع التبرعات المالية.

مسؤول دعائي: يتولى مسؤولية تنفيذ الخطة الدعائية والدعوة للمشاركة في التظاهرات.

مسؤول تأميني: يقوم بتأمين أعضاء اللجنة ومسارات المواكب والمخاطبات.

مسؤول خدمات: تنفيذ خطة الخدمات لسكان الحي للتكثيف من عمليات رفض اللجان الشعبية التي كانت تتبع للنظام البائد حينها.

مسؤول تنسيق: يتولى التنسيق والتشبيك مع اللجان الأخرى.

سرعان ما تشكلت اللجان في الأحياء والقرى والفرقان وتطورت الهياكل مستقبلاً لتصبح بالمكاتب بدلًا عن المسؤولين، واعتمدت اللجان الهيكل الأفقي القائم على مشاركة الجميع في القيادة والتنظيم والتخطيط، واتخاذ القرارات دون تفويض لأشخاص أو مكتب بعينه فكان القرار النهائي للجمعية العمومية المشكلة من كل العضوية وهي من تتولى توزيع التكاليف على المكاتب، لاحقاً تطور العمل التنظيمي لينتج ما عرف بالتنسيقيات وهي عبارة عن مجموعة من لجان الأحياء تعمل مع بعضها البعض في جسم تنسيقي مشترك لتحقيق أهداف مشتركة .

شهدت الخرطوم - نسبة لأنها كانت مركز الحراك

السياسي والسلطة - تطورًا ملحوظًا للجان المقاومة لكن ذلك لا ينفي أنه وفي ذات التوقيت تشكلت اللجان على مستوى ولايات السودان المختلفة من الشرق للغرب والوسط وجسدت حراكاً جماهيرياً عظيماً في تلك الولايات، حيث كان تجمع اللجان الثورية عطبرة أعلن عن تشكيل لجان الأحياء استجابة لدعوة تجمع المهنيين، وشهدت عطبرة حراكاً قوياً ضد النظام البائد، في مدني أيضاً تشكلت لجان المقاومة وكذلك في مدن أخرى كالأبيض حاضرة ولاية شمال كردفان والفاشر حاضرة ولاية شمال دارفور وعدد من الولايات والمدن الأخرى، ساهمت اللجان في الولايات في توسيع الحراك الثوري مما أضفى طابعاً قومياً إلى ثورة ديسمبر المجيدة.

باستمرار حراك ديسمبر استمرت اللجان في التطور والتنظيم وابتكار وسائلها بصورة مستقلة عن تجمع المهنيين، وتشكلت لجان في معظم مناطق السودان بأشكال مختلفة وعلى فترات زمنية مرتبطة بتمدد خطاب الثورة.

ساهمت لجان المقاومة بصورة مباشرة في تمديد رقعة الحراك ضد النظام، ساعدها على ذلك طبيعتها اللا مركزية ما أدى إلى انتشارها الواسع في كل مناطق السودان.

العضوية:

انبنت عضوية لجان المقاومة في بواكيرها على عنصر الثقة بين أفرادها نتيجة للتضييق الأمني الممارس من قبل النظام، حيث كانت العلاقات الشخصية أو العلاقة المرتبطة بين الافراد على أساس التنظيم الحزبي أو النقابي خياراً أولاً في الدعوة للانضمام، بالإضافة إلى صفة الثورية وعدم الإنتماء للنظام البائد شرطان مهمان للانضمام مما ساعد مؤخراً في توسع اللجان لتشمل أفراداً من خارج دائرة المعرفة الشخصية والحزبية.

لا ينبغي لوم اللجان على اختيار العلاقات الشخصية والثقة كأساس لعضويتها في ذلك الوقت فالوضع الأمني ووحشية النظام تجاه الثوار استدعتهم للجوء لهذا الخيار، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن العلاقات الشخصية والحزبية هذه مثلت عائقاً رئيسياً يواجه اللجان مستقبلاً، فقد تشكلت بناءً عليها مجموعات و»شلليات» داخل اللجان ترغب في تمرير مصالحها الحزبية أو الأيدولوجية على حساب المصلحة العامة، وهو ما يتناقض مع جوهر اللجان كونها جهات مستقلة في رأيها السياسي .

يكثر الحديث عن الجانب التنظيمي لمجموعات لجان المقاومة مما يضعني في خيار التركيز عليه في مقال منفصل من هذه السلسلة، لكن بما لا يدع مجالاً للشك فكل التحولات التنظيمية التي مرت بها تحسب في خانة التطور التنظيمي لا العكس، ويجعل دراسة ظاهرة لجان المقاومة أداة مقاومة استطاعت أن تقود الحراك الثوري وتحقق الزخم الجماهيري الذي أدى في نهاية المطاف إلى سقوط نظام الإنقاذ دراسة مفيدة للحراكات الثورية في العالم. من المهم أيضاً النظر إلى التجربة ككل بنجاحاتها، وإخفاقاتها والدروس المستفادة، لأن طريق النضال نحو الحكم الديمقراطي طويل ومن الضروري استصحاب العبر والقيم.

استطاعت لجان المقاومة على وجه السرعة كشف ادعاءات النظام البائد التي ظل يرددها بأنه مسيطر على المجتمعات المحلية ونافسته بشراسة في المجتمعات المحلية التي اتضح جلياً سيطرته عليها عبر الدولة وسطوتها لا عبر البرنامج السياسي وقوة خطابه، سرعان ما أثبتت لجان المقاومة هشاشة خطاب المؤتمر الوطني وانتهازية عضويته على مستوى الأحياء مما يمهد لانتزاع شرعيته واقتلاعه من الحكم .

بالرغم من إخفاقات التجربة إلا أنه يمكن الجزم بأن آلية التغيير من الأسفل وتجربة الحكم المحلي المتواضعة التي خاضتها وبلورتها لجان المقاومة خلال ثورة ديسمبر، وفي السنوات الأربعة التي تلتها حتى اندلاع الحرب في أبريل 2023 أثبتت فاعليتها وديمقراطيتها، بالرغم من شهادتي المجروحة، لكن يمكنني القول إنه يحق للسودانيين الفخر بهذا الابتكار فقد مثل - برغم بعض علاته - نقلة حقيقية في حراك المجتمع السوداني المتواصل ضد الدكتاتوريات، البدء من أصغر وحدة للدولة وخوض الصراع مع المؤتمر الوطني مباشرة في مجتمعات الأحياء والسعي لإيصال صوت من لا صوت له من السودانيين وتغيير قاعدة التمثيل الفوقي المبني على كثافة الدرجات العلمية هي نقاط قوة حقيقية إضافتها مجموعات لجان المقاومة لحراك السودانيين نحو الديمقراطية .

نخلص من الحديث عن النشأة والتكوين إلى أن لجان المقاومة هي فاعل إضافي للحراك السياسي السوداني، من ابتكارات ثورة ديسمبر المجيدة، غيّرت في كثير من قواعد اللعبة السياسية، كأي فاعل حديث مرت بتحولات عظيمة على المستوى التنظيمي والسياسي لكن لتسارع وتيرة الحراك منذ 2019، يمكن القول إنه توجد سرعة رهيبة في تلك التحولات عليها ما عليها من المآخذ والزلات، ولها الكثير من الإنجازات. سأسعى للإشارة للتحولات التنظيمية والمواقف السياسية ويمكن الخوض أيضاً في أخطاء التجربة وغير بعيد عليكم أن جميعها رأي شخصي للكاتب قابل للتصويب والنقد وليس هو الصحيح المطلق .

بين نيران الحرب وظلال الكراهية هل ينجو السودان؟

طارق فـــرح

ملخص

يتناول الكاتب آثار الحرب في السودان على المجتمع والقيم، مبيناً كيف تجاوزت المواجهة العسكرية حدود السياسة لتدخل البيوت وتزرع الانقسام، وكيف غذّت وسائل التواصل خطاب الكراهية التنمر.

يرى أن الانقسام تجاوز السياسة والعسكر ليمسّ المجتمع نفسه؛ فهناك من يرفع شعار «بل بس» مقابل «لا للحرب»، لتضيع الأولويات الوطنية ويغيب الشعور بالوطن الجامع.

أشار الكاتب إلى أنه مع الخراب المادي والإنساني، تفاقم خطاب الكراهية والتنمر خاصة على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تحولت المنصات إلى ساحات إساءة واستقطاب تعمّق الانقسامات وتطيل أمد الحرب.

يخلص إلى أن الحل لا يكون بالشتائم ولا بالإقصاء، بل عبر مراجعة جماعية تعيد الاعتبار لقيم الوحدة والإصلاح. فالسودان لا ينجو إلا بتوحيد الكلمة وتغليب المصلحة الوطنية على الحسابات الضيقة.

ما أصدق قول زهير بن أبي سلمى حينما قال:

وما الحربُ إلا ما عَلِمتُم وذُقتُمُ

وما هو عنها بالحديثِ المُرجَّم

الحرب ليست حدثاً عابراً في مسار الدول، ولا مجرّد مواجهة عسكرية بين قوتين متصارعتين، بل هي لعنة شاملة تطال القيم قبل أن تُحيل العمران إلى ركام. إنها تُهدر الرصيد الأخلاقي، وتُضعف الروابط الاجتماعية، وتزرع الشكوك في داخل البيوت، حيث يتحول الأخ إلى خصم، والصديق إلى ندّ، ويصبح الوطن ذاته عرضة للتفكك والانقسام.

ما يجري في السودان اليوم يعكس بوضوح هذا الواقع القاتم. فقد تجاوزت خطوط التصدع نطاق السياسة والعسكر لتتغلغل في البنية الاجتماعية ذاتها. لم يعد الانقسام بين معسكرات كبرى فقط، بل صار داخل البيت الواحد؛ فهناك من يرفع شعار «بل بس»، يقابله من يتبنى موقف «لا للحرب». ومع هذا الانقسام، لم يعد السودان وطناً موحداً بقدر ما بات جسداً ممزق الأطراف، غابت عنه الكلمة الجامعة وضاعت فيه الأولويات الوطنية.

إلى جانب الدمار المادي والمعاناة الإنسانية، أفرزت الحرب ظواهر اجتماعية خطيرة، لعل أبرزها تنامي خطاب الكراهية والتنمر والإساءة، خصوصاً على وسائل التواصل الاجتماعي. هذه المنصات التي كان يُفترض أن تكون جسراً للحوار وتبادل الرؤى، تحولت إلى ميدان آخر للصراع، تُستباح فيه الكرامات ويُختزل فيه الانتماء الوطني في الولاء لمعسكر ضد آخر. هذا النوع من الخطاب لا يكتفي بتعميق الانقسامات، بل يُطيل عمر الحرب ويُغذي نزعات الانتقام.

إن إطالة أمد الحرب عبر الكراهية لا تعني سوى إضعاف الجميع، فالوطن المنهك لا يخرج منه منتصر حقيقي. وقد حذّر النص القرآني من خطورة الاستعلاء والاحتقار بقوله: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ) [الحجرات: 11].

من هنا، تبدو الحاجة ملحّة إلى مراجعة جماعية تعيد تعريف الأولويات: السودان لن يُبنى بالشتائم ولا بالتنمّر، ولن يستقر عبر خطاب الإقصاء، وإنما عبر ترسيخ قيم الوحدة والإصلاح. إن توحيد الكلمة اليوم لم يعد ترفاً سياسياً أو شعاراً دعائياً، بل غدا شرطاً ضرورياً لبقاء الدولة نفسها.

يبقى السؤال الجوهري: هل يملك السودانيون القدرة على تجاوز الحسابات الضيقة، حزبية كانت أم جهوية، لصالح مشروع وطني جامع؟ إن الإجابة على هذا السؤال ستحدد ما إذا كان للسودان مستقبل يسع أبناءه جميعاً، أو أن الحرب ستواصل ابتلاع كل فرص النجاة.

إن مسؤولية اللحظة تفرض أن تكون مصلحة السودان هي البوصلة الوحيدة، بعيداً عن الاصطفافات العابرة. فالوطن الذي ينهض على أساس الوحدة يتسع للجميع، أما الوطن الذي يُدار بمنطق الكراهية فلا يُخلّف وراءه سوى الأطلال.

رحيل مباغت للناقد أبو القاسم قور وشهادات عنه

ملخص

توفي البروفيسور أبو القاسم قور في القاهرة أغسطس 2024 بعد صراع قصير مع المرض، تاركاً حزناً عميقاً في الوسط الثقافي السوداني. عُرف كأستاذ وناقد مسرحي بارز ربط الفن بقضايا السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

تخرج من معهد الموسيقى والمسرح، وعمل أستاذاً للنقد بكلية الدراما، وأسّس مركز دراسات السلام بجامعة السودان. أصدر خمسة كتب مهمة، منها عن الفلسفة الغربية والمسرح التنموي، إلى جانب أعمال قصصية ومسرحية.

وصفه النقاد بأنه صاحب مشروع مختلف، تحدى النظريات الكلاسيكية وربط المسرح بالأنثروبولوجيا والمجتمع. مشروعه «المسرح وثقافة السلام» أتاح للشباب تجارب ميدانية في مناطق النزاع وأسهم في ترسيخ قيم الحوار.

شهادات تلامذته وزملائه أبرزت شخصيته القلقة، الساخرة والمتجددة، وتجربته الرائدة في ربط المسرح السوداني بإفريقيا والعالم.رحل قور دون أن يترك ثروة، لكنه ترك إرثاً فكرياً وإنسانياً كبيراً.

غيّب الموت عصر الأربعاء، 20 أغسطس 2024، في القاهرة البروفيسور أبو القاسم قور حامد، أستاذ النقد والدراسات الدرامية بقسم الدراما، بعد صراع قصير مع المرض.

ونعى اتحاد تجمع الفنانين السودانيين بمصر الراحل. وقال إن غيابه فقدان للوطن والعلم والمعرفة، وكان الراحل علماً من أعلام الفكر السوداني وصوتاً أكاديمياً ملتزماً، وساهم بعطائه العلمي والبحثي في بناء أجيال، وترسيخ قيم العدالة، وترقية الحوار، وإشاعة ثقافة السلام. وشكل رحيل أبو القاسم صدمة وحزنًا خيم على المشهد الثقافي السوداني ووسط أصدقائه وتلامذته.

تخرج أبو القاسم قور في المعهد العالي للموسيقي والمسرح، متخصصاً في النقد والدراسات الدرامية، وهو عضو اتحاد الكتاب السودانيين. عمل أستاذاً لمادة النقد في كلية الموسيقى والدراما، ومن الحاضرين في المشهد الثقافي بقوة، في الصحف والمنتديات والمهرجانات، منذ نهايات الثمانينيات وحتى رحيله لاجئاً بمصر، وهو أول من فتح المسرح على موضوعات التنمية وحقوق الإنسان والسلام.

أسس مركز دراسات السلام بجامعة السودان. وجسر العلاقات بين المسرح السوداني وبعض المسرحيين الأفارقة في كينيا وأوغندا من خلال موضوعة المسرح التنموي، وله تجارب في كتابة القصة القصيرة.

صدرت له خمسة كتب، منها الفلسفة الغربية والمذاهب المسرحية: مقاربة نظرية الدراما من التطهير إلى التحمل، ومقدمة في دراسات السلم والنزاع، وحقوق الإنسان وثقافة السلام والمسرح التنموي، ورواية بعنوان: ثلاثية خراب سلطنة بارفوسيك، ومسرحية الحرب المرفوضة.

يصف السر السيد، الكاتب والناقد المسرحي، في شهادته عن الراحل أبو القاسم قور، أنه كان ناقداً ذا نزوع حفري، يسعى لتقديم مقاربات مختلفة ومغايرة، قدَّم نقداً لنظرية التطهير، وهي نظرية أساسية في المسرح، وكان يثير جدلاً واسعاً. «من أوائل النقاد الذين غيروا المكان في مفهوم المسرح وربطه بعمل المنظمات وحقوق الإنسان والتنمية منذ وقت مبكر، في المجلد وكردفان، مع مجموعة ربيع يوسف فيما عرف بالمسرح التنموي، وهو بلا شك أحد أول رواده». يقول السر السيد ومن ثم يضيف: «قور فتح الناس على تجارب مختلفة جديدة على نشاط المسرح السوداني، في قضايا التنمية وتقنياتها في فضّ النزاعات وبناء السلام».

ويقول عنه الكاتب والناقد عصام أبو القاسم، إنه من الكتاب الذين يفرضون احترامهم، مهما اشتدّ الاختلاف معهم، واختلف معه كثيرون، خاصة في الوسط المسرحي، سواء بسبب كتاباته النقدية الجريئة واللاذعة، أو مواقفه السياسية، أو سخريته وتهكمه على ما كان يراه دون المستوى اللائق بمسرح له سمعته التاريخية.

ويضيف: لقد كان الراحل معتداً بنفسه وبمعرفته العميقة بتاريخ المسرح الغربي وتجاربه، لكن الصورة التي تشع في ذهني الآن هي تلك المرتبطة بمشروعه الأكاديمي والثقافي الذي كرّس له وقته وجهده: «المسرح وثقافة السلام». لا يمكن لأحد أن ينكر كيف أسهم هذا المشروع في تقريب العديد من المسرحيين الشباب من قضايا وتجارب فنية واجتماعية متعددة. فقد أوفدهم المركز الذي كان يديره الراحل في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا في رحلات إلى المناطق النائية والهامشية من السودان، وبلا شك أن تلك الرحلات أثرت في خبراتهم وعمقت معارفهم بشكل كبير، وهي أثمرت مزيجًا من القصص والمواقف والصور عن المجتمعات المتأثرة بالحروب، وصيغت في عروض أدائية بهدف ترسيخ ثقافة السلام.

انشغل الراحل كثيراً بتطوير تجربة هذا المركز وسعى لترسيخ حضوره ونيل اعتراف أوسع به، خاصة على الصعيد المحلي، وهو ما استنفد وقته وعزله لفترة ليست بالقصيرة عن مجتمع المسرح في الخرطوم. ومن الجيد أنه وثّق جهوده في كتاب صدر مؤخرًا عن الهيئة العربية للمسرح، ما سيتيح للأجيال القادمة من تقييم تجربته.

«في تقديري، هذه تجربة تستحق كل التقدير لأنها فتحت أفقًا جديدًا أمام المسرح السوداني، حين جعلته وسيلة مباشرة وملموسة لصنع السلام والتنمية في البلاد. قد تكون التجربة أخفقت في بعض المواضع، لكنها بلا شك نجحت في مواضع أخرى». يقول عصام أبو القاسم ومن ثم يضيف: «كان قور صانع سلام، ويا له من لقب فريد في زمنٍ طغت فيه الحروب. زمن جاحد لم يجد فيه هذا الرجلُ المتعلم والمستنير، الذي أنفق عقودًا عديدة من عمره في دعم مسيرة التعليم المسرحي وصاحب المبادرات النوعية، أي تقدير مادي أو معنوي. وها هو قد رحل دون أن يورث عائلته بيتًا أو رصيدًا بنكيًا، كما قال في آخر تدوينة له على فيسبوك. رحمه الله وأسكنه فسيح جناته».

يقول تلميذه راشد بخيت، الكاتب والناقد، إن أبو القاسم قور لم يكن مجرَّد ناقد مسرحي أو حتى أستاذ للنقد في كلية الموسيقى والدراما، فهو شخص متعدِّد الاهتمامات والمشارب، ومهتم بالعلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة وحقوق الإنسان والتحليل الثقافي. يعصف بأذهاننا سنوات الدرس، لأنه لا يتقيَّد أو يكتفي بمفردات المنهج المتكلِّسة فحسب، بل ينفتح نحو ما هو عصي على الإمساك ومغاير للبسيط. «اهتمامه النظري فاق بقية اهتماماته. فهو قليل النشر وقليل الكتابة عن المسرح التقليدي ووطَّن نفسه وممارسته، منذ أزمان بعيدة، على فحص نظريَّة المسرح الأرسطي وجعل المسرح أكثر ارتباطاً بالأنثربولوجيا والمجتمع والتاريخ وحقوق الإنسان. ولم تكن هذه الاهتمامات

عنده مجرَّد نزوة عابرة لنزق النقاد بشكل عام إنَّما تجذَّرت في وعيه وممارسته للمسرح وانشغاله به حتى في معمعان الحرب وقضايا السلام». يقول راشد بخيت ومن ثم يضيف: «لم يكن منتظماً في التدريس ولا ملتزماً بجدول محاضراته لكنه في اليوم الذي يجمعنا للدرس، تتمنى لو أن محاضرته لا تنتهي أبداً، ومن مأثوراته التعليميَّة الخاصة ولعه الشديد بتيار الواقعية الجديدة وجون أوزبورن ومسرحيته ذائعة الصيت (أنظر خلفك بغضب). كان محباً لإنثربولوجيا مسرح أوجينو باربا وأسطورة الإله أودن الاسكندنافيَّة في عصر الفايكنج. انشغل بتيارات المسرح ما بعد الأرسطي وزاوج بين المسرح التفاعلي وقضايا الحرب والسلام في دارفور وعموم السودان».

ويصفه أنه كان ساخراً يحب أن يستفز أنداده بعبارات وأفعال مشاكسة. تعلو وجهه ابتسامة ماكرة ويشع من عينيه بريق الذكاء البدوي. متقلِّب المزاج، أنيق ومهندم وحليق الذهن تارةً وفوضوي غير آبه تارة أخرى. «بدأ حياته الفكريَّة والنقديَّة إسلامي التوجه والمزاج، لكنه لم يكن مثل أولائك الإسلاميون العاطلون عن الفكر والموهبة. كان كثير القلق، نزَّاع للحوار والقراءة والمثاقفة، وشديد الإنكار لقناعاته القديمة ومتجدَّد على الدوام. لذا لا غرابة من أن يسمع عنه أحياناً أنه كادر إسلامي متزمت، وتسمع أخرى عن قور الإنسان المحب والمؤازر، وقور المختلف ذو البصيرة النقديَّة العالية الدربة. نعم كان كل هذه الأنوات وأكثر. إنه مسيري بدوي قلق، لا تستطيع الأنماط أن تحبسه في صورة معيَّنة».

يقول المخرج ربيع يوسف الحسن، إنه تعرف على الدكتور أبو القاسم قور معرفة أولية بسيطة حين كان طالباً بمعهد الموسيقى والمسرح، وهو أستاذ النقد والدراسات المسرحية، ويضيف: «لكن توسعت معرفتي به حين منحني فرصة أن أعرفه بشكل دقيق وعميق وذلك حينما رشحني له أصدقائي من دفعتي حسن عثمان وجمال سليمان وعاطف آدم عجيب، الذين سبقوني في العمل معه وحين كانوا بصدد تقديم مسرحية (البرامكة) تأليف دكتور قور نفسه، رشحوني لإخراجها ولحسن حظي ولكرمه وافق على ذلك رغم أنها ستكون تجربتي الأولى. في هذه التجربة قفز بي قور لمراحل متقدمة في دروس الإخراج والمسرح والقيادة، لا لكونه فقط خرج بالدرس من القاعة للحقل المجتمعي وإنما لإننا اكتشفنا أن المسرح إن لم يكن بين الناس وللناس وبالناس فهو لا مسرح ولا يحزنون». وهي تجربة -يقول الحسن- كانت ضمن مشروع أطلق عليه قور التدخل الثقافي من أجل بناء سلام القواعد، وكان فضاؤه غرب كردفان، حيث قدمنا أكثر من ثلاثين عرضاً لمسرحية البرامكة في ولاية غرب كردفان، حلَّلها، قراها، مزارعها ومراعيها حتى الميرم وتخوم أبيي، عروض كان ضوؤها الشمس أحياناً وأحياناً نيران الحطب، لا فرق طالما وصلنا للحلال أو المزرعة ليلاً وعلينا مغادرتها الصباح بعد تقديم العرض ومشاركته مع أصحاب النيران وأضوائها.

يصف ربيع تجربته مع قور بـ«الرائدة بامتياز للمسرح بشكل منتظم ومُنظر له في مناطق النزاع، فقور من أوائل الذين نظروا وقدموا لهذا المسرح في مناطق النزاع والصراعات، وظلت ممتدة لسنين عديدة وعممناها في جبال النوبة ودارفور والنيل الأزرق».

ويضيف: «أن الجانب الثاني في سياق تجربة البرامكة هو أنها كانت نتاج لنفاج حديث لحد كبير بالنسبة للمسرح السوداني، وأقصد به فضاء الإنترنت الذي سيجعل منه قور مدخلاً واتصالاً للمسرح السوداني بمحيطه الإقليمي والإفريق والعالمي. صحيح سبقه العديدون في التعامل مع النت ولكن ليس صحيحاً سبقهم له في جعله فرصة للمسرح السوداني لا فرص لهم منفردين.

«قور لا شك عندي هو من أوئل من أوجدوا المسرح في مناطق النزاع ومن الأوئل الذين ربطونا بالعالم سيما الأفريقي منه». يقول الحسن ومن ثم يضيف: «متى ما احتجت أسرعت إليه قبل أن يقسم ما بجيبه لمن حوله، وعزائي أنه دائماً ما يجعل من الخلاف والنقاش فرصة لتمتين المحبة والحوار.

الحركة الشعبية شمال: مُعضِلة التفاوض على الترتيبات الأمنية!

الواثق كمير

ملخص

المقال يتناول معضلة الترتيبات الأمنية في مسار التفاوض بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية شمال بقيادة عبد العزيز الحلو، باعتبارها العقبة الكبرى أمام السلام والتحول الديمقراطي.

يوضح الكاتب أن الحركة الشعبية ترفض إدراج الترتيبات الأمنية في بداية أي تفاوض، وتصر على إبقاء جيشها مستقلاً خلال الفترة الانتقالية، مستندة لتجارب سابقة فاشلة مثل استيعاب قوات «أنانيا» واتفاقية السلام الشامل، التي أدت لاحقاً إلى تجدد الحرب.

كما يناقش المقال تأثير انخراط الحركة الشعبية شمال في تحالف «تأسيس» مع الدعم السريع وحركات أخرى على موقفها من الترتيبات الأمنية، مشيراً إلى غياب وضوح حول كيفية دمج القوات وتشكيل جيش وطني موحّد.

ويخلص المقال إلى أن موقف الحلو ثابت في التمسك باستقلالية الجيش الشعبي، ما يجعل فرص التوصل لاتفاق سلام مستدام مع الحكومة ضعيفة في المدى المنظور، رغم استمرار الحركة في بناء تحالفات سياسية واسعة ضمن مشروع «السودان الجديد».

كعبِ أخيل السلام والتحول الديمقراطي

تلخصت أطروحة مقالي السابق (سودانايل، 15 يوليو 2025) في: أنَّ الترتيبات الأمنيَّة هي الرَكْ والمَحَك في مُعادلة السَّلام وكعبُ أخيل الانتقال الدِّيمُقراطي، وأنّ حسم أمر الترتيبات الأمنية الشاملة هو مفتاح تحقيق الأمن والاستقرار في كافة أرجاء البلاد، والعودة الآمنة للنازحين واللاجئين إلى ديارهم. وقد أثبتت التجارب السابقة والتطورات السياسية اللاحقة صحة الأطروحة.

وعلى خلفية الخلافات التي نشبت في الأسابيع الأخيرة حول استحقاقات الحركات الموقعة على اتفاق جوبا لسلام السودان في توزيع مقاعد السلطة، وفقاً لأحكام الاتفاق والتي ألقت بظلالها على تحالف الجيش مع القوة المُشتركة للحركات المسلحة، خَلَصَ المقالُ أنّ هناك حاجةً ماسةً ومُلحةً لتسريع تنفيذ عملية الترتيبات الأمنية بحُكم نصوص الاتفاق. فمن الأهمية بمكان ضرورة تفعيل هذه الترتيبات التي تمهد لعملية تعزيز الجيش الوطني الواحد طالما تم الاتفاق حول إجراءاتها.

بينما سأتناول في هذا المقال المقتضب موقف الحركة الشعبية شمال- قيادة عبد العزيز الحلو فيما يخص قضية الترتيبات الأمنية، من حيث أنّ عدم وتعطيل التفاوض حولها يُعيق عملية تعزيز الجيش الوطني الواحد بل ويُعرقِل أي محاولة جادة للوصول إلى سلام مُستدام. ورغماً عن شُح المعلومات، فسأحاول أيضاً في هذا المقال أن ألقي بعض الضوء على مدى التأثير، من عدمه، لانضمام الحركة الشعبية شمال إلى تحالف «تأسيس» على موقفها من الترتيبات الأمنية.

موقف الحركة الشعبية شمال حِيال الترتيبات الأمنية

طوال مفاوضات الحكومة الانتقالية مع الحركة الشعبية شمال (كوماندر الحلو)، منذ أكتوبر 2019، كان الوفد الحكومي يرغب في يكون موضوع الترتيبات الأمنية المُفضية إلى وقفِ إطلاق النار على رأس الأجندة، بينما رفض وفد الحركة الشعبية وأصرّ على عدم تضمين بند الترتيبات الأمنية في جدول الأعمال. ووضعت الحركة شرطين للتفاوض مع الحكومة، أولهما: أن يكون الهدف الرئيس لهذه المفاوضات هو التوصل إلى إعلان مبادئ شامل يحكم العملية التفاوضية، وثانيهما: تحديد ثلاثة مواضيع للتفاوُض وتسلسُلها sequencing، بحيث تبدأ المُفاوضات بملف القضايا السياسيَّة، المُتعلقة بجذور الأزمة السُّودانيَّة (خاصة قضية العلاقة بين الدين والدولة وتقرير المصير)، ومن ثمَّ الملف الإنساني، وأن تنتهي بقضيَّة الترتيبات الأمنيَّة ووقف إطلاق النار الشامل. وفوق ذلك، حتى وإن تم التوصل إلى إعلان مبادئ يحكم العملية التفاوضية، فلن تتنازل الحركة عن التمسك بوجود «مُستقِل»

للجيش الشعبي خلال الفترة الانتقالية. وللمفارقة، هذا هو ما نص عليه «اتفاق إعلان المبادئ» بين رئيس مجلس السيادة ورئيس الحركة الشعبية شمال، في 29 مارس 2021، إذ توصل إلى أنّه «يجب أن تكون عملية دمج وتوحيد القوات عملية متدرجة ويجب أن تكتمل بنهاية الفترة الانتقالية وبعد حل مسألة العلاقة بين الدين والدولة في الدستور».

ربما من الضرورة أن أذكر بعض المعلومات التي تُساعد في معرفةِ حقيقة دوافع الحركة الشعبية للتمسك القاطع بَبقاء الجيش الشعبي خلال الفترة الانتقالية حتى تطمئن على تنفيذ ما تمَّ الاتفاق حوله في أي اتفاق سلام توقع عليه، وللفوز بفهمٍ أكثر شمولاً لهذا الموقف.

أولاً: في رأيي، أنه بعيدًا عن كونه تعبيراً عن عدائيَّة أو تعنُّت، فإنَّ مصدر موقف الحركة الشعبيَّة لتحرير السُّودان بشأن الترتيبات الأمنيَّة يرجع تاريخياً إلى عمليَّة استيعاب قُوَّات الأنيانيا بحُكم اتفاقيَّة أديس أبابا، 1972، في الجيش السُّوداني، والتي لاحقاً كانت السبب الرَّئيس في اشتعال الحرب مرَّة أخرى في 1983. فقد كان جون قرنق يرى أن دمج قوات الأنيانيا في الجيش السوداني قبل ضمان تنفيذ الاتفاقية كان خطأً فادحاً لا يمكن تكراره فيما يلي الجيش الشعبي. ففي رأيه أنّ هذا الاستيعاب أضعف موقف السياسيين الجنوبيين وجعلهم لُقمة سائغة لدى الرئيس نميري، ووفَّر له الفرص لنقض غزل الاتفاقيَّة التي نسجها بيديه.

لذلك، لم تدخل الحركة الشعبية لاحقاً في أي مفاوضات حول الترتيبات الأمنية حتى تم التوقيع على إعلان مشاكوس (2002) الذي كان بمثابة حِزمة من المبادئ تحكم العملية التفاوضية. وللمفارقة، كانت الترتيبات الأمنية هي البروتوكول الأول الذي تم التوقيع عليه بعد بروتوكول مشاكوس (25 سبتمبر 2003)، ضمنّ البروتوكولات الستة لاتفاقية السلام الشامل. ثانياً: الجديرُ بالذكر، أنَّ للحركة الشعبيَّة شمال تجربة مريرة مماثلة ومماثلة في المنطقتين تدفعها لتوخِّي الحذر قبل الدُخُول في تنفيذ أي ترتيباتٍ أمنيَّة هذه المرَّة. فلم يُفلح بروتوكول الترتيبات الأمنيَّة، في اتفاقيَّة السَّلام الشامل، سواءً في التصميم أو التنفيذ، في معالجة وضع الجيش الشعبي في جنوب كُردُفان والنيل الأزرق. فوفقاً لشُروط البروتوكول، تمَّ تعريف الجيش الشعبي ككلٍ لا يتجزأ، يتبع إلى جنوب السُّودان، بدون تحديد هُويَّة وأصل المقاتلين، أي ما إذا كانوا ينحدرون من أي من الولايتين. لذا، كان الاتفاق صامتاً تماماً، وخلا من أي إشارة إلى مصير الآلاف من مقاتلي المنطقتين خارج الوحدات المشتركة المُدمجة والمُتمركزة مع وحداتهم الأم بالجيش الشعبي في جنوب السُّودان. ففي ضوء عدم الوفاء بالسُقوف الزمنيَّة للاتفاقيَّة والمُستحقات السياسيَّة للمنطقتين، لكي يتم إكمال عمليَّة الترتيبات الأمنيَّة الشاملة، هدَّدت حُكومة الإنقاذ بنزع سلاح الجيش الشعبي بالقُوَّة، إن لم يتم تسريح قواته أو إعادة انتشارها جنوبا، مما أطلق شرارة الحرب في جنوب كردفان والنيل الأزرق، في يونيو وسبتمبر 2011، على التوالي.

ثالثاً: بجانب أنّ موضوع الجيش الشعبي كان بمثابة القشَّة التي قصمت ظهر بعير الحركة الشعبيَّة شمال، إذ كان أحد قضيتين خلافيتين استراتيجيتين، إضافة لتقرير المصير، وسببُ رئيس لاستقالة نائب رئيسها حينئذٍ، الفريق عبدالعزيز الحلو، في مارس 2017، مما أفضى إلى الانشقاق المُعلن الذي وقع بين قيادة الحركة في أكتوبر من نفس العام. فقد تضمن نص استقالة القائد عبد العزيز الحلو إشارات، لا تخطئها عين، توجه أصابع الاتهام إلى الأمين العام للحركة المُقال (ياسر عرمان)، ورئيس وفدها المفاوض، بالسّعي للتوصل إلى تسّوية ما مع النظام الحاكم تتضمن تنازلات في الترتيبات الأمنية. وذلك، يعني في نظر الفريق عبد العزيز «تجريد الجيش الشعبي من سلاحه عبر وسيلة إستيعابه في جيش المؤتمر الوطني، و إنهاء دوره كضامن لتنفيذ أي إتفاق، أو كأداة ضغط لتحقيق التحول الديموقراطي والسلام العادل».

رابعاً: وللمفارقة، الخلاف حول القضيتين الإستراتيجيتين: مصير الجيش الشعبي وحق تقرير المصير، لم ينشأ بسبب تراكم الخلاف في المواقف داخل القيادة الثلاثية للحركة، بل في حقيقة الأمر يعود إلى 14 عاماً مضت، منذ التوقيع على اتفاقية مالك ـ نافع في 28 يونيو 2011. فعلى حد قول الفريق عبد العزيز، في خطاب الاستقالة «بعد 22 يوم فقط من بداية الحرب الثانية في 2711/6/6، عرضّ عليّ الأمين العام ورئيس الحركة مسودة الاتفاق الإطاري، المسمى نافع/عقار واعترضت عليه بسبب الفقرات الخاصة بالترتيبات الأمنية، لأنها كانت تهدف لاستيعاب الجيش الشعبي في جيش المؤتمر الوطني». وهذا أيضا ينطبق على حق تقرير المصير، إذ لم يتضمنه الاتفاق الذي مزقه رئيس الجمهورية آنذاك قبل أن يجف الحبر الذي كُتب به.

هل لِإنخراط الحركة الشعبية في «تأسيس» تأثير على موقفها من الترتيبات الأمنية؟

وقعّت الحركة الشعبية شمال، بقيادة الفريق عبد العزيز الحلو، مع مليشيا الدعم السريع وحركات

مسلحة كانت ضمنّ الموقعين على اتفاق جوبا، وقوى سياسية ومجتمعية أخرى، على «الميثاق التأسيسي لحكومة الوحدة والسلام»، وعلى مشروع «الدستور الانتقالي لجمهورية السودان لسنة 2025» لتأسيس الدولة السودانية، في 23 فبراير و4 مارس على التوالي بالعاصمة الكينية نيروبي. وبجانب هاتين الوثيقتين أعلنّ تحالف السودان التأسيسي (2 يوليو 2025)، عضوية الهيئة القيادية من واحد وثلاثين مقعداً، والمجلس الرئاسي من خمسة عشر عضواً، مع تسمية رئيس الوزراء، فيما زالت «السلطة» التنفيذية وباقي المؤسسات المنصوص عليها في «الدستور الانتقالي» تحت قيدِ التشكيل.

إزاءِ هذا الموقف السياسي الجديد للحركة الشعبية، ثَمَّة سؤال جوهري يُطِل برأسه: ما هو تأثير انخراط الحركة مع مليسيا الدعم السريع في تحالف «تأسيس» على موقفها الثابت من الترتيبات الأمنية. في ظني، أنّ الوقت ما زال مُبكراً للإجابةِ على هذا السؤال إذ أنّ هياكل ومؤسسات حكم هذا التحالفا، بحسب وثيقة الدستور الانتقالي، ما تزال في طور التكوين. بجانب أنّ مؤسسات الدولة و»السلطة» التنفيذية لم يكتمِل عقدها بعد، ولم تجتمع لممارسة نشاطاتها حتى تتمكن من صناعة السياسات وصياغة المواقف السياسية، خاصة فيما يلي الموقف من المفاوضات. في غياب المعلومات، فإنّه من الصعوبة بمكان توفير إجابةٍ شافيةٍ لهذا السؤال، وما يولده من أسئلة فرعية، إلاّ محاولة رسم سيناريوهات تقوم على فرضيات وافتراضات.

فقبلِ الجلوس على طاولة التفاوض فإنّه من البديهي أن يتم أولاً تحديد الأطراف المتفاوضة والاتفاق على أجندة التفاوض. فقبل إعلان تحالف «تأسيس» وارهصات تشكيل سلطته ودولته، كانت الدعوة للتفاوض قد تحددّ طرفيها في الجيش وقوات الدعم السريع، بحُكمِ إعلان جدة (مايو 2023) الذي اقتصر أجندة التفاوض على هدف «حماية المدنيين والتوصل إلى وقفٍ لإطلاقِ نارٍ قصير المدى لتسهيل توصيل المساعدات الإنسَانيَّة واستعادة الخدمات الأساسية، مع الالتزام بجدولة المناقشات الموسعة اللاحقة لتحقيق وقف دائم للأعمال العدائية». وربما الأهم، هو نص الإعلان في بنده الثاني أن الالتزام بالإعلان لن يرتبط بالانخراط في أي عملية سياسية.

ولكن، منذ ذلك التاريخ تدفقت مياه كثيرة تحت الجسر ومن فوقه، وطرأت مُتغيراتٌ متعددة على مشهد الحرب عسكرياً وسياسياً ومجتمعياً، بينما لم تنجح جميع المساعي الإقليمية والدولية الساعية لوقف وإنهاء الحرب في السودان، وأن تجمع الخصوم العسكريين والسياسيين على طاولة للتفاوض أو الحوار. وعلى العموم، كما لم تفلح كل هذه الأطراف في التوافق على منبر تفاوضي تقوده وساطة قوية، لا تملك حتى مجرد إطار تفرضه على المتحاربين، فحتى «الرباعية» لا تُعدُّ منبراً للوساطة. فهل سيظل منبر جدة هو مرجعية التفاوض؟

فإن أضحى التفاوض أمراً واقعاً وقبلت به كافة الأطراف المعنية، فكيف ستكون طبيعَة التفاوض من ناحية الأطراف المُشاركة وأجندة ومواضيع هذا التفاوض؟ في ظني أنّه من المُرجح أن يطالب الدعم السريع وحلفائه العسكريين والسياسيين التفاوض مع الحكومة بصفته «سلطة» تؤسس في دولة جديدة، أو التفاوض مع التحالف السياسي لـ»تأسيس». وفي المقابل، في رأيي أنّ الحكومة في بورتسودان لن تقبل بالتفاوض إلاّ مع الدعم السريع والحركة الشعبية شمال، وفي مسارين مختلفين. فالحكومة والدعم السريع أصلاً كانا قد انخرطا في مفاوضات جدة (مايو-ديسمبر 2023)، بينما دخلت الحركة الشعبية في مفاوضات مع الحكومة الانتقالية منذ أواخر 2019 لم تنجح في التوصل لاتفاق مبادئ يحكم العملية التفاوضية. بجانب الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام (التي انضمت لتحالف «تأسيس») والتي لا أظن أنّ الحكومة ستتفاوض معهم من جديد، خاصة وأنّ لحركتي تجمع قوى تحرير السودان وحركة تحرير السودان- المجلس الانتقالي ممثلين في مجلس السيادة. وربما أمرٌ آخر جدير بالاهتمام هو أن الحركة الشعبية شمال ظلت تتفاوض مع حكومة أمر الواقع قبل دخولها في تحالف «تأسيس»، فهل ستستمر الحركة على نفس النهج أم ستشترط أن يكون التفاوض مع تحالف و»سلطة تأسيس» وقواته العسكرية؟

إنّ المنهج الذي ظلت تتبعة حكومات ما بعد الاستقلال لتحقيق السلام هو التفاوض مع «المتمردين» حاملي السلاح، خاصة نظام الإنقاذ الذي كان يُميزُ بين «الحوار» السياسي بين المؤتمر الوطني والقوى السياسية وبين «التفاوض» العسكري بين «الحكومة» والحركات المسلحة. فلم تقبل أبداً حكومة نظام الإنقاذ التفاوض مع التجمع الوطني الديمقراطي، بل كانت تجلس فقط مع الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، وبدونِ وضع أي اعتبار للفصائل الحزبية المسلحة المنضوية في القوات العسكرية المشتركة للتجمع. بجانب أنّ قيادات التجمع المعارض العسكرية والسياسية لم يطرأ على بالها التفكير في إنشاء «سلطة» موازية أو تأسيس دولة جديدة. بجانب أنّه

لم يحدث في تاريخ المفاوضات السياسية السودانية أن دخلت الحكومة المركزية في منبر تفاوضي يضُم فصائل عسكرية متعددة، ربما ما عدا منبر جوبا لسلام السودان.

ومن الجانب الآخر، أكد الدستور الانتقالي لـ«سلطة تأسيس» على أن تقوم «حكومة السلام» الانتقالية التأسيسية بالخطوات الضرورية لتأسيس جيش وطني جديد موحَّد، مهني وقومي، بعقيدة عسكرية جديدة. بجانب، أن تكون قوات الدعم السريع والجيش الشعبي شمال وحركات الكفاح المُسلّح الموقعة على ميثاق السودان التأسيسي نواةً للجيش الوطني الجديد، مع الإقرار بحل المليشيات التابعة للمؤتمر الوطني والحركة الإسلامية وجميع المليشيات الأخرى. ومع ذلك، فخلافاً لتعريف الأهداف العامة لتكوين هذا الجيش الوطني الواحد، لم يتطرق الميثاق التأسيسي لوسائل وآليات تشكيل هذا الجيش، أو بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للتحدي الجسيم الكامن في عملية الترتيبات الأمنية (الداخلية) بين الدعم السريع والحركات المسلحة المشاركة في التحالف، وهي الآلية الأساس لتكوين هذا الجيش. فإذا كانت عملية تكوين الجيش الواحد من الفصائل المسلحة في تحالف تأسيس لم تتضح معالمها بعد، فمن الصعب التكهُن بطبيعة وكيفية الانخراط في أي عملية ترتيبات أمنية مع الحكومة والقوات المسلحة في سياق مفاوضات لا يعلمُ غير رب العالمين إن كانت ستحدُثُ أم لا. وللمفارقة، بينما يُشدد دستور «سلطة تأسيس» على هدفِ إنهاءِ ظاهرة تعدد الجيوش والعملِ على تأسيس جيش وطني واحد، يبدو أنّ هناك ثمة تناقض بين الدستور وميثاق تحالف «تأسيس» حيال هذا الهدف، مما يُثيرُ التساؤلات! حقاً، فأحد المبادئ العامة لميثاق التحالف تنُصُ على «الإقرار بحق الحركات المسلحة الموقعة على هذا الميثاق في الاستمرار في الكفاح المسلح كوسيلة من الوسائل المشروعة للمقاومة والنضال من أجل التغيير وبناء السودان الجديد»! («الميثاق التأسيسي لحكومة الوحدة والسلام: نحو وطن يسع الجميع»، السودانية نيوز، 23 فبراير 2025). هذا التناقض يُثيرُ سؤالاً: فضدِ من سيكون هذا الكفاح المسلح؟ ضد الجيش الوطني الجديد الذي هي نظريا جزء من تكوينه؟ وكيف سيكون هذا الجيش موحدا إذن وهو يحارب نفسه؟ أم أنّ الميثاق التأسيسي يتحسب لحرب (أو قُل حروب) قادمة طويلة الأمد!

حدسي يقول، أنّه ما لم تنقلب موازين القوة العسكرية والسياسية بشكل دراماتيكي، وأزِفَ وقت المفاوضات، فإنّ السيناريو الأكثر ترجيحاً هو أن تأبى الحكومة والقوات المسلحة الدخول في تفاوض مع تحالف أو «سلطة تأسيس»، حتى لا يختل التوازن على طاولة المفاوضات. بل، في ظني ستتبع الحكومة النهج «المجزأ/التدريجي» (piecemeal) في التفاوض مع كل فصيل مُسلح على حِدّة. فمرجعية التفاوض مع قوات الدعم السريع هو منبر وإعلان مبادئ جدة حول التفاوض على أجندة عسكرية بحتة دون اي مفاوضات سياسية .أما التفاوض مع الحركة الشعبية شمال فأصلاً له مساره الخاص القائم على مرجعية اتفاقية السلام الشامل والقضايا العالقة، ولم يتوقف منذ اندلاع الحرب في جنوب كردفان والنيل الأزرق، في يونيو وسبتمبر 2011، على التوالي، وخلال الفترة الاتتقالية حتى انقلاب «فض الشراكة» في 25 أكتوبر 2021. غياب المعلومات والمواقف الواضحة من التفاوض للقائد عبد الواحد نور، رئيس حركة تحرير السودان، تُصعِّب التكهن بطبيعة وشكل تفاوضه مع الحكومة. أما الحركات المسلحة التي سبق وأن وقعت على اتفاق جوبا لسلام السودان، «تجمع قوى تحرير السودان/الطاهر حجر، وحركة وجيش تحرير السودان - المجلس الانتقالي/الهادي إدريس، وحركة العدل والمساواة/ سليمان صندل، فلا أدري بالضبط مسار المفاوضات الذي سيختارونه.

خاتمة

في نهاية المطاف، وبافتراض ثبات العوامل الأخرى، سيبقى موقف الحركة الشعبية شمال بقيادة الكوماندر عبد العزيز الحلو كما هو من التفاوض على والانخراط في عملية الترتيبات الأمنية، وأنّ أي تغيير في موقف المبدئي القديم عن الترتيبات الأمنية يظلّ بعيد الاحتمال، وبل انها سوف تستمر في التمسك به بشدة. وذلك يجعل من الصعوبة بمكان، إن لم تكُن من الاستحالة، التوصل إلى اتفاق سلام مُستدام بين الحركة الشعبية شمال والحكومة في المدى المنظور. ولا يعني هذا الموقف، بأي حال من الأحوال، قطع الاتصال أو منع التواصل مع الحركة الشعبية شمال بقيادة الحلو، فلدى الحركة الشعبية لتحرير السودان إرث تاريخي وعلاقات راسخة مع كافة القوى والسياسية والمجتمعية في البلاد.

فقد كان الراحل زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، مُدركاً منذ تأسيس الحركة، أنها لن تكون قادرةً بمُفردِها على إنجاز مهمة بناء سودان موحد قابل للحياة، مما يجنب البلاد شرور التمزق وأهوال التشظي. لذلك، كان جون قرنق حريصاً منذ البداية على خلق صلات مع مختلف الكيانات

السياسية والاجتماعية في الشمال (خاصة «القوى التقليدية»)، ومد يديه إليها، كسبيل ناجع لتحقيق الهدف الرئيس في إرساءِ قواعدِ وحَّدة البَلاد على أسس جديدةٍ وبناءِ دولة المواطنة. فهكذا، منذ بداية النصف الثاني من الثمانيات أقامت الحركة الشعبية تحالفات مع جميع القوى السياسية التقليدية والحديثة ، بغرض المضي قدماً بعملية البناء الوطني.

ولعب جون قرنق دوراً محورياً في في بناء تحالفات مع جميع هذه القوى ، منذ كوكادام في 1986 إلى التجمع الوطني الديمقراطي بعد إنقلاب الإسلاميين، ومؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية في 1995. ولولا هذا المنهج من التعاطي مع القوى السياسية والمجتمعية المتنافرة وجمعها للتوافق على قضايا البلاد التأسيسية، ولما تمّ التوصل إلى اتفاقية السلام الشامل وما حققته من مكاسب سياسية واقتصادية لجنوب السودان. ومن المُهم بمكان، أن جون قرنق لم تراوده إطلاقاً فكرة تشكيل سلطة أو حكومة موازية أو تأسيس دولة جديدة علمانية، أو أن تصنع الحركة الشعبية مع حلفائها دستوراً تقوم على أساسه هذه الدولة. بل قاوم مطالب قيادات من الحركة والجيش الشعبي بالإستيلاء على جوبا في وقت كانت قوات الجيش الشعبي تُحاصر المدينة لأمدٍ طويل، حتى لا يتحمل مسؤولية تعطيل مؤسسات الدولة من تسيير أعمالها في تقديم الخدمات، وهي مسؤولية جسيمة لم يُرِد الزعيم الراحل أن يُحمِلها للحركة مما يُعرقل سيرورة التحرير وعملية التغيير.

وفي المقابل، لم تنقطع الحركة الشعبية شمال بقيادة عبد العزيز الحلو من التواصل والتوقيع على مُذكرات تفاهم وإعلانات مبادئ، مع مختلف أطياف القوى السياسية متباينة التوجهات الفكرية، بل واتفاق سياسي مع رئيس الوزراء المستقيل، سبتمبر 2020، وعلى إعلانِ مبادئ مع رئيسِ مجلسِ السيادةِ، مارس 2021. على هذه الخلفية، وجهتُ رسالةً مفتوحةً إلى القائد عبد العزيز الحلو، قبل اندلاع الحرب بأقل من شهر، في 20 مارس 2023. زعُمت في الرسالةِ أنّ توقيعه على كُل هذه المذكرات والبيانات المُشتركة، مع القوى السياسية متباينة التوجهات الفكرية، هو بمثابةِ مدخلٍ مُهم ليس لتوسيع مظلة التفاهمات السياسية للحركةِ فحسب، بل لتكونّ فاعلاً سياساً رئيساً في عملية سياسية تُفضي إلى حوار تأسيسي دستوري، الذي ظلّ الزعيم الراحل للحركة الشعبية لتحرير يُنافحُ عنه، ويدعو له مُنذ النصف الأول من ثمانينات القرن الماضي. وحثثتُ الكوماندُّر عبد العزيز على السعي لإعادة إحياءِ الدور التاريخي للحركة الذي أختط طريقه الزعيم الراحل جون قرنق، وأن يدعو القوى السياسية الموقعة معه على تفاهمات، وكل القوى الأخرى الراغبة، إلى عقدِ *«تمرينٍ دستوري»* يستضيفه في كاودا. (الواثق كمير، «رسالة مفتوحة إلى الكوماندر عبد العزيز الحلو: لمَّ لا تدعُ إلى تمرينٍ دستوري؟»، سودانايل 20 مارس 2023).

وفي ردٍ مُطول منشور على رسالتي المفتوحة، أعاد القائد عبد العزيز الحلو التأكيد على تفاهمات الحركة الشعبية مع غالبية القوى السياسية في السودان حول قضايا تأسيس الدولة السودانية الحديثة (العلمانية – الديمقراطية). وأنّ الحركة «ستواصل سعيها مع هذه القوى لبناء الوطن الذي يسع الجميع عبر (مشروع وطني – وعقد اجتماعي جديد)، ولكن بخطوات محسوبة وآليات فاعلة ليس من بينها آلية (المؤتمر الدستوري)»، على حدِ تعبيرهِ. بعد عامين بالضبط من هذه الرسالة، يبدو أنّ الرفيق عبد العزيز قد خلُص إلى أنّ تحالفه مع الدعم السريع هي الخطوة المحسوبة، ومشاركة الحركة في «سلطة تأسيس» الموازية هي الآلية الفاعلة لفرضِ الدولة العلمانية (النظرية) هكذا دون حوجةٍ لحوارٍ دستوري خارج أسوار هذه الدولة. فهل هذا هو الخيار القابل للتطبيق، كما هو الأصح والأسلم لبناء دولة المواطنة السودانية، جوهر رؤية «السودان الجديد»؟ (عبد العزيز آدم الحلو، «رداً على الرسالة المفتوحة للدكتور/الواثق كمير»، سودانايل 1أبريل 2023).

من الصحيح أن الحركة الشعبية لتحرير السودان كانت هي المُبادرة والمحرك الرئيس لسيرورة تحويل رؤية "السودان الجديد" إلى واقع في لحظة تاريخية معينة. ومع ذلك، فهذه الرؤية، في جوهرها، إطار مفاهيمي وليست عقيدة أو أيديولوجيا خاصة بالحركة الشعبية، كما أنّ مهمة بناء دولة سودانية قائمة على المواطنة، وسودان موحّد قابل للحياة، هي مشروع وطني لا تملكه أو تحتكره الحركة الشعبية لوحدها.

وأختمُ بمقولةٍ كان يرددها دوماً الزعيم الراحل جون قرنق أنّ «الحركة الشعبية لتحرير السودان هي التي تقدمت برؤية السودان الجديد. ولكن، مثلما أن السودان القديم يتعرض لتغيّرات جذرية في مسيرة انتقاله نحو السودان الجديد فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان نفسها لابد أن ينالها التطوير وتخضع بذلك لتحولات أساسية (شمالاً وجنوباً)». إنّ النظريةَ خضراء ولكن الواقع يتدرج في طيفٍ واسعٍ من الألوان.

حكاية المصورات.. الكتب التي لم تحترق

ملخص

وسط الخراب الذي خلفته الحرب في الخرطوم، استعادت مكتبة دار المصورات أنفاسها وفتحت أبوابها من جديد، لتصبح رمزًا لصمود الكتاب في وجه الحريق والنهب، ورسالة بأن المعرفة ما زالت قادرة على بث الأمل في زمن اليأس.

في الخرطوم والأبيض وبورتسودان تواصل المكتبة عملها رغم التراجع الكبير في حركة البيع والشراء، معتمدة على الطلب المحدود من طلاب الجامعات وبعض القراء، بينما شكلت مبادرات النشر المجاني في مصر متنفسًا للكتّاب الشباب.

دار المصورات التي تأسست عام 2009، تجاوزت الحرب بمضاعفة نشاطها في مصر، حيث أنتجت مئات العناوين الجديدة وشاركت في معظم المعارض العربية، مع خطط للتوسع داخل السودان عبر معارض ومراكز ثقافية مستقبلية.

يرى مثقفون وشعراء أن وجود المكتبة، خاصة في الأبيض، منح المدن السودانية فضاءً ثقافيًا نادرًا، وأسهم في نشر الوعي والكتب التي لم تكن متاحة، لتبقى المصورات شاهدًا على أن الكتاب لم يحترق رغم أن البلاد تحترق.

جالا زهاء الطاهر

وسط الخراب الذي خلفته الحرب في الخرطوم، عادت مكتبة دار المصورات لتفتح أبوابها من جديد، وقد نجت المكتبة من مصير كثير من نظيراتها التي طالتها يد النهب والحرق، لتظل شاهدًا على قيمة الكتاب.

عودة المصورات لم تكن مجرد نشاطًا تجاريًا، بل محاولة لإحياء الوعي في مجتمع أنهكته الأزمات، ورسالة بأن القراءة لا تزال قادرة على منح السودانيين أملًا في غد أفضل.

في الحادي والثلاثين من يوليو 2025 عاودت مكتبة دار المصورات في الخرطوم غرب نشاطها، في تحد واضح لظروف الحرب، وذلك من موقعها بتقاطع شارع صالح باشا المك وشارع الشيخ مصطفى الأمين.

تعمل المكتبة ثلاثة أيام في الأسبوع، وتتنوع مقتنياتها بين إصدارات الدار حتى العام 2023 « أي العام الذي شهد اندلاع الحرب»، إضافة إلى كتب من دور نشر أخرى، وكتب أكاديمية من جامعة الملك سعود، غير أن الإقبال ضعيف في الوقت الحالي، ويقتصر على بعض الرواد وعدد من طلبة جامعة النيلين.

يقول أسامة عوض، مؤسس الدار، إن السبب الرئيسي وراء إعادة افتتاح المكتبة هو المساهمة في نشر الوعي لا تحقيق العائد المادي، إذ إن غياب الوعي كان السبب الرئيس في قيام الحرب.

وللدار فرع في مدينة الأبيض، وهو الفرع الوحيد حالياً الذي لا يزال يعمل بعد الحرب. كما يوجد فرع آخر في بورتسودان نجح في توزيع خمسين عنوانًا من إصدارات الدار.

يقول طلحة عوض، أمين مكتبة دار المصورات بالأبيض: «افتتحت المكتبة عام 2021، وتقع في السوق الكبير، وهي المكتبة الثقافية الوحيدة الصامدة الآن في المدينة».

وتضم المكتبة كتبًا متنوعة، تبدأ بالكتب السياسية، مرورًا بالهندسية والطبية والأدبية والروايات والتنمية البشرية، وصولًا إلى الكتب المترجمة والإنجليزية.

ويضيف: «الروايات وكتب الفلسفة والتنمية البشرية هي الأكثر مبيعًا»، كما تحتوي المكتبة على مؤلفات لكتّاب من الأبيض مثل الزين بانقا وباشا برشم وعبد المنعم عجب الفيا، وتتولى الدار طباعتها.

ويشير طلحة إلى أن حركة البيع والشراء تراجعت كثيرًا بعد الحرب، إذ هاجر معظم الرواد، وأثر الحصار وإغلاق الطرق على استيراد الكتب، التي كانت تأتي سابقًا من مصر.

وأردف: إن النشاط أصبح «شبه معدوم»، باستثناء بعض الحركة التي أحياها فتح الجامعات وإقبال طلبة الطب على الكتب الطبية، لكن ذلك لا يشبه أبدًا نشاط ما قبل الحرب.

ويوضح طلحة أن الجيد في الأمر أن هناك مبادرة حالية لطباعة أعمال الكتّاب الجدد مجاناً في مصر، بعد مراجعتها واختيار ما يستحق النشر في مجالات الشعر والقصة والرواية. ويضيف: «هناك كتب لا يمكن العثور عليها إلا في هذا الفرع، وهو ما يمنحه أهمية خاصة بعد نهب مكتبات الخرطوم».

قبل الحرب كانت مكتبة الأبيض تشارك في منتديات مختلفة، منها «أسبوع المهندس» بجامعة كردفان، ومعارض في كلية شيكان وكلية الطب، إضافة إلى نشاطات مع المركز الفرنسي الذي أُغلق لاحقًا.

وعن تطلعاته يقول طلحة: «هناك فكرة لتوسيع المكتبة مستقبلًا، فالكتب الحالية لا تتجاوز 30% مما نطمح إليه. نريدها مكتبة عامة، مع ركن للقراءة وإتاحة الاستعارة».

وتابع قائلا: «الهدف من الدار نشر المعرفة، ولو كان الهدف تجاريًا لغادرنا البلاد».

تأسست دار المصورات للنشر عام 2009، ونشرت منذ 2011 ما يقارب 700 عنوان من الكتب السودانية. وبعد اندلاع الحرب، انتقلت أنشطة الطباعة والنشر إلى مصر في يناير 2024، حيث كان يُطبع أصلًا جزء من الإصدارات، وهناك مخزن مخصص للشحن إلى المعارض. وقد واصلوا العمل هناك بوتيرة أكبر، إذ تجاوز عدد الإصدارات المئة عنوان في 2024، ومثلها في 2025. ويقول أسامة عوض: «في مصر النشر والطباعة والترحيل أسهل للمعارض الخارجية والدول الأخرى، حيث يمكن توصيل الكتب لأي مكان في العالم، ونشارك في جميع المعارض العربية في الخليج والمغرب والجزائر».

لم تستطع الحرب أن تحجم طموحات الدار. يقول أسامة: «نسعى لإقامة معرض في بورتسودان في ديسمبر، ثم الانتقال إلى مدينة عطبرة، إضافة إلى مشاريع مثل إنشاء مراكز ثقافية في مختلف مدن السودان، وإقامة معرض مخفض في الأسبوع الأخير من كل شهر لمساعدة من فقدوا مكتباتهم».

وعبر عن أسفه من ضعف إقبال الناس وغياب الاهتمام بالجانب الثقافي في زمن الحرب.

من جانبه، يقول الشاعر الشاب عبد الرحمن برومو من مدينة الأبيض: «افتتاح مكتبة دار المصورات في الأبيض كان إضافة كبيرة للمدينة، إذ لم تكن القراءة شائعة آنذاك.

كانت هناك فقط كتب مفروشة بواسطة شخص أو اثنين، مما جعلها الأولى من نوعها». ويضيف: «أعظم ما تقدمه الدار أنها تبحث عن طلب القارئ من الكتب غير المتوفرة وتجلبها من الخارج، لكن كان ذلك قبل الحرب».

أما الكاتبة الشابة عناب علمان فتقول: «لا مجال للمقارنة بين أسعار مكتبة المصورات ومثيلاتها، مما يجعلها الأهم على الإطلاق. يمكنك أن تجد لديهم أي كتاب تحتاجه، وإن لم يكن متوفرًا يجلبونه من الخارج. هذا الدور كان يفترض أن تضطلع به الجهات الحكومية».

وتشيد عناب بفعاليات المكتبة المميزة مثل مبادرة (مفروش) التي كانت تقام كل يوم جمعة قبل الحرب بأسعار شبه مجانية، وتؤكد أن للمكتبة دورًا ثقافيًا عظيمًا.

عن الشهيد والشهادة

السر السيد

ملخص

يفرق الكاتب بين الشهيد والشهادة، فالأولى شخص خرج مدفوعًا بحقيقته الخاصة، بينما الثانية اختيار شخصي له بعد فلسفي ووجودي يتجاوز التنظيمات والشعارات. ويرى أن الشهادة لا تتعلق بالحق المطلق بل بالحقيقة كما يراها الفرد لحظة خروجه.

يطرح تساؤلات حول المشهد السوداني، حيث تتعدد المواقف بين المتفرجين القادرين على القتال لكنهم امتنعوا، والمستضعفين الذين يتطلعون إلى الخلاص عبر الأطراف المتحاربة، والمناهضين للحرب الذين يكتفون بروايتها والدعوة للسلام، مع خطر انزلاق بعضهم في تحيزات غير واعية.

يشير إلى أنه في السياسة السودانية، ارتبك المشهد بفعل إطلاق كلمة «الشهيد» على قتلى المظاهرات أو الحرب على السواء، دون حسم نهائي لمعنى الشهادة. فمحاولات حصرها أو نزعها من فئات معينة تكشف عن جدل ديني وسياسي، وأحيانًا عن قفز على طبيعة الحرب نفسها.

يخلص الكاتب إلى أن الشهادة فعل شخصي حر داخل «مسرح الاختبار الإنساني»، وأن الشهداء ليسوا أدوات للاستغلال ولا مجرد ضحايا، بل ذوات حرة تستحق التقدير. ورغم أن الأحياء قد لا يحققون ما استشهدوا من أجله، فإن الشهداء يظلون ضميرًا حيًا يلاحق الوجدان، بينما يشعر المتفرجون بالخجل أو الانزعاج أو الحب تجاههم.

ثمة مسافة ما، بين الشهيد، والشهادة، لا يعرفها ولا يتذوقها إلا الشهيد نفسه، لأنها مرتبطة منذ البداية بنيته وكيفية إدارة هذه النية في اصطراعها بين حظ النفس الذي عمدته بكلمة واحدة، الرياء وبين التجرد لما خرج من أجله وهو الدفاع عن الحقيقة كما يراها هو لحظة خروجه حتى قتله، لذلك فالشهادة اختيار شخصي ذو حمولة فلسفية ووجودية حتى وإن خرج الشخص التزامًا بقرار لتنظيم ما أو لحركة ما.

الشخص/الشهيد يخرج دفاعًا عن الحقيقة كما يراها هو وليس دفاعًا عن الحق كما يزعم البعض.. الحقيقة تقوم على التقديرات لذلك قد لا تكون ناجعة في كل الأحوال، بينما الحق صحيح وناجع في كل الأحوال إذ ليس بعده إلا الضلال، لذلك كان الحق حكرًا على الأنبياء والرسل والأئمة المعصومين كما عند الشيعة، مع ملاحظة أن الحقيقة ليست خلوًا من الصحيح عقلًا، فالذي يُقتَل وهو يُخرج الناس من ديارهم ويغتصب وينهب ويهلك الحرث والنسل، ليس كالذي يُقتَل وهو يقاتل دفاعًا عن المستضعفين من الناس.. كلاهما بالطبع يقاتل عن الحقيقة كما يراها مع الفارق بين تقديرات كل منهما للحقيقة.

تكتمل هذه الفرضية حول الشهيد والشهادة والحقيقة والحق بأقحامها في المشهد السياسي السوداني الراهن قبل الحرب وبعدها، والوقوف عند البعض خارج سؤال الشهادة، الذين يمكن تسميتهم (بالمتفرجين) ويمكن تقسيمهم «القاعدين»، الذين يؤيدون هذا الطرف أو ذاك من أطراف الحرب ولكنهم قعدوا عن خوض الحرب لحاجة في أنفسهم، مع مقدرتهم على حمل السلاح، والمستضعفين الذين ينظرون لهذا الطرف أو ذاك كحلم لانعتاقهم وتحررهم بحسبانهم ضحايا الحرب بامتياز، والمناهضين للحرب مبدئيًا، وهم رواة الحرب من علٍ فهم من يناشد المتحاربين بالجنوح للسلم وهم من يُحصيَ الانتهاكات ويدينها، وهم من يتجولون بين أطراف الحرب بحثًا لإنهاء الحرب، ومع التنازع المحتدم بين أوار الحرب ومساعي السلام الكسيحة، ولأن الراوي ومهما كان عليمًا لا يستطيع التحكم المطلق في مسارات الحكاية التي يرويها، يَسقط بعض الرواة في أحابيل هذا الطرف أو ذاك.

الشهيد هي الكلمة التي كانت تربك ولا تزال المشهد السياسي قبل الحرب وبعدها.. إنها الكلمة التي جرت الخبرتين السلمية والمسلحة على إطلاقها على القتلى السلميين والمسلحين في قضية (سياسية) ما، فالذين قتلوا في المظاهرات إبان الحراك الثوري بآلة تحالف العسكر والدعم السريع أطلق عليهم البعض شهداء، والذين قتلوا في الحرب من الدعم السريع والبراءون على سبيل المثال أطلق عليهم مؤيدوهم شهداء، مع الإشارة إلى أن في إطلاق الكلمة عليهم لم يدعِ أحد أنها تأتي على سبيل التحقق كما في المعنى الإسلاميَ، كما أنه لا يستطيع أحد نفي تحققها بالمطلق، فقد يكون بعض القتلى ضمن كوكبة الشهداء الذين يتخذهم الله، فمن يحيط علمًا بالنوايا هو الله وحده.

إن محاولة البعض انتزاع لقب الشهيد خاصة من قتلى الإسلاميين، تبدو في ظاهرها وكأنها تدخل في الغيب وهروب نحوه ومن غير استحقاق للأسف، أما في باطنها فهي قفز على الحرب نفسها وطبيعتها، وقفز كذلك على النضال في مستواه المدني، فعندما تفتي الأخت حنان حسن أن الشهادة المستحقة لا تكون إلا في حالة حرب المسلمين مع الكفار، فإنها دون أن تشعر تصادر لقب الشهيد من الآلاف الذين سقطوا قتلى برصاص الديكتاتوريات وحبال مشانقها الغليظة، فمن المعلوم أن شهداء ثورات السودان وفي مقدمتها ثورة ديسمبر المجيدة، لم يتظاهروا ضد الأنظمة الديكتاتورية لأنها كافرة، أو عندما يكتب صديقي عبدالحفيظ مريود، ملمحًا أن دماء شهداء الإسلاميين قد «راحت شمار في مرقة» في الجنوب مما قد يعني أن تروح أيضًا في الحرب الراهنة.. ما يعنيني في قوله هذا هي فكرته المبطنة عن استحقاقات الشهيد على الأحياء، فكأني به وهو القائل على حق (الأرض.. مسرح الاختبار الإنساني)، يرى أن من استحقاقات الشهيد على الأحياء أن يتم تحقيق ما استشهد من أجله وإلا يكون راح «شمار في مرقة». بدا لي أن مريود هنا ينظر بعين واحدة، فإذا كانت الأرض هي مسرح الاختبار الإنساني أو ليست الشهادة وفعل الاستشهاد داخل سيرورة الاختبار الإنساني هذا؟ النظر بعين واحدة هو تخطيه لما كانت تسعى إليه الحركة الشعبية الذي هو تحرير السودان.. كل السودان، وبناء السودان الجديد؟ فهل تمكنت الحركة من ذلك أم أنها جاءت شريكة في سلطة مع عدو الأمس وتخلت عن جبال النوبة والنيل الأزرق وأخيرًا اكتفت بالجنوب على علات هذا الاكتفاء. السؤال هل يمكن النظر لكل هذا بمعزل عن استشهاد من ذكرهم مريود؟. وأمر آخر عندما انسحب الدعم السريع من الخرطوم والجزيرة وجبل مويه بعد أن قدم آلاف الشهداء.. هل راح هؤلاء الشهداء شمار في مرقة!!؟ خاصة وأن بعض مقاتلي الدعم السريع قد رأوا هذا نوعًا من التراجع الذي يرقى للخيانة، وعندما انضمت بعض الحركات المسلحة الدارفورية إلى تحالف تأسيس الذي زبدته الدعم السريع صاحب النصيب المقدر في صناعة شهداء هذه الحركات. هل راح شهداؤهم (شمار في مرقة)؟.. دعك من كل ذلك، هل راح شهداء ثورة ديسمبر المجيدة وهم بالآلاف (شمار في مرقة)؟ إذ أن ما استشهدوا من أجله لم يتحقق وإنما اختطف كما يري البعض!!؟

مجمل القول إن الشهادة اختيار شخصي، وأن الشهداء عملهم الأساس في (الأرض.. مسرح الاختبار الإنساني)، وفق لحظة يقدرونها هم، لذلك يجب التوفر ولو على القليل من التقدير لهم باعتبارهم ذوات عاقلة، حرة، وليسوا موضوعًا للاستغلال، أو ضحايا، أو مضللين، كما يروج البعض، كما أنه من المهم الإشارة، إلى أنه ليس من استحقاقاتهم في كل الأحوال، أن يحددوا المستقبل للأحياء وإن كان يجب على الأحياء أن يسترشدوا بنورهم وإن لم يفعلوا فلن يروح الشهداء (شمار في مرقة)، وإنما سيغدون ضميرًا وطيفًا يوجع الأحياء أناء الليل وأطراف النهار.

أخيرًا من الطبيعي جدًا أن يشعر (المتفرجون) بأصنافهم الثلاثة، كل حسب موقعه تجاه الشهداء، بالخجل، أو الحب، أو الكره، أو الانزعاج.

يصطدم بمفاجآت مدغشقر..

90 دقيقة تفصل صقور الجديان عن نهائي «شان» الأول

ملخص

أفق جديد

بينما يترقب عشاق الكرة الإفريقية نصف نهائي بطولة أمم إفريقيا للمحليين «شان» توتال إنيرجيز 2024، يبرز المنتخب السوداني كعنوان كبير لهذه النسخة، ليس فقط لأنه بلغ المربع الذهبي لأول مرة منذ أكثر من عقد، بل لأنه فعل ذلك بطريقة درامية أعادت رسم صورة كرة القدم السودانية في القارة.

من الإحباط إلى الحلم

دخل «صقور الجديان» البطولة وسط توقعات محدودة، في ظل أوضاع رياضية وإدارية معقدة، وصعوبات كبيرة بسبب الحرب والنزوح وتوقف النشاط الرياضي لمدة عامين . لكن تحت قيادة المدرب الغاني المخضرم كواسي أبياه، تحولت هذه التحديات إلى دافع لبناء منتخب مقاتل يجمع بين الانضباط التكتيكي والروح الجماعية.

فمنذ دور المجموعات، لفت المنتخب السوداني الأنظار بفوزه التاريخي على نيجيريا (4-0)، ثم تصدر مجموعة صعبة ضمت أيضاً حامل اللقب السنغال. هذه البداية لم تكن مجرد نتيجة، بل كانت رسالة قوية بأن السودان عاد للمنافسة بجدية.

الامتحان الأصعب جاء في ربع النهائي أمام الجزائر، أحد أبرز المرشحين للقب، وصاحب نهائي النسخة الماضية. على أرضية زنجبار، قدم السودان مباراة بطولية انتهت بالتعادل (1-1) قبل أن تُحسم بركلات الترجيح لصالحه (4-2).

اللقاء حمل كل عناصر الدراما: تقدم السودان أولاً بهدف عكسي من أيوب غزالة، ثم عادل «الأفناك» عبر سفيان بيازيد. ومع امتداد المباراة إلى 120 دقيقة، ظهر الحارس محمد أبوجا كبطل قومي، بعدما تصدى لركلتين ترجيحيتين ومنح بلاده بطاقة العبور.

هذه اللحظة مثلت إعلاناً عن ميلاد جيل جديد قادر على استعادة مكانة السودان بين كبار القارة.

التجربة السودانية في «شان» 2024 تحمل بصمة واضحة للمدرب كواسي أبياه، الذي يعرف جيداً تفاصيل الكرة الإفريقية من خلال تجربته السابقة مع منتخب غانا.

أبياه ركّز على التنظيم الدفاعي، وأعطى حرية أكبر للاعبين في الهجوم السريع، ما جعل صقور الجديان فريقاً صعب التوقع. وبعد الفوز على الجزائر، قال: «لاعبو فريقي لن يتوقفوا هنا، هدفنا هو النهائي.»

هذه العقلية الانتصارية منحت منتخب صقور الجديان ثقة غير مسبوقة، وجعلت الجمهور يلتف حول المنتخب بروح مختلفة.

مباراة العمر

في نصف النهائي يوم الثلاثاء 26 يوليو ، يلتقي السودان بمنتخب مدغشقر، الذي يملك بدوره قصة ملهمة بعد إقصائه كينيا في نيروبي بركلات الترجيح.

مدغشقر لا يقل خطورة عن الجزائر أو نيجيريا، فهو منتخب اعتاد على مفاجأة الخصوم الكبار. ويقوده الحارس المخضرم ميشيل راماندیبیسوا (39 عاماً)، الذي أصبح رمزاً للتجربة المالاجاشية.

هذه المواجهة تحمل طابع «صراع الحلم»، حيث يسعى المنتخبان لبلوغ أول نهائي في تاريخهما بالبطولة. لكن منتخب صقور الجديان يدخل المباراة بروح أعلى، بعدما تجاوز عقبة ثقيلة مثل الجزائر.

بعيداً عن المستطيل الأخضر، يمثل إنجاز المنتخب السوداني في «شان» 2024 متنفساً لجماهيره في الداخل والخارج. في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد، تأتي انتصارات «صقور الجديان» كرسالة أمل، بأن الروح السودانية قادرة على النهوض حتى في أصعب الأوقات.

الجماهير السودانية على وسائل التواصل الاجتماعي عبرت عن فرحتها العارمة بعد الفوز على الجزائر، معتبرة أن المنتخب أعاد بعض البسمة في زمن قاسٍ.

نحو كتابة التاريخ

الآن، يقف المنتخب السوداني على بعد 90 دقيقة فقط من إنجاز تاريخي: بلوغ أول نهائي في بطولة «شان».

فهل ينجح «صقور الجديان» في التحليق إلى المباراة الختامية يوم 30 أغسطس، ويمنح السودان فرصة التتويج بلقب قاري طال انتظاره؟ أم أن مدغشقر ستواصل مفاجآتها؟

الأكيد أن ما تحقق حتى الآن هو قصة بعث كروي تستحق التوقف عندها، وأن السودان، مهما كانت نتيجة نصف النهائي، قد أرسل رسالته: كرة القدم السودانية ما زالت حية، وتملك القدرة على العودة إلى القمة.